

دستور القضاء

جامعة بيرزيت

Birzeit University

معهد الحقوق  
INSTITUTE OF LAW



Donated by :

عائلة المرحوم زهدي حشوة

00-00-2009

# دستور القضاء

في الحق القانوني

او اصول المحاكمات الكنسية

ترجم قوانينه من اللسان اللاتيني الى اللسان العربي

لاول مرة وعلق شروحه

الاب بولس عمود

عضو المجمع العلمي اللبناني

المحامي الكني

لائحة شهادات البكالوريا في آداب اللغات

والدكتورية في الفلسفة وفي اللاهوت والحق القانوني

الحامل وسام جوقة الشرف وسام المعارف العالين



94240

بمطبعة المرسلين اللبنانيين \* جونه (لبنان) سنة ١٩٣٠

Ref

KMP

207

A32

A2

1930

SPC-RB

الحق في كتب

حقوق إعادة طبع الكتاب محفوظة  
لسيادة ناشره

١٩٥١

## تقدمة الكتاب

هذا المؤلف ارفعه تقدمه بنوية وضيعة الى معالي ذلك الجبر  
العلامة النبيل صاحب السيادة المفضل المطران باسيلوس قطان  
رئيس اساقفة بيروت على الطائفة الملكية الكاثوليكية الكريمة لانه  
من أولي المدارك العالية والمعارف الواسعة فيقدر ثمار العقل ونتائج  
الدرس قدرها ولانه رعاه الله اراد لطفاً وكرماً وخدمة للعلم والدين  
والقضاء في الشرق وتنشيطاً لهذا العاجز في مباحثه وتصانيفه ان  
يطبع هو هذا الكتاب على نفقته الخاصة كما يتضح ذلك من  
رسالته التالية فاستحق بذلك اطيب الثناء واجزل الشكر واصبح  
مثالاً ساطعاً باهراً في حب العلم وتعميم فوائده في اصقاعنا  
الشرقية .

واحرز بهذه المأثرة السنية وهي نشر العلم والحق والعدل  
فخرأما وراءه فخر في عين ذوي البصائر الحاذقة والالباب الرائفة  
امد الله بحياته الثمينه دهرأ طويلاً نجدة للعلم وحية للوطن .

الاب بولس عبود

جونية (لبنان) في ٢٢ ك ٢ سنة ١٩٣٠

رسالة صاحب السيادة العلامة النبيل

المطران باسيليوس قطان

ناشر « دستور القضاء »

الى المترجم المؤلف الاب بولس عبود

مطرافخانه الروم الكاثوليكين المكيين

بيروت وجبل وتابعها

الى حضرة ولدنا الاب العلامة الملقان الجليل الحوري بولس  
عبود الجزيل الاحترام

سلام وبركة رسولية

في زيارتكم الاخيرة لنا اذ كنا نتباحث في امر القضاء  
الكنسي في بلادنا الشرقية اتينا على ذكر افتقار دواويننا الروحية  
الى كتب القوانين الكنسية مترجمة الى لغتنا العربية ليتسنى  
لكهنتنا النشيطين الذين يجولون اللغة اللاتينية ان يقفوا على مواد  
هذا العلم الشريف اعني علم القضاء الكنسي فذكرتم لنا انكم  
شعرتم بهذا النقص العظيم فحملتكم غيرتكم الكهنوتية على  
ترجمة دستور القضاء المحتوية عليه مجموعة الحق القانوني للكنيسة  
العربية الى لغتنا العربية وقد استعنتم بشعاع شروحه بمشاهير  
الشراح للقانون المذكور ولم يقعدكم عن تمثيله للطبع الا ضيق ذات

يدكم فطلبنا اليكم عندئذ ان ترسلوا لنا مخطوطكم لتتصفحها حتى  
اذا الفيناها وافيأ بالغايرة التي نتوخاها طبعناها على نفقتنا الخاصة  
ليستفيد من هذا السفر الجليل لفياف الاكليسوس الشرقي الذي  
يجهل اللغة اللاتينية وما كدتم تبعثون به اليها حتى القينا عني  
صفحاته نظرة عامة فالفيناه جامعا لكل ما ينشد في كتب القضاء  
من حسن التعريب وانتقاء الشروح الضافية السديدة من مظانها  
بحيث انكم لم تتركوا اشارة او واردة الا قيدتموها في مواطنها.  
فعدئذ قنا بوعدنا وخبرنا كما تعلمون مدير مطبعة الآباء  
الكريميين الاجلاء في جونية واتفقنا معهم على طبعه وازاره على  
ما يرام من حلة الاتقان فجاء والحمد لله طبق رغبتنا وافيأ بحاجة  
اكليسوسنا الشرقي العزيز فلا يسعنا الا الشناء على همتكم الشماء  
وذكاكم وماتكم الحسان في خدمة البيعة المقدسة التي تفاخر  
بابنائها البررة امثالكم الذين يعززون الدين والكنيسة بتآليفهم  
المفيدة المستقاة من ينبوعها الصافي المتفجر من الصخرة البطرسية  
زادها الله مناعة وامتانة على ممر الادهار انه تعالى سميع مجيب  
وهو على كل شيء قدير .

الامضاء

باسيليوس قطان

مطران بيروت وجبيل

وقوابعها



بيروت في غرة كانون الثاني سنة ١٩٣٠

## ❦ المقدمة ❦

لما كانت الكنيسة التي انشأها يسوع المسيح مجتمعاً انسانياً كاملاً مستقلاً متميزاً عن الهيئة الاجتماعية المدنية لاختلاف موضوعها وغايتها ووسائلها ووجب ان تكون موكَّلةً بها الولاية العليا (suprema jurisdictio) القائمة بالسلطان التشريعي والاداري والقضائي لان هذا السلطان المثلث الصفة والمزية ضروري لا بد منه لبقاء المجتمع الكامل اياً كان دهرأ طويلاً . بيد ان السلطان القضائي ينبغي ، كي لا يكون عقياً لا فائدة منه ترجى او نفعاً لا معنى له ، ان يكون مشفوعاً بقوة الانفاذ والارغام « vis coercitiva » فوجب والحالة هذه ان تضع الكنيسة للخاضعين لولايتها قواعد او شرائع الزامية (obligatoriae) حتى يستطيع افرادهم بعملهم ان يدر كوا الغاية التي لاجلها شئدت الكنيسة عمود الحق واساسه ؛ ووجب ايضاً ان تصون شرائعها بسلطانها القضائي بمقتضى اصول المحاكمات التي تضعها وقاية للنظام واقامة للعدل .

والآثار الكتابية والتاريخية وجميع المستندات الصحيحة الراهنة تبين بياناً صريحاً كون كنيسة يسوع المسيح قد عملت بذلك كله على تعاقب الاجيال البشرية .

فليس لنا الان ان نبسط الكلام فيما كان من امر الشرائع



والقوانين الكنسية في القرون الماضية ، فيكفي ان نقول ان مجلة  
الشرع القانوني ( Codex Juris Canonici ) التي اذاعها في العالم  
الكاثوليكي اذاعة حافلة قداسة الحبر الاعظم السعيد الذكر البابا  
بنديكتوس الخامس عشر رئيس الكنيسة العام الاسمي يوم عيد  
العنصرة سنة ١٩١٧ واصبحت لها القوة القانونية « vigere coepit »  
في ١٩ ايار سنة ١٩١٨ هي التي تحوي شرائع الكنيسة واحكامها  
القانونية . وهذه المجلة الرفيعة الشأن والخطر لها مقامها الاسنى  
لدى ائمة الشرع والقانون الدينين والمدنيين اجمع لما حوت من  
مبادئ العلم الراسخ والحكمة السامية ومن اساليب النظم والتدقيق  
في الحق القانوني وفي كل ما له صلة به من سائر العلوم .  
والكتاب الرابع من هذه المجلة هو الذي رأينا بعد الاتكال  
على الله مقوي الضعفاء ان ننقل قوانينه من اللسان اللاتيني  
الشريف العالي الشأن الى لغتنا العربية التي تماثله شأناً وشرفاً ،  
وان نعلق عليها الشروح المقتضاة وقد بذلنا اقصى ما يستطيع من  
الجد والاجتهاد في ان تكون ترجمتنا هذه امينة وسديدة ما  
امكن مع المحافظة على اساليب التعبير اللاتيني وعلى صوغها  
بقالب عربي واوضاع قضائية جميعاً . وقد استندنا في شرحنا الى  
اعاظم الائمة شراح القوانين والشرائع . وخاصة العلماء الاعلام  
الاب نوفال استاذ الحق القانوني في احدى كليات رومية والمنسيور  
شيكونياني معاون امين سر المجمع المقدس للكنيسة الشرقية  
والكردينال غاسبري والكردينال لاغاولا يجهل احد مقامهم

في عالم القانون والشرع المدني والديني .  
وقد انتقينا هذا الكتاب الرابع وآثرنا ترجمته وشرحه لانه  
يجوي اصول المحاكمات الكنسية الجديدة ودعونا لذلك مؤلفنا  
« دستور القضاء » . « دستور القضاء » هذا هو ضروري ايضاً  
كل الضرورة للكنائس الشرقية الكاثوليكية :

١ لان القوانين التي تضمنها لم تنقل حتى اليوم - وتنتشر  
بالطبع - الى اللسان العربي لسان اكثر طوائف هذه الكنائس .

٢ لان دساتير القضاء لديها، اذا كان هناك شيء من ذلك،  
اصبحت لا تفي بالفرص المطلوب خاصة لاجل الفراغ العظيم  
الموجود في تلك الدساتير فيما يتعلق بمادة « محاضر الدعاوى  
والمحاكمات » .

٣ لان الكنائس الشرقية الكاثوليكية قد ألقت ان تلجأ  
الى الحق القانوني القديم وان تتخذه نجدة وعدة عند الحاجة ولدى  
الفراغ المحدث عنه . ولما كان الحق القانوني الحديث المودع في  
المجلة المذكورة قد قام مقام الحق القانوني القديم واصبحت  
المجلة هذه الدستور الاوحد المعمول به في الكنيسة اللاتينية وجب ان تلجأ  
الكنائس الشرقية الكاثوليكية في قضائها عند الحاجة الى هذه  
المجلة والى اصول المحاكمات الموضوعه فيها في الكتاب الرابع  
المشروح امره .

٤ لان الكنيسة الرومانية ام جميع الكنائس ومعلمتهن  
 المعصومة من الخطأ والضلال في امور الدين والآداب والساهرة  
 بعينها اليقظى على صون العدل والحق في جميع انحاء العالم  
 الكاثوليكي في الشرق والغرب آخذة الان بمؤازرة الكنائس  
 الشرقية الكاثوليكية بوضع تشريع جديد لابناء هذه الكنائس  
 الجليلة . ولما كان الكتاب الرابع من مجلة الحق القانوني منظوماً  
 مثل سائر اجزائها نظاماً محكماً ملائماً كل الملائمة لحاجات البشر في  
 هذا العصر كان لا بد من جعله بقوة التشريع المقبل ، كما نرى ،  
 دستوراً للقضاء في الكنائس الشرقية نفسها مع تغيير ما ينبغي  
 تغييره ورعاية ما تجب رعايته في ذلك .

بناء على هذه الاسباب الخطيرة وطلباً لهذه الغايات العالية  
 رأيت ان انشر هذه الترجمة معلقاً عليها هذا الشرح راجياً ان يكون  
 من وراء مؤلفي هذا الوضع فائدة للعلم القانوني وللقضاء والعدل  
 في الشرق بمنه تعالى وعونه .

الاب

بولس عبود

جوثيه ( لبنان ) في ٢٢ ك ٢ ١٩٣٠

ضح :

لا بد من توجيه كلمة شكر خاصة الى حضرة الاب الفاضل  
الجليل الاب فيليب السمراني المرسل اللبناني لانه رقب سير طبع  
الكتاب بهمة وحذقه .

والى جناب الاديب اسعد افندي حكيم كاتب مكتي  
القانوني سابقاً والموظف الان في قلم محكمة الاستئناف في بيروت  
لانه نسخ اصول الكتاب بخطه الجميل ونشاطه .

الاب بولس عبود

# تأليف

الأب بولس عبود

أ. المنشورة

- ١ تاريخ القديس انطونيوس مؤسس الحياة الرهبانية في الشرق
- ٢ الاصول المحجوبة مجلد ٢
- ٣ المجالي التاريخية في الراهبة هندية
- ٤ بصائر الزمان في تاريخ البطريرك يوسف اسطفان
- ٥ الارض المقدسة والصهيونية
- ٦ اليهود في التاريخ
- ٧ تقاليد فرنسا في لبنان
- ٨ لاجل التاريخ والادب
- ٩ دستور القضاء - او اصول المحاكمات الكنسية-
- ١٠ مذكرات هند او ترجمة الطيبي الاثر المرحومين الشيخ فيليب والشيخ فريد الحازن ( تصحيح انشاء الكتاب )

## ب. المعدل للطبع والنشر

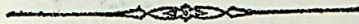
- ١ تقاليد فرنسا في لبنان مجلد ثان
- ٢ المسألة اللبنانية ( ترجمة عربية عن الفرنسية )
- ٣ من الخفاء الى الضياء - وثائق خطيرة تتعلق بتاريخ لبنان المدني والديني لم تر النور بعد - مجلد ٣
- ٤ ضياء القضاء - التقارير القانونية التي وضعها الاب عبود في الدعاوى التي دافع عنها - مجلد ٣

٥ البراءات البابوية الى الامة المارونية ( ترجمة عربية عن اللاتينية )

٦ المحاضرات الفلسفية الدينية ( القاها الاب عبود في يافا )

٧ الخطب الصغيرة في المواقف الخطيرة ( القاها في مواطن مشهودة )

٨ صفحة تاريخية في الرهبنة البلدية المارونية



### رسائل وخطب لبطريرك

- ١ رسالة الى البطاركة في بيروت
- ٢ رسالة الى البطاركة في بيروت
- ٣ رسالة الى البطاركة في بيروت
- ٤ رسالة الى البطاركة في بيروت
- ٥ رسالة الى البطاركة في بيروت
- ٦ رسالة الى البطاركة في بيروت
- ٧ رسالة الى البطاركة في بيروت
- ٨ رسالة الى البطاركة في بيروت



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر

\_\_\_\_\_



# الكتاب الرابع (١)

## في محاضر الدعاوى (٢)

### الجزء الاول

#### في المحاكمات (٣)

- (١) يقسم هذا الكتاب الرابع الى ثلاثة اجزاء . فالاول يتضمن الشرائع او القواعد التي تتولى « المحاكمات » والثاني يجوي الاصول الموضوعية « في دعاوى تطويب عبدة الله وتشبيت الطوبابين » والثالث فيه القواعد التي يلزم العمل بها وسياق الدعوى بمقتضاها « في بعض الشؤون او في تطبيق بعض العقوبات »
- (٢) محضر الدعوى يكون إما قضائياً وهو الذي ترعى فيه القواعد القضائية وإما غير قضائي وهو ما لا ترعى فيه القواعد المذكورة . والصورة « forma » هي التي تفرق المحضر القضائي عن المحاضر غير القضائية . بما تقوم هذه الصورة ؟ الجواب على ذلك في الحاشية التالية .
- (٣) المحاكمة العلنية « هي عرض الخلاف امام قاض صالح للقضاء والبحث فيه وفصله بطريقة مشروعة » او هي سلسلة مشروعة للافعال والصيغ التي بها تعرض الخصومة القضائية من قبل الفريقين اي المدعي والمدعى عليه امام القاضي الصالح للقضاء ويبحث فيها وهو اي القاضي يفصلها بحكم يلزمهما العمل به معد لان ينفذ من وجه الاكراه صوتاً للنظام وحماية له .
- وعناصر المحاكمة العلنية بوجه الاجمال المكونة جوهر القضاء هي اربعة ، وهي ضرورية لا بد منها لكيان المحاكمة القضائية ولروية الدعوى بمقتضاها :

١ الموضوع او الخصومة القضائية اي الشيء . الواقع عليه الخلاف  
٢ المتخاصمان المدعي والمدعى عليه ٣ القاضي او الديوان ٤ الصورة  
المشروعة . والغرض من المحاكمات هو صيانة النظام وحمايته .

لنقل كلمة موجزة في كل من العناصر المشار اليها .

١ الموضوع ما هو عدل : اي ما يطلب احد الناس من القاضي أن يبينه  
 ويفصله تجاه آخر من باب العدل . والموضوع قد يكون حقاً يُطلب او ينداد  
 عنه او حادثاً قضائياً يجب التصريح به او جريمة ينبغي ان تكشف وتعاقب . الخ

٢ المدعي والمدعى عليه . اثنان او كثيرون او افراد او اشخاص معزبون  
 فهما يداعيان بذاتهما او بواسطة وكلاء . او يكونا منجدين اي لها محام  
 يدافع عنهما .

٣ القاضي او الديوان . قد يكون القاضي فرداً وقد يكون القضاة  
 كثيرين في ديوان واحد وهو المسمى ديوان القضاة « tribunal collegiale »  
 وهو ما يكون كل من اعضائه قاضياً . ويفصل الدعاوى باكثرية الاراء . او  
 الاصوات . ويكون للقاضي ولاية ومهمة قضائيتان من جانب السلطة العمومية .  
 اي يكون له ان يرى الدعوى ويفصلها بحسب قواعد الحق والعدل وبالصيغة  
 المحتوم بها في المحاكمات وان يوجب انفاذ حكمه من باب الاكراه . وبذلك  
 الفرق بينه وبين الحكم .

٤ الصورة المشروعة هي ما يميز تميزاً جوهرياً المحاكمة عن سائر الطرق  
 التي بها تُفرض الخصومات او تفصل . فالصورة الداخلة « forma intrinseca »  
 او الذاتية بوجه الاجمال قوامها ان ترى المسألة وتفصل وتنفذ على سبيل التناقض  
 اي بعد سماع الطرفين « in contradictorio » والصورة الخارجة بوجه الاجمال  
 ايضاً قوامها ان ترى الافعال والصيغ اللازمة والمحتوم بها من جانب السلطة  
 العليا في الهيئة الاجتماعية حتماً يحتمل صورة من تلك الصور تعتبر عندها ( الهيئة  
 الاجتماعية ) محاكمة او محضراً قضائياً .

اما الصورة الذاتية بالخصوص فتقتضي <sup>١</sup> ان يُطلع القاضي كلاً من الفريقين على مطالب الفريق الآخر واثباتاته واسباب احتجابه كلها بمجملتها ويسلم اليه نسخة عنها لتفنيدها . <sup>٢</sup> ان يخرج هو الحكم بحسب ما رفع اليه وما أثبت مبيناً بوجه الاجمال الاسباب التي دعت الى الحكم <sup>٣</sup> ان يقدر الفريقان بوجه الاجمال على ان يقاوما الحكم بواسطة الاستئناف او بوسيلة اخرى قضائية بها يُنظر في حكم القاضي الاول ويستطيع تعديله او تقويمه قاض آخر يصلح خطاهه او ظلمه .

اما الصورة الخارجة بالخصوص فتختلف باختلاف المحكمة او المحاكمة بحسب ما تكون جزائية او حقوقية .

اما الصورة القضائية الخارجة في المحاكمة الكنسية الحقوقية فترعى اذا روعيت الادوار السبعة التي تتقارب فيها المحاكمة الحقوقية منذ الشروع فيها حتى النهاية (ق ١٧٠٦ - ١٩٣٢) وهذه الادوار هي هذه :

الدور الاول : تقديم الدعوى والشروع في المحاكمة : قوام ذلك <sup>١</sup> تقديم العريضة او الطلب من قبل المدعي (ق ١٧٠٦ وما يليه) <sup>٢</sup> قبول العريضة من جانب القاضي (ق ١٧٠٩ وما يليه) <sup>٣</sup> دعوة المدعى عليه الى القضاء . (ق ١٧١١ وما يليه)

الدور الثاني : دفع الدعوى وتكوين المحاكمة : وافعال ذلك <sup>١</sup> انكار المدعى عليه طلب المدعي في الدعاوى السهلة (ق ١٧٢٧) <sup>٢</sup> التوفيق بين شبه الخصمين اذا كانت الدعوى معقدة (ق ١٧٢٨)

الدور الثالث : نظم المحضر وتحقيق الدعوى بالاثباتات ويكون ذلك بواسطة اقرار المتداعيين وبواسطة الشهود . . . (ق ١٧٥٠ وما يليه)

الدور الرابع : اذاعة المحاكمة والبحث في الدعوى . وقوامها : <sup>١</sup> اطلاع كل من الفريقين على اعمال الدعوى (ق ١٨٥٢) <sup>٢</sup> الختام في الدعوى (ق ١٨٦٠ -

١٨٦١ ( ٣ تبادل أنفريقيين اوراق الدفاع ( ق ١٨٦٢ وما يليه ) ٤ الاستسلام  
باللسان ( ق ١٨٦٦ )

الدور الخامس : تحديد الخلاف . ويتم ١ باخراج الحكم ( ق ١٨٦٧ -  
١٨٧٧ ) ٢ ولا ينفي الصلح او طريقة اخرى لفصل الخصومة . ( ق ١٩٢٥ -  
١٩٣٢ ) .

الدور السادس : مقاومة الحكم ومناهضته . وذلك بوسائل الشرع هذه :  
١ الشكوى من بطلان الحكم في الدرجة نفسها وامام القاضي الواحد .  
( ق ١٨٩٢ وما يلي ) ٢ الاستئناف الى القاضي الذي يكون الاعلى مباشرة  
( ق ١٨٧٩ - ١٩٩١ ) ( وق ١٨٩٨ وما يليه ) لكن سلسلة هذه الافعال التي  
يأشربها استعمال هذه الوسائل وخاصة الاستئناف وبمشارته المحاكمة في الدرجة  
الثانية تحوي افعالاً شبيهة بافعال محاكمة الدرجة الاولى . قائمة في ادوار شبيهة  
بالادوار التي اشرفنا اليها ، مثلاً عوضاً عن تقديم العريضة مواصلة الاستئناف .  
وهكذا قل عن البقية .

الدور السابع : انفاذ الحكم ( ق ١٩١٧ وما يليه )

والمحاكمة العلنية من حيث اصلها ومن حيث بعض افعال وصيغ لا بد لها  
لمباشرتها هي من حق الطبيعة وهي من الحق البشري من حيث بعض افعال اخرى  
غير ضرورية لذلك بل هي موافقة للحصول على معلولات المحاكمة .

فحق الطبيعة يقضي ١ بان يصفي القاضي الى مطالب المتخاصمين او  
المتداعين ويتدبرها ويصرفها . ٢ بانه اذا احتج الى الوكلاء في سبيل  
المتداعين فيجب ان تكون لهم وكالة ثابتة سواء كانت واقعة او مفترضة .  
٣ بان يعين في بداءة المحاكمة ام في اثنائها موضوع الخلاف تعييناً كافياً .  
٤ بان يقبل القاضي اثبات المتخاصمين وان يصدق فيها وان يوليها سعة  
الدفاع . ٥ بان ييلفهما الحكم . ٦ بان يبذل لها وسائل رد الحكم  
وتفنيده اي حق الاستئناف : تلك هي القاعدة العامة التي قد يستثنى منها في

بعض المواطنين .  
اما سائر الافعال والصيغ ( اي صيغ ما كان من الافعال من حق الطبيعة )  
التي قد تُفعل مع بقاء جوهر تلك الافعال كاملاً فهي من الحق البشري .  
المحاكمة العلنية قد تكون مدنية وهي التي تباشر امام قاض مدني وكنسية  
وهي تتم امام قاض كنسي .

فلا حاجة بنا الان الى ايراد ما كان من المحاكمات الكنسية وادوارها  
وما طرأ عليها من التقلب في اثناء القرون وتعاقب الاجيال منذ وضع حجر  
زاوية الكنيسة وشيدها يسوع المسيح وجعلها عمود الحق واساسه وانما لا بد لنا  
من الالامع الى الخطة الجديدة التي اوجدها دستور الحق القانوني الحديث من  
حيث القضاء والمحكمة والتي يجب العمل بها وحدها دون سواها . فنقول :  
١ لقد الفى الحق القانوني الحديث تلك القسمة المشهورة التي كانت بمقتضاها  
المحاكمة حافلة ومهينة « *in judicia solemnia seu plenaria* » او  
موجزة « *judicia summaria* »

فأبطلت تلك الصيغ التي لم تكن على الاطلاق ضرورية والتي كانت تجعل  
المحاكمات الحافلة معقدة مشكلة طويلة الاجل وقد حصر الشارع الابواب التي  
تجعل المحاكمة باطلة بثلاثة فقط . وهي ١ اذا لم تكن هناك دعوة الى القضاء  
٢ اذا لم يكن الوكيل في الدعوى ذا صفة مشروعة تجعل شخصه اهلاً للوكالة .  
٣ اذا لم يكن القاضي صالحاً للقضاء . ( وكل من هذه الامور الثلاثة يستند  
وايم الله الى الحق الطبيعي )

ثم حدد وشرح صيغاً كثيرة من ذلك امضاء المدعي والمسجل والشهود  
وتدوين اليوم والمكان واسم القاضي . . .

واوجد بذلك كله صورة واحدة للمحاكمة اي انه اوجد المحاكمة المألوفة  
« *judicium ordinarium* » . اما المحاكمة الموجزة « *summarium* » فيظهر  
من القانون ٢١٤٥ بند ١ انه قد احتفظ بها لمحاضر الدعاوى الغير القضائية . وخاصة  
تلك التي يدور الكلام عليها في الجزء الثالث .

ق ١٥٥٢ . ١ . المحاكمة الكنسية معناها ان يُبحث (١) عن

اجل توجد بعض دعاوى أُلقت ان تكون عارضة . او حادثة  
« incidentales » فتقضي طبيعتها واردة الشارع جميعاً بان ترى بطريقة سريعة  
او باسرع طريقة ( ق ١٦١٦ ) وما تقوم الطريقة السريعة الا بان تكون المهل  
اقصر ما يستطاع لانه يلزم ان ترعى ما امكن ذلك القواعد الواجب العمل بها  
في المحاكم المألوفة . ( ق ١٨٠٠ بند ٣ وق ١٨٣٨ ) ولكن المحاكم المألوفة  
هي التي اورد الفرع الاول " in sectione I " من دستور الحق القانوني قواعدها  
« في المحاكم بوجه الاجمال » بما هي مختلفة عن المحاكم التي نص على قواعدها  
في الفرع الثاني من الدستور نفسه .

٢ . قد نصت الشرائع الخاصة التي كانت بعض المحاكم محاكم الرهبان  
القانونيين مثلاً والمحاكم الاسقفية نفسها في دعاوى الاكليروس التهديدية يستظن  
ان يتخذن طريقة محاكمة ادارية . ويعمان بها ( ق ١٥٥٥ بند ٢ )

٣ . قد اورد الحق القانوني الحديث الاصول والقواعد التي تجب رعايتها  
في المحاكم ايراداً صريحاً خاصاً بحيث تستطيع محاكم العالم الكاثوليكي  
والقضاة واعوانهم ان يتخذوها اماماً ومرشداً وشرعاً ينجحونها وبجيت يمكن ان  
تنشأ اعمال الدعاوى باسهل الطرق وتكون منشأة على وتيرة واحدة .

٤ . بحسب الحق الحديث يوجد للكرسي الرسولي محكمتان مأوفتان هما  
قضائتان بخصر المعنى : اي محكمة السكراروتا الرومانية . ومحكمة التوقيع  
الرسولي العليا « Tribunal Supremum Signaturae Apostolicae »  
( ق ١٥٩٧ - ١٦٠٥ )

(١) للمحاكمة يجب ان تحوي ثلاثة امور ١ المعرفة ٢ البحث  
٣ الفصل او التحديد اي يجب ان يعرف القاضي جميع ما يتعلق بالخلاف الواقع  
وان يُبحث امامه عن كل ما يدور الخلاف عليه وان يفصله هو بعد ذلك .  
وهذا البحث من الضروري ان يكون على سبيل التناقض اي « بساع  
الطرفين » .

الخلاف الواقع على امر (١) للكنيسة حق النظر فيه بحثاً  
شرعياً (٢) امام محكمة كنسية وان يُفصل (٣)

٢٠ موضوع المحاكمة هو:

١ حقوق الاشخاص الافراد او المعنويين (٤) تُطلب (٥)  
او يزداد عنها، او احداث هؤلاء الاشخاص القضائية (٦) يصرح بها  
وعندئذ تكون المحاكمة « حقوقية » ٢ الجرائم (٧) بالنظر الى

---

وهو يقتضي ان يتبادل المتداعيان بينهما مطالبهما واثباتاتها ودفاعهما وذلك  
لا مباشرة بل بواسطة القاضي .

(١) هذا الامر يجب ان يكون قضائياً لا تعليمياً او امراً اخر غير موكل  
به العدل وان يكون روحياً او زمنياً بحيث يكون للكنيسة حق النظر فيه  
فالمحاكمة هي التي تجعل المحاكمة كنسية .

(٢) بحسب الشريعة الالهية والكنسية جميعاً . لان طريقة سياق الدعاوى  
لا يجب ان تكون على ما شاء القاضي او المتداعيان بل يقتضي ما اقرته الشرائع

(٣) هو فصل النزاع يجعل له حداً بصورة فعالة . وهو ليس حكماً من  
حيث التعاليم والايان ولا رأياً من الآراء . ولا قاعدة لاجل العمل . بل هو حكم  
قضائي بحيث يكون سنة وشريعة للمتداعيين يجب عليهما العمل بها من باب  
الوجدان ويُقتضى انفاذها عليهما من وجه الاكراه .

(٤) عليك بدستور الحق القانوني ق ٨٧-١٠٧ من حيث الاشخاص  
الافراد والمعنويون (٥) المدعي يطالب بالحقوق وكل من المدعي والمدعى عليه  
يزود عنها . (٦) هي تكون فعلاً او اهمالاً او عارضاً ينبغي ان يصرح القاضي  
بوجود ذلك او بعدم وجوده في سبيل مصلحة المدعي او المدعى عليه لان هذا  
التصريح هو ما لا بد منه لاقامة القضية او تقديم الاعتراض . (٧) الملنية من

ما يقتضى من فرض العقوبة (١) او من التصريح بها وعندئذ  
فالمحاكمة هي « جزائية » .

ق ١٥٥٣ .١ الكنيسة تنظر (٢) بقوة حقها الذاتي (٣) مستقلة  
به دون سواها:

١ في الدعاوى (٤) التي تتعلق بالاشياء الروحية  
(٥) والاشياء المتصلة بالروحية (٦)

٢ في خرق الشرائع الكنسية (٧) وفي جميع

---

حيث وجوب اثباتها . (١) بحصر المعنى لان الفاظ الشريعة يجب بوجه الاجمال  
ان تؤخذ بمعناها الحصري .

(٢) اي تقضي قضاء لان لها سلطاناً قضائياً . (٣) لم تستمده من سلطة  
اخرى بشرية . بل هو موكل بها من حيث هي هيئة اجتماعية كاملة ومستقلة  
عن سواها وبارادة السيد المسيح مؤسسها . (٤) الخصومات القضائية . (٥)  
الروحية من حيث هي هي كما يقضي بذلك القانون ٧٢٧ لا تلك الاشياء التي  
هي زمنية لكنها بسبب علاقتها بالروحية كان الائمة يسونها حتى الان ( اي حتى  
اذاعة دستور الحق القانوني الحديث ) روحية . ومن الآن وهلم جرا يجب ان  
تسمى زمنية متصلة بالروحية . والاشياء هي روحية من حيث الصورة كالنعمة  
والايمان . . . ومن حيث العلة كالاسرار ومن حيث الرمز والمعنى كالاشياء  
الشبية بالاسرار ومن حيث الفعل كالرئاسة والولاية الكنسية . . . (٦) المتصلة  
اتصالاً لا انقطاع له . وهي اشياء من ذاتها زمنية لكنها تنعش الحياة الروحية  
كالصلاة والطقوس . . . او معلولات شيء روحي مثل حق الزوجين على المساكنة  
معاً او مثل الاشياء التي هي وسائل لادراك غاية روحية كحق الولاية . . .  
(٧) تنظر الكنيسة في خرق شرائعها وفي جميع المعلولات حتى الزمنية التي



الامور التي بها قوام الخطيئة (١) من حيث تجديد  
الاثم (٢) وايقاع العقوبات الكنسية .

٣ في جميع الدعاوى الحقوقية والجزائية التي تتعلق  
بالاشخاص المتمتعين « بانعام المحكمة » (٣) بحسب القوانين  
١٢٠ و ٦١٤ و ٦٨٠

٢ . في الدعاوى التي فيها صلاحية الكنيسة وصلاحية  
السلطة المدنية على حد سوى والتي تسمى دعاوى محكمة  
مختلطة يوجد محل للسبق . (٤)

تصدر عن خرق تلك الشرائع . (١) اي كل فعل او اهمال من حيث الامور  
الزمنية قد يأتيها احد ايّا كان من العلمانيين انفسهم ولو كانوا من ذوي السلطة العليا  
مثلا القاضي في اخراجه الاحكام القضائية مع اعتبار ما يلي . ان قوام الخطيئة  
يكون اذا كان الفعل او الهمال خطيئة . واذا كان هناك مادة للخطيئة  
كحكم القاضي المدني النهائي وهو ظالم ظلماً وضعياً وبيئاً . واذا كان هناك  
فرصة للخطيئة . (٢) تنظر الكنيسة في ذلك من حيث هذه المعالوات فقط  
والغرض الوحيد من ذلك ان يمنع الائم او مادة الائم او فرصة الائم .

(٣) هذا يكون اذا دعي ذور الانعام المشار اليه الى المحاكمة باعتبار  
كونهم مدعى عليهم . اما اذا كانوا هم المدعين فيرعى القانون ١٥٥٩ بند ٣  
فحصمة الاكليريكيين وامثالهم من المحكمة المدنية هي من حيث اصلها واساسها  
من الحق الالهي . بناء عليه ففي الدعاوى التي تقام عليهم لا يستطيع احد ان  
يحاكمهم وينظر في امرهم الا الكنيسة او من منحتها الكنيسة ذلك .

(٤) ان للكنيسة في بعض الدعاوى ولاية قضائية موازية للولاية  
القضائية التي للسلطة المدنية وذلك قبل مباشرتها هذه الولاية اي ان ولاية  
الواحدة لا تنفي ولاية الاخرى في ذلك . ولها هذه الولاية في الدعاوى التي

تسمى دعاوى المحكمة المختلطة وتستطيع الكنيسة استعمال هذه الولاية قبل مباشرة السلطة المدنية اياها . اما بعد ذلك فلا تستطيع لكنها تنفي السلطة المدنية من هذا الاستعمال اذا سبقها اليه . اما هذا السبق فيتم بالدعوة الى القضاء المشروعة والمباةة او بمثل المتداعين من تلقاء انفسها امام القضاء . او بتقديم العرض او الطلب . لكن ما هي الدعاوى ذات المحكمة المختلطة عموماً وخصوصاً أي تلك التي كلتا السلطين الكنسية والمدنية صالحتان لرويتها وقد منحتا هذه الصلاحية بقوة شريعة من الشرائع ؟ الجواب : ان الدعاوى ذات المحكمة المختلطة هي بالعموم التي تدور حول شيء زمني من حيث هو هو له عنصر روحي قد ينفصل عنه او له صلة خاصة بالروحي الذي قد ينفصل هو ايضاً عن الصلة الزمنية والتي تقتصر على العنصر الزمني او على الصلة الزمنية . فصلاحيه السلطة المدنية في هذه الاحوال ثابتة لا ريب فيها . لان لها بقوة الشريعة الطبيعية القضائية حق القضاء في جميع الاشياء الزمنية الغير المتصلة اتصالاً لا فصل له بالاشياء الروحية . اما الكنيسة فلما كانت صاحبة للقضاء اصلاً في العنصر الروحي او الصلة الروحية فهي صاحبة ايضاً للقضاء متى كان تبعاً لذلك او عرضاً : اي في الزمني « لان العرض يتبع الاصل » والدعاوى التالية بالخصوص هي ذات محكمة المختلطة :

١ ما دار منها حول صحة الفعل او العقد المونيد باليمين مع استثناء النظر في صحة اليمين . ٢ حول رد الجواز ( الدوطة ) بعد الهجر مع استثناء روية الدعوى من حيث الهجر نفسه . ٣ حول ثار الوظيفة الكنسية « المجرى عليها الرزق » .

« cir fructus beneficiales » مع استثناء روية الدعوى من حيث الوظيفة المشار اليها نفسها . ٤ حول حق ارث البنين في القاب الشرف وحول شرعية الولادة .

٥ حول حقيقة واقع الامر فقط في مسألة روحية مثلاً ما اذا كان فلان

ق ١٥٥٤ المدعي (١) الذي يرفع الى المحكمة الزمنية دعاوى ذات محكمة مختلطة قائمات (٢) امام القاضي الكنسي يستطيع الاقتصاص منه بعقوبات موافقة بحسب نص القانون ٢٢٢٢ (٣) ويحرم (٤) حق اقامة الدعوى على الشخص نفسه في الشيء نفسه وفي ملحقاته لدى المحكمة الكنسية .

ق ١٥٥٥ ١ . ان محكمة مجمع « السانتوفيش » (٥) تنظر في الدعاوى بمقتضى طريقته المألوفة وسننها وتحرص على العادة الخاصة بها . والمحاكم الادنى (٦) يجب ان يتبعن

معمداً : دون ان يتناول ذلك البحث في صحة العمد بل يبحث في الدعوى من حيث المعلولات الزمنية كحق الارث مثلاً لا المعلولات الروحية . . . . ٦ حول الغصب « spoliium » اي قضايا استرداد الملك وقضايا الاشخاص الذين تجب لهم الرحمة اعني القاصرين والايام وان اغنيا . « Miserabiles personae » .  
٧ حول الغصب او قضايا ملك الاشخاص الاولى بالرحمة وملك الفقراء .  
٨ في جميع الدعاوى التي اغفلت فيها السلطة المدنية العدل او قضت فيها قضا . فصلاً وحكمها ظالم ظلاماً بيناً .

(١) المدعي نفسه لا المدعى عليه . لان المدعى عليه يشهد القضاء مكرها  
(٢) اي بعد ان يكون القاضي قد قبل عريضة الطلب ووجب الدعوة الى القضاء . (٣) اعني « اذا كان ثم معثرة وقضى بذلك ما كان من خرق الشريعة خرقاً له شأن خاص » (٤) من ذات الفعل ودون ان يكون ثم معثرة وایاً كان خطر شأن خرق الشريعة . فيكفي ان يكون بذلك اهانة للكنيسة .  
(٥) ان مجمع السانتوفيش يرأسه الحبر الاعظم نفسه . والدعاوى التي هي من دائرة صلاحيته قد اشار اليها القانون ٢٤٧ بند ٢ . (٦) محاكم الروسا .

هن ايضاً في الدعاوى التي تتعلق بمحكمة السانتوفيش  
القواعد الموضوعة (١) من جانب هذه المحكمة نفسها

٢ ان ساثر المحاكم (٢) يجب عليهن (٣) ان يرعين احكام  
القوانين التالية :

٣ في المحاكمة من حيث طرد الرهبان لشرع احكام القوانين

٦٥٤ - ٦٦٨ .

---

المؤلفين المحليين . لا محكمة السكراروتا . (١) حتى الان اعني التعليم  
المورخ في ٢٠ شباط سنة ١٨٦٧ والتعليم المورخ في ٦ اكتوبر سنة ١٨٩٩ ثم القواعد  
التي تضعها المحكمة المذكورة في المستقبل .

(٢) اي جميع المحاكم ما خلا محكمة السانتوفيش . ان جميع المحاكم  
في الكنيسة اياً كانت ما عدا المحكمة المذكورة يلزم ان يعلنن بالاصول  
والقواعد الموضوعة لاجل المحاكمات والمعاوض في الجزء الاول من الكتاب  
الرابع من دستور الحق القانوني الحديث . ولذلك اصبحت بعد اعلان هذا  
الدستور كل القواعد الموضوعة من قبل ملغاة : من ذلك التعليم الصادر من جانب  
مجمع الاساقفة والقانونيين في ١١ حزيران سنة ١٨٨٠ حيث اعطي الاساقفة ان  
يحكموا في دعاوى الاكليركيين بصورة ادارية « economice » ومن ذلك  
ايضاً الاصول القانونية التي كان يعمل بها من حيث محاكمة الرهبان القانونيين  
وخلافها وهو ان تساق الدعاوى على القانونيين « باهون الطرق ومن دون شكل  
محاكمة » « summarie »

فهذه كلها قد القيت اليوم ويجب العمل بها اقره الحق القانوني الحديث في  
الجزء الاول من الكتاب الرابع . ومن حيث محاكمة الرهبان القانونيين يوجد  
في الدستور المشار اليه قوانين خاصة عليك بها .  
(٣) في جميع الدعاوى : فلا تستثنى تلك الدعاوى التي كان ينظر فيها

# الفرع الاول

في المحاكمت بالاجمال

الفصل الاول

في صلاحية المحكمة

ق ١٥٥٦ الكرسى الاول (١) لا يحاكمه احد  
ق ١٥٥٧ ١ . للحبر الرومانى نفسه فقط حق محاكمة اولئك  
الذين يتولون حكم الشعوب الاعلى (٢) وبنبيهم وبناتهم (٣)  
واولئك الذين لهم مباشرة حق الخلافة فى الحكم .

---

نظراً موجزاً « summarie » مثلاً الدعاوى من حيث الانتخاب والتسمية  
القانونية او من حيث اعيان الاشخاص الذين هم أولى بالشفقة . « personae  
miserabiles » والرهبان ووظائفهم ومقاماتهم . . . لان قوانين الكتاب  
الرابع تورد المحاكمة القديمة « الموجزة » معدلةً وكاملةً فى كل اجزائها .

(١) اى الحبر الرومانى لا المجامع المقدسة ولا محاكم الكرسى الرسولى،  
واعضاؤها قد يحاكمهم الحبر الرومانى . والحبر الرومانى لا يقضى عليه احد  
لانه لا سلطان فوق سلطانه فى الارض (٢) الملك والمملكة ومن تولى امر الملك  
ايا كان ورئيس الجمهورية . لكن لا يدخل فى نطاقهم نواب الامة او اعضاء  
مجلس الشيوخ . . . ولا الوزراء . . . (٣) ونسائهم ايضاً بمقتضى رأى الائمة .

٢. الابداء الكرادلة .

٣. سفراء الكرسي الرسولي ، وفي الدعاوى الجزائية الاساقفة ولو كانوا من ذوي الالقباب الفخرية .

٢. لكن يُحتفظ لمحاكم الكرسي الرسولي ان  
يحاكن :

١. اساقفة الابريشيات في الدعاوى الحقوقية مع  
بقاء منطوق القانون ١٥٧٢ بند ٢ سالماً .

٢. الابريشيات وسائر الاشخاص المعنويين الكنسيين  
الذين لا رئيس لهم دون الجبر الروماني مثل الرهبانيات  
المعصومة والجماعات الرهبانية الخ .

٣. سائر الدعاوى التي ينقلها (١) الجبر الروماني  
الى محكمته ينظر فيها القاضي الذي يعينه الجبر  
الروماني نفسه .

ق ١٥٥٨ . في الدعاوى الموقع الكلام فيها في القانونين ١٥٥٦  
و ١٥٥٧ إن عدم الصلاحية لقضاة آخرين هو  
مطلق . (٢)

---

(١) بقوة الحق وبموجب القاعدة المنصوصين في القانون ١٥٦٩ .  
(٢) لا تقوم ارادة الفريقين مقام عدم الصلاحية المطلق . ولا تحلها عن  
ذلك حتى في المواطن المذكورة في القانون ١٥٥٧ بند ١ . فاذا تحلى الفريقان عن  
ذلك فيكون تحلها خالياً من الصحة لانه امتياز منتهى في سبيل الخير العام .

١٥٥٩ ق ١ . لا يمكن احداً ان يدعى الى القضاء في الدرجة الاولى (١) الا امام قاضٍ كنسي يكون ذا صلاحية بحجة من الحجج المحدودة في القوانين ١٥٦٠ - ١٥٦٨ .

٢ . عدم صلاحية القاضي الذي ليس له حجة من الحجج هذه يسمى اضافياً (٢) « relativa »  
 ٣ . المدعى يتبع محكمة المدعى عليه (٣) فاذا كان للمدعى عليه اكثر (٤) من محكمة فالمدعى ان يختار المحكمة التي يريدھا .

١٥٦٠ ق يجب من باب الضرورة (٥) ان ترى :

(١) في القضاء امام قاضٍ أو ديوان الدرجة الاولى بان يدعى الى القضاء باعتبار كونه مدعى عليه . ولا يمكن ان يدعى اليه مكرهاً ام مختاراً . وبذلك ألغيت « محكمة التمديد » اي التي كانت تخول الفريقين ان يندا إليها ولاية قاضٍ هو غير قاضيهما .

(٢) عدم الصلاحية الاضافي قد تقرر في سنبل خير الافراد . وهو تقوم مقامه ارادة الفريقين الا اذا اعلن القاضي عدم صلاحيته وابل ان يرى الدعوى او قدم احد الفريقين اعتراض عدم الصلاحية ورفض المحاكمة .

(٣) لان المدعى يقبل الى القضاء مختاراً والمدعى عليه مكرهاً لان المدعى عليه هو الذي يقضي عليه او لا يقضى عليه .

(٤) بحجة المنزل او بحجة مرجع الشيء . او بحجة العقد .

(٥) يجب ذلك وجوباً شديداً بحيث يأثم المخالف ولكن لا يكون الفعل باطلاً لان عدم صلاحية سائر القضاة في ذلك اضافي . ويمكن القاضي ان يوجب ذلك على المدعى عليه وان مكرهاً .

١ القضايا من حيث الغصب « spoliun » (١) امام  
رئيس مكان موقع الشي « rei sitae » (٢)

٢ الدعاوى التي تتعلق بالوظائف (٣) الكنسية المحرى  
عليه الرزق وان تكن مما لا توجب الاستقرار حيث هي امام  
رئيس مكان الوظيفة .

٣ الدعاوى من حيث الادارة (٤) امام رئيس المكان  
حيث اجريت الادارة التي يكون صدد الكلام فيها .

٤ الدعاوى التي تتعلق بالارث والوصايا التقوية امام  
رئيس مكان مسكن الموصي (٥) الا اذا كان الكلام في انفاذ  
الوصية لا في سواه (٦) ففي هذا الموطن ترى الدعوى بمقتضى  
اصول الصلاحية المألوفة (٧)

ق ١٥٦١ . ١ بحجة المسكن او شبه المسكن (٨) . يمكن

(١) بمقتضى القوانين ١٦٦٨ و ١٦٧٠ و ١٦٧١ .

(٢) حيث يوجد الشيء او موضوع المحاكمة مثلاً الارض التي غصبها  
المدعى .

(٣) من حيث تأسيسها او ايلائها او القاؤها . . . والولاية عليها . . .

(٤) ادارة الاموال الكنسية . اياً كانت .

(٥) الذي فيه وضعت الوصية بموجب الشرائع المدنية المحلية . .

(٦) مع نبي الدعوى . اياً كانت من حيث صحة الوصية .

(٧) بموجب هذه الاصول ينبغي ان تنظر في الدعوى محكمة المدعى عليه

اي محكمة من يطلب منه اتمام الوصية او عدم المعارضة لانفاذها .

(٨) المسكن من حيث الابريشية لا من حيث الحوزية (ق ٩٢٠ بند ٣)



كلاً أياً كان. ان يدعى الى القضاء امام الرئيس البكافي .  
٢ . الرئيس المؤلف للمسكن او لشبه المسكن له  
ولاية (١) على من كان من رعيته وان غائباً .

ق ١٥٦٢ . ١ . الغريب الذي يقيم برومة المعظمى ولو الى اجل  
قصير يمكنه ان يدعى الى القضاء فيها لكن له (٢) الحق  
في ان يعتصم بما له من مسكن اي ان يطلب ان يرد الى  
رئيسه المؤلف الخاص .

٢ . من اقام برومة سنة وجب له (٣) ان يرفض  
محكمة رئيسه المؤلف وان يطلب التقاضي امام محاكم  
رومة (٤)

---

والمسكن الحقيقي او الشرعي مسكن المرأة مثلاً ( ق ٩٣٠ ) والمكتسب بوجه  
مشروع . ( ق ٩٢ بند ١ و ٢ ) والغير المفقود ( ق ٩٥٠ ) . القاعدة العامة هي  
هذه : ما خلا محاكم الكرسي الرسولي يجب ان تكون الاشخاص والاشياء  
والحقوق في بقعة من بقاع الارض تحت ولاية قاضي تلك البقعة .

(١) « السلطة القضائية المؤلفرة والمفوض فيها لا يمكن ان تبشر خارجاً  
عن منطقة القاضي صاحبها . فاذاً للقاضي اذا شاء ان يستعملها استعمالاً صحيحاً  
حق استنجاد قاضي البقعة التي يوجد فيها ابن رعيته . » ( ق ١٥٧٠ )

(٢) الدعوة ليس لها هنا قوة الاكراه على الطاعة . بل على الطاعة او على  
الطلب ان يحاكم المدعى عليه امام محكمة رئيسه المؤلف .

(٣) بقوة الشريعة الكنسية المقررة في هذا القانون .

(٤) محاكم النيابة البابوية برومة لا يحاكم الكرسي الرسولي .

ق ١٥٦٣ الشريد (١) محكمة في المكان الذي يقيم به في الحال (٢). ومحكمة الراهب في المكان حيث دير (٣)

ق ١٥٦٤ يمكن الفريق (٤) ان يدعى الى القضاء بحجة موقع الشيء امام رئيس المكان الذي يوجد فيه الشيء المتنازع (٥) كلما كانت الدعوى موجهة الى الشيء (٦)

ق ١٥٦٥ ١ . يمكن الفريق (٧) ان يدعى الى القضاء بحجة

(١) من لا مسكن ولا شبه مسكن له في مكان من الامكنة .

(٢) « حيث اجدك احاكمك » والا فلا يحاكم الشريد في مكان وهذا محذور من المجاذير الواجب اتقاؤها

(٣) سواء كان الدير قانونياً او غير قانوني (ق ٤٨٧ ، ٥٠٠) ويجب ان يكون الدير الذي اُلف ان يقيم فيه .

(٤) ولو لم يوجد في المكان حيث يوجد الشيء .

(٥) سواء كان الشيء الواقع عليه الخصام والنزاع من الاشياء الثابتة او

المنتقلة بشرط ان يوجد الشيء المنتقل في المكان وجوداً ثابتاً بعض الثبات لا عابراً عبوراً . كأن يمر زيد في المدينة ومعه حصان فلا يمكنني ان ادعوه الى القضاء في المدينة مدعياً ان الحصان خاصتي .

(٦) اي يجب ان تكون القضية واقعة على الشيء لا على الشخص اي يقصد

الشيء مباشرة والشخص تبعاً . اما اذا كانت القضية شخصية فترى الدعوى بقوة حجة من باقي خييج الصلاحية المشار اليها آنفاً .

(٧) وان اكليريكياً لان القانون الحاضر لا يروي القانون القديم الذي

كان يعنى الاكليريكي . ويتناول هذا القانون الراهب المعصوم من ولاية المطران اذا كان المقعد الذي عقده قد عقده مع راهب من رهبنة اخرى . او مع كاهن علماني او مع علماني

العقد (١) امام رئيس المكان الذي عقد (٢) فيه العقد او  
الذي يجب ان ينفذ فيه (٣)  
٢ . لكن في فعل (٤) العقد يؤذن (٥) للمتعاقدين بياناً  
لما عليهم من الواجب وطلباً لانفاذه ان يختاروا المكان  
الذي يمكنهم ان يدعوا الى القضاة فيه ويحاكموا وان  
غائبين عنه .

ق ١٥٦٦ ١ بحجة الجريمة (٦) يحاكم المدعي عليه (٧) في  
مكان ارتكاب الجريمة (٨)

- 
- (١) اي كل اتفاق معقود ولو عقداً ضمناً ينجم عنه واجب بقوة  
الحق الطبيعي .  
(٢) بشرط ان يكون جوهره قد تم بواسطة الرضى وان لم يكمل بعد  
بالتسليم والتسلم .  
(٣) مكان العقد يكون حقيقياً « verus » حيث عقد العقد وشرعياً  
« legalis » حيث يجب انفاذه والعمل به إما بقوة طبيعة الشيء وإما بقوة  
الاختيار المعطى في البند الثاني من هذا القانون .  
(٤) إما الصك الذي يثبت العقد وإما العقد نفسه اذا كان العقد شفاهياً  
واما الوقت الذي يجب ان يتم فيه اختيار المكان الذي يبين فيه الواجب .  
(٥) ما خلا موطن اختيار القاضي الذي يبيحه القانون هنا فممنوع ان  
يحاكم الغائب بحجة العقد او ان يدعى الى القضاة .  
(٦) الجريمة المحدودة في القانون ٢١٩٥ اي كانت الجريمة .  
(٧) اي كان من السكان او الوافدين او الظاعنين او الشرّد بشرط ان لا  
يكون معصوماً من ولاية المطران .  
(٨) في مكان ارتكاب الجرم لا في المكان الذي قبض عليه فيه . ويجب

٢ المدعى عليه (المجرم) وان ابتعد عن المكان  
بعد الجريمة لقاضي المكان الحق في ان يدعوه الى الحضور  
امام القضاة (١) وان يخرج الحكم عليه . (٢)

ق ١٥٦٧ باعتبار الصلة (٣) او الارتباط (٤) (بين الدعاوى)  
على القاضي (٥) الواحد بنفسه ان ينظر في الدعاوى  
المتصل بعضها ببعض الا اذا كان نص الشريعة يمنع ذلك (٦)

ان تكون الجريمة قد ارتكبت بالواقع من حيث جنسها . لان المحاكمة  
الجزائية غايتها العقاب والعقاب للذنوب التي تم ارتكابها .

(١) يمكن ان ترسل ورقة الدعوة او ان تلبس الدعوى الشفهية بواسطة  
المباشر وعلى المجرم ان يحضر بنفسه .

(٢) على شخصه وان لم يحضر بسبب تمرده وليس فقط على امواله كما  
يدعي البعض .

(٣) تكون الدعاوى ذات صلة غير لازمة اذا امكن روية الواحدة  
دون روية الاخرى وان كان بينهما وثاق شديد يربطها الواحدة بالآخرى

(٤) اذا لم يستطع روية الواحدة دون روية الاخرى وفصل احدهما  
دون فصل الاخرى فتكون الصلة بينهما لازمة لا تنفك .

(٥) سواء كان القاضي مالوفاً او مفوضاً اليه الامر . لان القانون لا  
يفرق بينهما هنا . ولا عبرة بارادة الجانبين فعلى القاضي النظر في هذه الدعاوى  
دون ان يبالي بمشينة المتداعين .

(٦) هذا يكون في الدعاوى التي تقرر الشريعة ان القاضي بالنظر اليها  
(هذه الدعاوى) يكون صالحاً صلاحية مطلقة او ان له دون سواء الصلاحية . الخ

ق ١٥٦٨ باعتبار السبق (١) اذا كان قاضيان او قضاة ذوي صلاحية متكافئة (٢) فالحق في رؤية الدعوى لمن دعا اولاً المدعى عليه الى القضاء والمحاكمة دعوة مشروعة (٣)

## الفصل الثاني

في درجات المحاكم وانواعها المختلفة

ق ١٥٦٩ ١٠١ بسبب المقام الاول (٤) الذي للحبر الروماني يسوع لكل من المؤمنين اياً كان (٥) في جميع العالم الكاثوليكي ان يرفع دعواه سواء كانت حقوقية ام

(١) هو فعل به يشرع في رؤية الدعوى احد القضاة ذوي الصلاحية المتكافئة قبل اكفائه .

(٢) اذا كانت صلاحية كل منهم اضافية لا ضرورة للبحث يكون مزاحمة بين محاكمهم . مثلاً يكون احدهم صالحاً باعتبار المسكن والاخر باعتبار العقد . الخ

(٣) بدعوة موقعة بامضاء القاضي ومبلغه الى المدعى عليه . بموجب القوانين ١٧١٣ - ١٧٢٣ . . .

(٤) المقام الاول يولي الحبر الروماني الولاية مباشرة على كل مورد من افراد المؤمنين في جميع العالم الكاثوليكي . ولا يحمل للسبق بينه وبين سائر الروساء اياً كانوا .

(٥) بدون استثناء المحرومين انفسهم .

جزائية في كل درجة من درجات المحاكمة (١) وفي كل دور من ادوارها (٢) الى الكرسي المقدس (٣) ليراهها او ان يقدمها لديه (٤)

٢ . لكن الاستغاثة (٥) المرفوعة الى الكرسي الرسولي لا توقف ما خلا موطن الاستئناف (٦) استعمال الولاية في القاضي الذي باشر (٧) رؤية الدعوى . فهو اذن يستطيع ان يلزم المحاكمة حتى الحكم الفصل (٨)

- (١) ولو عرضت الدعوى امام ديوان آخر أم دواوين اخرى مرة او مراراً لان الشريعة من حيث نظام القضايا وعددها كنسية لا يتقيد بها الخبر الروماني .
- (٢) في كل دور من ادوار المحاكمة ولو كان الدور النهائي . اي بعد صدور الحكم ولو صار مبرماً . لان شريعة الحكم المبرم لا تلتزم الخبر الروماني عندما يستنجد باعتبار كونه له المقام الاول في الكنيسة .
- (٣) اعني الخبر الروماني نفسه لا يحاكم الكرسي الرسولي المألوفة كالروتا المقدسة والتوقيع الرسولي .
- (٤) اي انه يسوغ ان تقدم الدعوى لأول مرة ايضاً الى الكرسي الرسولي لينظر هو فيها .
- (٥) لهذه الكلمة معنى افسح من المعنى الذي للكلمة « الاستئناف » فهي تعني رفع الدعوى الى الخبر الروماني باعتبار كونه نائب المسيح في الارض غير مقيد بشريعة بشرية . وان الدعوى رفعت اليه خلافاً للشرائع التي تقر اصول الاستئناف .
- (٦) شريعة الاستئناف ينحصر المعنى بموجب القوانين المرضية
- (٧) بواسطة الدعوة الرسمية القضائية .
- (٨) وتنفيذه ايضاً لان التنفيذ ليس الا الجزء المكرر فصل الدعوى الذي يقوم

الا اذا ثبت له ان الكرسي الرسولي قد نقل اليه  
الدعوى (١)

ق ١٥٧٠ . ١ . ما عدا الدعوى المحتفظ بها (٢) للكرسي  
الرسولي او المنقولة اليه (٣) جميع الدعوى الاخرى  
تراها المحاكم المختلفة التي وقع الكلام فيها في القانون  
١٥٦٢ وما يليه .

٢ . مع ذلك فكل محكمة اياً كانت (٤) من  
حيث الفحص في امر المتداعين والشهود او دعوتهم الى  
القضاء ومن حيث التدقيق في البيئات الخطية او الشهي  
المتنازع وابلغ القرارات وامثال ذلك لها حق استنجاد  
محكمة اخرى (٥) وهذه يجب عليها ان ترعى في كل فعل

---

به الحكم . لكن يجب ان يؤجل التنفيذ الى ان يثبت ما اذا كان الكرسي  
الرسولي نقل الدعوى اليه ام لا .

(١) استرجاع الدعوى او نقلها هو فعل به يأمر الرئيس الاعلى ان تسلم  
اليه المسألة او الدعوى التي شرع بالبحث فيها او يجب ان يبحث فيها لدى  
الرئيس الادنى اياً كانت الحالة التي وصلت اليها الدعوى او هي فيها

(٢) من قبل وفيما بعد .

(٣) بموجب القانون السابق .

(٤) محكمة اسقفية ام رهبانية ام غيرها على شرط ان تكون صالحة

للقضاء ام غير ثابت انها ليست صالحة له اذا ثبتت ولايتها

(٥) وان محكمة عليا لان القانون هذا لا يستثنى .

من الاعمال القضائية القواعد المحتوم بها في الشرع (١)  
ق ١٥٧١ من (٢) راي دعوى في درجة من درجات القضاء  
فلا يستطيع (٣) ان يحكم في الدعوى نفسها في درجة  
اخرى (٤)

## الرأس الاول

في ديوان الدرجة الاولى المؤلف (٥)

- (١) ق ١٧١٧ بند ٢ . ق ١٧٧ بند ٢ و ٣ . عليك بهما .
- (٢) سواء كان محكمة ام شخصاً . مثلاً اذا رأت المحكمة الاسقفية دعوى في الدرجة الاولى فلا قبل لها ان تنظر فيها في الدرجة الثانية . وان يُبدل القاضي او القضاة والشخص الذي رأى الدعوى في المحكمة نفسها فلا يستطيع ان ينظر فيها الديوان الاعلى الذي استوفت الدعوى اليه .
- (٣) ليس يُمنع عن ذلك فقط بل اذا فعل فيكون فعله باطلاً لان عدم صلاحيته في ذلك مطابق ناشئ عن مبادئ الحق العام فتكون معه المحاكمة باطلة والحكم باطلاً . ( لاغا في المحاكمات المجلد الاول غره ٣١٨ )
- (٤) يستطيع القاضي او الديوان ان يبرى الدعوى مرة ثانية في الدرجة نفسها مثلاً اذا الفريق شكوا من بطلان الحكم ( ١٨٩٧ بنسب ١ ) او ان القاضي نفسه راي ذلك ( ١٨٩٨ بند ٢ ) .
- (٥) من الاشخاص الذين يوثقون الديوان شخص واحد ضروري بقوة الحق الطبيعي وهو القاضي ويوجد آخرون وجودهم في الديوان ضروري بقوة الحق الكنسي بحيث اذا لم يوجدوا فيه فتكون اعماله باطلة وهم : المسجل



## الفضل الباب الاول

في القاضي (١)

ق ١٥٧٢ . ٢ . ان قاضي الدرجة الاولى في كل ابرشية من  
الابرشيات ولاجل جميع الدعاوى الغير المستثناة بالشرع  
استثناء صريحاً هو الرئيس المكاني الذي يستطيع ان

---

في كل المحاكمات والدعاوى . ٢ المدعي العام في الدعاوى الجزائية وفي  
جميع الدعاوى الحقوقية التي تتعلق بالخير العام . ٣ حامي وثاق الزواج في  
الدعاوى الزوجية من حيث صحة الزواج . ٤ حامي الدرجة المقدسة في  
الدعاوى من حيث صحة الدرجة المقدسة العليا .

(١) يجب ان يكون في القاضي خلتان لا بد منهما . « علم الحق وفضيلة  
العدل » . وظيفة القاضي هي « ان يطبق الحق » او الشريعة على الواقع المثبت  
امامه من جانب الفريقين المتداعيين .

يلزم كمي بين ان حقاً من الحقوق مختص بشخص معلوم ١ ان يثبت  
الواقع او الحادث الذي يدعى صدور الحق عنه . ٢ ان يطبق او يقاس عليه  
(اي على الواقع المشار اليه) الحق الوضعي اي الشريعة التي هو موضوع في  
كنفها او التي جرى طبقاً لها او مخالفاً لها كما يكون ذلك في الجرائم . واثبات  
الواقع هو من واجبات المتداعيين ومصحتهم اما وظيفة القاضي فهي تطبيق الحق  
او الشريعة على الواقع . والقاضي يمكنه ان يقضي من باب وظيفته لان ذلك  
يقضيه الخير العام او الانصاف او بناء على طلب احد الفريقين ويجب عليه قبول  
الطلب اذا كان هو صالحاً للقضاء . وكان الطلب مشروعاً .

يباشر السلطان القضائي . إما بنفسه وإما بواسطة غيره (١)  
لكن بمقتضى القوانين التالية

٢ . فإذا كان البحث في حقوق (٢) الاسقف (٣)  
او المائدة (٤) او الحاشية (٥) الاسقفية او في اموالهم  
الزمنية فليرفع الخلاف الواجب فصله الى ديوان الابرشية  
المؤلف من قضاة كثيرين اي من رئيس ومن قاضيين  
من القضاة المجمعين الاقدمين اذا رضي (٦) الاسقف  
بذلك او الى القاضي الذي يكون الاعلى مباشرة (٧)

(١) بسلطان مألوف مثل رئيس الديوان او مفوض فيه بالامر .

(٢) وان تكن روحية مثلاً حق الولاية باعتبار كونه فرداً من اسرة لها  
حقوق الولاية .

(٣) او الذي يقوم مقامه مثل وكيل الابرشية إبان فراغها .

(٤) اي مجموع الاموال الكنسية المعدة لمعاش الاسقف وخدمته .

(٥) مجموع الاموال الكنسية المعدة لاعطاء من ينجدون الاسقف او من  
يقوم مقامه في سياسة جميع الابرشية وادارتها مثل النائب العام ورئيس  
الديوان . . . ما يجب لهم من الاجرة

(٦) اذا أبى الاسقف فلا يستطيع رفع الخلاف الى ديوان الابرشية بل  
يجب رفعه الى القاضي الاعلى مباشرة .

(٧) مثلاً اذا اراد الاسقف ان يسترد ديناً له اصله من الاموال التي  
ورثها عن والديه وقد اقترضه كهنا من كهنة ابرشيته .

ق ١٥٧٣ . ١ . كل اسقف (١) يجب عليه (٢) ان يختار  
 رئيس ديوان يكون له سلطان مألوف (٣) للقضاة ولا  
 يكون نفس النائب العام الا اذا قضى صغر الابرشية او  
 قلة الشوؤن بان تسلم هذه الوظيفة الى النائب العام نفسه .  
 ٢ . رئيس الديوان يؤلف مع اسقف المكان ديواناً  
 واحداً (٤) . لكن لا يستطيع ان يرى الدعاوى التي  
 احتفظ بها الاسقف لنفسه (٥)

٣ . يمكن ان يندب لرئيس الديوان معاونون (٦)  
 يدعون باسم نواب رئيس الديوان .

٤ . الرئيس ونوابه يجب ان يكونوا كهنة (٧) لم يشب

(١) اي الرئيس المكاني الذي يقوم مقام الاسقف بما هو راعي الابرشية

الاعلى .

(٢) لان الشوؤن القضائية توجب ذلك .

(٣) يتم له ذلك عندما يندبه الاسقف الى هذه الوظيفة اي عندما يختاره

ليكون رئيس الديوان في الابرشية .

(٤) واحداً من حيث نطاقه ومن حيث كونه شاملاً نفس الاشخاص

والاشياء وبما له درجة واحدة في الولاية . وبناء عليه لا محل للاستئناف من

حكم رئيس الديوان الى الاسقف .

(٥) لا يجب ان تكون الدعاوى التي يحتفظ بها الاسقف لنفسه كثيرة

عديدة بحيث لا تستمر ولاية رئيس الديوان مألوفة .

(٦) اما الرئيس فيجب ان يكون واحداً .

(٧) من الكهنة العلمانيين . لان الرهبان لا يمكن ان تسلم اليهم وظائف

لا تتفق مع الحالة الرهبانية (ق ٦٢٦)

اسمهم شائبة حائزين شهادة الدكتورية في الحق القانوني  
او لهم معرفة وخبرة فيه . لا تقل سنوهم عن الثلاثين .

٥ . للاسقف ان يعزلهم كما يرى (١) واذا فرغ  
الكرسي الاسقفي فلا تزل مهمتهم ولا يستطيع النائب  
العام ان يفصلهم عنها وانما هم محتاجون عند وصول  
الاسقف الجديد الى ان يؤيدوا فيها (٢)

٦ . من كان النائب العام ورئيس الديوان جميعاً  
فمعد فراغ الكرسي تنقضي مهمته بما هو نائب العام لا  
بما هو رئيس الديوان .

٧ . اذا انتخب رئيس الديوان ليكون نائباً عاماً  
مجمعياً فهو نفسه يسمي رئيس ديوان جديداً .

ق ١٥٧٤ . ١ . في كل ابرشية من الابشيات ينتخب كهنة (٣) من  
ذوي السيرة المعروفة صلاحها ومن الماهرين في الحق القانوني  
وان من ابرشية اجنبية لا يتجاوز عددهم اثني عشر كاهناً  
ليكون لهم يد في رؤية القضايا بولاية يفوضها اليهم (٤)

(١) لسبب صوابي

(٢) هذا التأييد ليس هو لازماً لزوماً من دونه تكون الافعال التي قد  
يأتيها دون ان يكون مؤيداً باطله . لأن القانون لا يبين هذا اللزوم

(٣) من الكهنة العلمانيين لا من الرهبان لما قدمنا اعلاه .

(٤) يكونون قضاة من حيث الاسم فقط الى ان يفوض اليهم الاسقف  
اجراء القضاة في دعوى من الدعاوى

الاسقف ويسموا باسم قضاة مجمعين « او قضاة قائمي مقام المجمعين » اذا تمت تسميتهم في خارج المجمع .

٢ . اما من حيث انتخابهم واقامة غيرهم مقامهم وانقضاء مهمتهم وفصلهم عن الوظيفة فترع احكام القوانين ٣٥٨ - ٣٨٨

٣ . القضاة المجمعون والقضاة القائم مقام المجمعين هم في الشرع سواء

ق ١٥٧٥ القاضي الوحيد (١) يستطيع (٢) ان يتخذ لنفسه في كل محاكمة معاونين مستشارين بيده انه يجب عليه ان ينتخبها (٣) من القضاة المجمعين .

ق ١٥٧٦ أما وقد رذلت العادة (٤) المخالفة والغبي كل (٥)

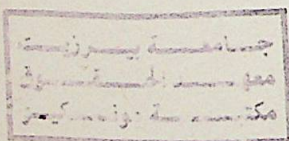
(١) لان قضاء الفرد محل للخطا والشطط . اما الديوان المؤلف من قضاة كثيرين فلا حاجة له الى معاونين . المعاون ليس له ولاية . بناء عليه يمكن العلماني ان يكون معاوناً للقاضي ككسبي كما قال العلامة بالأعربي . ويجب ان يكون المعاون غير مشبوه به في نظر الطرفين المدعي والمدعى عليه لذلك يستطيع كل منهما ان يرفضه . واذا لم يقبل القاضي اعتراض الشبهة فليكن هو مشبوهاً واذا لحق الاذى باحد الطرفين فالطرف المتأذي له ان يستأنف الى الديوان الاعلى .

(٢) اي ان له حقاً في ذلك بقوة هذا القانون .

(٣) على نفقة المتداعين .

(٤) وان تكن لا يعرف لها بدء بقوة القانون .

(٥) اي الانعام الرسولي . وهذا الوجوب يتناول جميع من لهم سلطان



انعام مخالف اياً كان :

١ انه يحتفظ لديوان قضاة مؤلف من ثلاثة قضاة  
بالدعاوى الحقوقية في وثاق (١) كل من الدرجة المقدسة  
والزواج او في حقوق الكنيسة الكاتدرائية او  
اموالها (٢) وايضاً بالدعاوى الجزائية التي يدور الكلام  
فيها على حرمان الوظيفة الدائمة المحررى عليها الرزق  
او على ايقاع الحرم او شهره (٣)

٢ يحتفظ لديوان قضاة مؤلف من خمسة قضاة بالدعاوى  
التي يدور الكلام فيها حول الجرائم التي تستوجب  
عقاب الخط او حرمان الثوب الاكليريكي طول الحياة  
او النزاع .

٢ . يستطيع الرئيس المؤلف ان يفوض الى ديوان  
قضاة مؤلف من ثلاثة او خمسة قضاة رؤية دعاوى  
اخرى ايضاً وليصنع ذلك خاصة متى كان صدد الكلام

القضاء في الكنيسة سوا . كان مألوفاً ام مفوضاً .

(١) الا اذا كان صدد الكلام في معلومات الوثاق وان روحية مثلاً حق  
المساكنة معاً وشرعية الولادة . . .

(٢) الكنيسة نفسها اي الهيكل او كرسي المطران او املاك الاسقفية  
بجيت تكون حقوق الكنيسة واموالها مختلفة عن حقوق الاسقف . . .

(٣) اي متى كان الكلام في الحرم الواجب ان يوقع او يشهر بواسطة  
حكم يخرج بطريقة قضائية .

في الدعاوى التي تبدو مع اعتبار قرائن الزمان والمكان  
والاشخاص ومادة المحاكمة صعبة ذات شأنٍ وخطرٍ

٣ . ل ينتخب الرئيس المؤلف من بين القضاة  
المجمعيين بطريق المناوبة قاضيين او اربعة قضاة يولفان  
او يولفون مع الرئيس ديوان القضاة الا اذا رأى في  
حكيمته غير ذلك موافقاً .

ق ١٤٧٧ . ١ . ديوان القضاة يجب عليه ان يرى الدعوى  
كديوان قضاة (١) وان يخرج الاحكام باكثرية  
الاصوات (٢)

٢ . يلي الديوان رئيس او نائب رئيس له ان يدير  
المحاضر ويقرر ما هو ضروري للقضاء في الدعوى التي  
يدور الكلام عليها .

---

(١) اي ان يحضر القضاء الذين يقضي بوجود حضورهم القانون السابق  
جملة وافراداً . بحيث يشهد جميع القضاة كل جلسة من الجلسات اي كل الافعال  
القضائية كاستنطاق المتداعين وسؤال الشهود . . . حتى اذا كان واحد من  
القضاة غير حاضر اخراج الحكم في القليل فيكون الحكم باطلاً بطلاناً لا  
دواء له بقوة القانون ١٨٩٢ بند ٢ .

(٢) بالاكثرية المطلقة لا المقيدة التي ليست بمحصرة المعنى اكثرية . وذلك  
لا في الحكم الفصل بل في الاحكام الاعدادية ايضاً اذا اخرجها ديوان القضاة  
نفسه .

ق ١٥٧٨ ما خلا الدعاوى التي وُقع الكلام فيها في القانون  
١٥٧٢ بند ٢ يستطيع على الدوام الاسقف ان يرأس هو  
نفسه الديوان لكن من الموافق كل الموافقة ان يدع  
الدعاوى ولا سيما الجزائية والحقوقية الخطيرة للديوان  
المألوف يليه رئيس او نائب رئيس فيحكم فيها .

ق ١٥٧٩ ١ . اذا كانت الخصومة بين رهبان معصومين من  
رهبنة واحدة اكليريكية فقاضي الدرجة الاولى هو  
رئيس المعاملة الا اذا قررت قوانين الرهبنة غير ذلك  
او الاب الرئيس المكاني اذا كان الدير مستقلا  
٢ . مع بقاء منطوق القوانين الرهبانية المختلف  
سالماً اذا كانت الخصومة واقعة ما بين معاملتين فيقضي  
في الدرجة الاولى رئيس الرهبنة الاعلى اما بذاته واما  
بواسطة مفوض من قبله . واذا كانت بين ديرين ، فرئيس  
الجماعة الرهبانية الاعلى .

٣ . واذا نشأت خصومة بين الاشخاص الرهبان  
الطبيعيين او المعنويين من رهنات مختلفة او ايضاً بين  
رهبان رهبنة واحدة غير معصومة او علمانية او بين راهب  
واكليريكي من الفئة العلمانية او علماني ، فقاضي الدرجة  
الاولى هو الرئيس المكاني (الاسقف)



## الفصل الثاني

في المتظفين (١) والملازمين (٢)

ق ١٥٨٠ . ١ . يستطيع الرئيس المألوف (٣) ان يعين على وجه ثابت او في بعض الدعاوى مستنطقاً واحداً او مستنطقين كثيرين يحققون الدعوى .

٢ . يستطيع القاضي (٤) ان يختار مستنطقاً للدعوى التي يراها فقط الا اذا كان الرئيس المألوف قد اجري ما يلزم من ذلك .

ق ١٥٨١ يُنتخب المستنطقون لاجل ديوان الابرشية من بين

(١) الذي كان عليه اصطناع محاضر الدعوى كان يدعى « القاضي المحقق » اما دستور الحق القانوني الحديث فيدعوه « auditor » ومعناه الذي « يستمع الى الفريقين » او الذي يفوض اليه ان يقوم بجميع الافعال القضائية ما عدا الحكم الفصل . وسلطته هي ذات ولاية وعليه فيجب ان يكون اكليديكياً عارفاً ماهراً في الشرع والا يكون مشبوهاً لدى كلا الفريقين .

(٢) الذي يروي بايجاز الدعوى التي حققها ونظم محاضرها سواء ويسطر نص الحكم . . .

(٣) من له سلطة قضائية مألوفة .

(٤) الوحيد او احد قضاة الديوان المؤلف من قضاة كثيرين والقاضي المألوف او المفوض اليه القضاء من قبل الكرسي الرسولي او من سواء في جميع الدعاوى .

القضاة المجمعين ما امكن . اما في ديوان الرهبان فيجب اختيارهم على الدوام من بين ابناء الرهبنة بمقتضى منطوق قوانينها .

ق ١٥٨٢ لهم (١) ان يدعوا الى القضاء الشهود وان يستمعوا لهم وان يروا ساثر الاعمال القضائية بمقتضى منطوق التفويض الذي لهم (٢) لا ان يخرجوا الحكم الفصل .

ق ١٥٨٣ المستنطق يستطيع من اختاره ان يفصله عن وظيفته في كل دور من ادوار القضية (٣) لكن لسبب عادل ومن دون ضرر (٤) الفريقين .

ق ١٥٨٤ رئيس الديوان المؤلف من قضاة كثيرين يجب عليه ان يعين من بين قضاة الديوان مائخصاً يبين خلاصة

---

(١) يستطيع ان يفوض اليهم .  
(٢) بموجب ما يجوز التفويض بصورة مشروعة وولية . بوجه الاجمال يستطيع المستنطق ان يفوض اليه كل ما يلزم لروية الدعوى وتحقيقها بالاثباتات اي جميع الاعمال من دفع الدعوى الى اذاعة المحاضر ومن ذلك الاذاعة هذه نفسها .

لكن في الدعاوى الحقوقية والجزائية لا يمكن ان يفوض اليه ما يقوم به الحكم الفصل وما يضاهاى الحكم الفصل كالمصلح والتحكيم واليمين القاطعة ولا النظر في الدفاع المكتوب ولا اختام المحاكمة

(٣) شرع في القضية ام لم يشرع فيها .  
(٤) ضرر غير متبادل مثلاً اذا وجب تقديم الشاهد ثانية وزيادة النفقة دون ان يكون ثم سبب عادل لفصل المستنطق عن وظيفته .

الدعوى (١) في مجلس القضاة ويسطر الاحكام بالكتابة ويستطيع الرئيس نفسه ان يقيم آخر مقامه لسبب عادل الفصل الثالث - في المسجل والمرشح الامم وحامى اللتان ١٥٨٥ ق . ١ يجب ان يشهد كل محضر من محاضر الدعوى

ايا كان كاتب يقوم بوظيفة مسجل الاعمال (٢) بحيث تكون الاعمال لغواً باطلاً اذا لم تكن مسطرة بيد المسجل واقل ما هنالك ان تكون موقعة بامضائه .

٢ . بناء على ذلك فالقاضي (٣) قبل ان يباشر رؤية (٤) الدعوى يجب عليه ان يتخذ احد الكتاب المنصوبين نصباً مشروعاً ومدوناً للاعمال الا اذا كان الرئيس المؤلف قد عين رجلاً اخر لتلك الدعوى

ق ١٥٨٦ يُنصب في الابرشية مدعي عام وحامى للوثاق : ذاك لاجل الدعاوى الحقوقية التي قد يُنشى فيها، بحكم الرئيس

(١) يسط هذه المسألة مشيراً الى اثبات الحادث والى اداة الشرع ومقدمات استنتاجاته مع اسبابها من حيث الحق ومن حيث الواقع .

(٢) وظيفته لا ان يصغي في المحاكمة الى ما يرى ويسمع ليروي ذلك بعد حين كانه من الشهود بل ان يدون في الحال ذلك في الاعمال . وان يشهد المحاكمة بنفسه لانه شاهد عيان يجب ان يرى بأم عينه ويسمع باذنه ما يدونه . (٣) لا الفريقان ولا سواهما .

(٤) عندما يسمع طالب المدعي او لدى قبوله عريضة الطلب وقبل ان يقبلها او يردّها لان قرار القبول او الرد هو فعل معد لرؤية الدعوى وهو يرجع الى الافعال القضائية .

المألوف، على الخير العام (١) ولاجل الدعاوى الجزائية.  
وهذا لاجل الدعاوى التي يكون مدار الكلام فيها على  
وثاق (٢) الرسامة المقدسة او الزواج.

ق ١٥٨٧ ١ . اذا لم يُدعَ (٣) المدعي العام او حامي الوثاق  
في الدعاوى التي حضورهما فيها من باب الوجوب فالاعمال  
باطلة (٤) الا اذا كانا قد شهداها ولو لم يدعيا .

٢ . اذا دعيا دعوة مشروعة الى بعض الاعمال (٥)  
ولم يشهداها فالاعمال وايم الحق صحيحة بيد انها يجب  
ان تجعل تحت حوزتهما للبحث فيها بحيث يستطيعان ان  
ينقداها كلها اجمع باللسان او بالكتابة وان يقدم كل ما  
يربانه ضرورياً او موافقاً .

---

(١) يكون الخير العام في الدعاوى الروحية وفي الدعاوى الزمنية المختصة  
بالاشخاص المعنويين الكنسيين كالكنائس والمدارس الاكليريكية . . . الخ .  
(٢) صحة الرسامة المقدسة او صحة الزواج لا المعلومات الناشئة عنها .  
(٣) الى كل فعل من الافعال القضائية اياً كان على شرط ان تكون تلك  
الافعال قضائية بمحصر المعنى . كرد العريضة التي تقدم بها الدعوى واستنطاق  
الشهود وسوى ذلك من الافعال القضائية . . .  
(٤) ويجب ان يعلن كونها باطلة .

(٥) الرأي الاظهر انهما ولو لم يشهدا جميع الاعمال بعد ان دعيا اليها فلا  
تكون الاعمال والمحاضر باطلة على شرط ان تكون الاعمال قد جعلت تحت  
حوزتهما للنظر فيها ولتقدها .

١٥٨٨ ق ١ . يمكن شخصاً واحداً ان يقوم بوظيفة كل من  
المدعي العام وحامي الوثائق الا اذا حظرت ذلك كثرة  
الشؤون والدعاوى .

٢ . المدعي العام والحامي يمكن نصبها لاجل جميع  
الدعاوى (١) او لكل واحدة منفردة .

١٥٨٩ ق للرئيس المؤلف ان يختار المدعي العام وحامي  
الوثائق بحيث يكونان من الكهنة ذوي الاسم الطيب  
الغير المنشلم (٢) والحائزين شهادة الدكتورية في الحق  
القانوني او من الماهرين فيه وممن اثبتت التجربة (٣)  
حكمتهم وعدلهم .

٢ . في ديوان الرهبان ليكن المدعي العام، ما خلا ذلك،  
( ما تقدم من الاوصاف ) من ابناء الرهبنة نفسها .

١٥٩٠ ق ١ . المدعي العام وحامي الوثائق المختاران لاجل  
عامّة الدعاوى لا تزول وظيفتهما عند فراغ الكرسي  
الاسقفي ولا يمكن نائب الابرشية العام ان يعزلهما . لكن

(١) بوجه ثابت دائم . الى ان يفصلا . او في كل دعوى بفردتها بحيث  
اذا انتهت الدعوى زالت وظيفتهما .

(٢) لا يكفي ان يكونا من اولي السيرة الحسنة بل يجب ان يكون  
اسمهم حميداً لا غبار عليه .

(٣) معروفان بالحكمة والعدل بسبب افعالهما الدالة على ذلك .

عند نصب جبر جديد يحتاجان الى التأييد

٢٠ ومع ذلك فيمكن الاسقف عزلها اذا كان  
تم سبب عادل.

## الفصل الرابع

في المباشره والمنقذه

ق ١٥٩١ ١٠ يُنصب مباشرون لابلانغ (١) الاعمال القضائية  
في عامة الدعاوى (٢) او في دعوى خاصة اذا لم يكن  
هناك عادة (٣) اخرى للديوان مقبولة وينصب اخرون  
غيرهم لاجل انفاذ (٤) احكام القاضي وقراراته يفوض  
هو اليهم ذلك

٢٠ يمكن رجلا واحداً ان يقلد الوظيفتين جميعاً.

(١) يجب ان ينظّموا تقريراً مكتوباً في ذلك يوقعونه باعضائهم  
ويسلمونه الى القاضي (ق ١٥٩٣)

(٢) بوجه ثابت بحيث اذا نذبوا في دعوى خاصة فقط فلا يحسبون  
كونهم مباشرين في الديوان .

٣ لا استعمال بل عادة مرت عليها عشر سنوات وتكون صوابية جديدة  
بالقبول بحكم الاسقف .

(٤) وعليهم ان ينظّموا تقريراً بذلك مكتوباً موقفاً بامضائهم . يسلمونه  
الى الديوان (ق ١٥٩٣)

ق ١٥٩٢ ليكونوا من الفئة العلمانية الا اذا قضت المحكمة في دعوى من الدعاوى بان يندب رجال اكليريكيون الى القيام بهذه المهمة

اما من حيث تسميتهم وايقافهم عن وظيفتهم وفصلهم عنها فلترع القواعد التي وضعت في القانون ٣٧٣ من حيث الكتاب المسجلون .

ق ١٥٩٣ الاعمال التي يصطنعونها لها قوة حجة علنية (١)

## الرأس الثاني

في المحكمة المألوفة في الدرجة الثانية

ق ١٥٩٤ ١ . من محكمة الاسقف الخاضع للمتروبوليت يستأنف الى المتروبوليت نفسه

٢ . من الدعاوى التي رويت في الدرجة الاولى امام المتروبوليت يصير الاستئناف الى رئيس المكان المؤلف الذي يكون المتروبوليت نفسه قد ندبه الى ذلك بتصديق الكرسي الرسولي الى ما شاء الله .

(١) اي لها قوة شهادتين لكن يمكن معارضتها وردها . كما يمكن تقديم اعتراض الشبهة على اشخاص المباشرين والمنفذين .

٣ . لاجل الدعاوى التي يُبحث فيها أولاً امام المطران ( رئيس الاساقفة ) الذي لا اساقفة تحت ولايته او امام رئيس المكان المؤلف الخاضع مباشرة للكرسي الرسولي يصير الاستئناف الى المتروبوليت الذي دار الكلام عليه في القانون ٢٨٥ .

٤ . ما بين الرهبان المعصومين لاجل جميع الدعاوى التي نظر فيها امام رئيس المعاملة تكون محكمة الدرجة الثانية امام الرئيس العام . و لاجل الدعاوى التي نظر فيها الاباتي المكاني امام رئيس الجماعة الرهبانية العام . امأ الدعاوى التي صدد الكلام فيها في القانون ١٥٧٩ بند ٣ فليرع بشأنها منطوق البنود ١٥ و ٢ و ٣ من هذا القانون

ق ١٥٩٥ محكمة الاستئناف يجب ان تؤلف كما تؤلف محكمة الدرجة الاولى على حد واحد والقواعد نفسها يجب مراعاتها مطبقة على طبيعة الاستئناف في رؤية الدعوى .

ق ١٥٩٦ اذا رأى الدعوى في الدرجة الاولى ديوان قضاة فقي درجة الاستئناف يجب ان يفصلها ايضاً ديوان قضاة وان يكون عدد القضاة في الحالين واحداً .



## الراس الثالث

في محاكم الكرسي الرسولي

ق ١٥٩٧ الجبر الروماني هو القاضي الاسمي (١) لجميع العالم الكاثوليكي بحسب القانون ١٥٦٩ (٢) يقضي اما بذاته واما بالمحاكم التي يقيمها (٣) واما بالقضاة المفوض هو اليهم القضاء. (٤)

### الفصل الاول

في السكرارونا الرومانية

ق ١٥٩٨ . ١ . المحكمة المألوفة (٥) المقامة من جانب

(١) لانه لا استئناف من حكمه اياً كانت الدرجة التي يحكم فيها .  
« لان الكرسي الاول لا يحاكمه احد » .

(٢) في الدعاوى الحقوقية والجزائية . واذا استؤنف اليه الحكم الذي صدر وقت ولاية القاضي الذي أصدره . . عليك بالشرح المعلق على القانون . ١٥٦٩

(٣) بطريقة ثابتة وبولاية مألوفة مثل ديوان السكراروتا .

(٤) بحسب القانونين ١٦٠٦ و ١٦٠٧

(٥) من حيث الولاية التي هي مألوفة في المحكمة كلها . ومن حيث المادة لانها تحكم في جميع الدعاوى الغير المستثناة . ومن حيث التأسيس وهي ثابتة

الكرسي الرسولي لاجل قبول الاستئناف (١) هي  
السكراروتا الرومانية وهي محكمة ذات قضاة كثيرين  
مؤلفة من عدد معلوم من القضاة يرأسهم مقدمهم وهو  
اول بين اكفاء (٢)

٢ . هو لا يجب ان يكونوا كهنة حائزين في  
الاقل شهادة الدكتورية في الحقن (٣)

٣ . انتخاب القضاة محتفظ به للحبر الروماني .

٤ . السكراروتا تقضي اما بالادوار مؤلفاً كل منها  
من ثلاثة قضاة (٤) واما برؤية جميع القضاة الدعوى (٥)  
الا اذا اوجب الحبر الاعظم غير ذلك في بعض الدعاوى .

---

(١) خاصة لاجل ذلك لانها تحكم ايضاً في الدرجة الاولى في بعض  
الدعاوى بحسب القانون ١٥٩٩ بند ٢ .

(٢) بناء عليه فما يحتم به المقدم ليس له قوة الشريعة ولا الوصية بالنظر  
الى سائر الاعضاء . « لان الكفو لا سلطان له على من كان له كفواً » بل هو  
من قبيل النظام في سبيل تصريف شؤون المحكمة وهو يوجب على الاعضاء  
رعايته من باب الضير والوجدان فيأثم من يالفه .

(٣) القانوني والمدني .

(٤) تنتخب الادوار بمقتضى شريعة السكراروتا الخاصة لا بحسب الهوى  
ومن غير نظام .

(٥) في بعض المواطن مثلاً اذا اعيدت الى السكراروتا الدعوى من جانب  
ديوان التوقيع الرسولي .

١ . السكراروتاترى :  
٢ . فى الدرجه الثانىة الدعوى التى رؤيت (١) فى  
الدرجه الاولى (٢) فى محاكم الرؤساء المؤلفين اياً  
كانوا (٣) ورفعت بالاستئناف المشروع (٤) الى  
الكرسى المقدس .

٢ فى الدرجه الاخيرة الدعوى التى رؤيت  
فى الدرجه الثانىة او فى غيرها مما بعدها ولم تصبح امراً  
مبرماً بعد (٥)

٢ . هذه المحكمة ترى ايضاً فى الدرجه الاولى الدعوى  
التي دار الكلام حولها فى القانون ١٥٥٧ بند ٢ وسائر  
الدعاوى التي قد يكون الخبر الاعظم نقلها اما من تلقاء  
نفسه واما بناء على طلب الفريقين الى ديوانه وفوض

---

(١) بصورة قضائية وحكم فيها حكماً فصلاً او حكماً له قوة الحكم  
الفصل ...

(٢) تنازع السكراروتات المحاكم المألوفة فى الدرجه الثانىة .

(٣) المحاكم التي ليست محاكم الكرسى الرسولى سواء كانت ولايتها  
مألوفة ام مفوضاً اليها القضاء فيها .

(٤) لا يجب ان يكون الاستئناف مخالفاً للقوانين المقدسة الناهية عنه او  
المقررة الصيغ والشرايط اللازمة له .

(٥) دعاوى الزواج مثلاً

النظر فيها الى السكراروتا في الدرجة الثانية والثالثة  
ايضاً بواسطة الادوار (١) يعقب بعضها بعضاً الا اذا  
اقرت غير ذلك وثيقة التفويض (الجبري)

ق ١٦٠٠ الدعوى الكبرى (٢) هي خارجة على الاطلاق (٣)  
عن حدود صلاحية هذه المحكمة .

ق ١٦٠١ لا يكون استئناف الى السكراروتا ولا استغاثة (٤)  
على قرارات (٥) الرؤساء المألوفين لكن في امثال هذه  
الاستغاثات تنظر المجامع المقدسة وحدها دون سواها

---

(١) التي اشير اليها في القانون السابق بند ٤ .

(٢) اما من حيث الموضوع واما من حيث الاشخاص . من الفئة الاولى  
دعوى الايمان وتطوير القديسين . . . ومن الثانية الدعوى المحتفظ بها للخبير  
الاعظم بحسب القانون ١٥٥٢ بند ١ .

(٣) ان عدم صلاحيتها في ذلك مطلق بحيث اذا حكمت كان حكمها  
باطلاً .

(٤) يدعى استغاثة الاستئناف الغير القضائي اي استئناف القرارات او  
او استئناف الحكم القضائي الذي لم يصدر بعد والذي سيصدر . اما الاستئناف  
بمحصر المعنى فهو الذي يكون على حكم قضائي قد صدر .

(٥) عدم صلاحية السكراروتا في ذلك مطلق بحيث اذا رأت الدعوى  
بصورة قضائية او غير قضائية كان عملها باطلاً

## الفصل الثاني

### في التوقيع الروماني

ق ١٦٠٢ ديوان التوقيع الرسولي الاسمي (١) مؤلف من  
بعض كرادلة الكنيسة الرومانية المقدسة يقوم احدهم  
بوظيفة رئيس . (٢)

ق ١٦٠٣ ١ . التوقيع الرسولي ينظر بسلطان مألوف :  
١ في افشاء السر (٣) وفي الاضرار التي لحقتها قضاة  
السكر روتا لانهم وضعوا فعلاً باطلاً (٤) او ظالماً (٥)

٢ في اعتراضات الشبهة (٦) على احد قضاة  
السكراروتا .

- 
- (١) ما بين محاكم الكرسي الرسولي المألوفة
  - (٢) له رئاسة صحيحة ذات ولاية حقه .
  - (٣) السر الذي يجب حفظه بقوة القانونين ١٦٢٥ و ١٦٢٦ بند ٢ .
  - (٤) بسبب ذنب قضائي مثلاً اذا اعلن احد صلاحيته ولاصلاحية له  
اذ قبل في المحاكمة من لاحق له في ان يقف امام القضاء .
  - (٥) مثلاً اذا ابي ان يقضي من كان صالحاً للقضاء . (ق ١٦٢٥ بند ١)  
او رفض قبول الاستئناف الممنوح من جانب الشرع (ق ١٦١٠ بند ٣)
  - (٦) بسبب من الاسباب المذكورة في القانون ١٦١٣ بند ١ .

- ٣ في شكوى البطلان (١) على حكم السكراروتا  
٤ في التماس اعادة (٢) الدعوى الى حالها الاولى  
على حكم السكراروتا الذي اصبحت امرأ مبرماً . ( اي ان  
يلتمس ان يعاد النظر في الدعوى )  
٥ في الاستغاثات على احكام السكراروتا في  
الدعاوى الزوجية التي ابت السكراروتا ان تقبلها للبحث  
فيها مرة اخرى (٣)

٦ في الخلاف (٤) من حيث الصلاحية مما قد  
يقع من ذلك ما بين المحاكم الدنيا بحسب القانون ١٦١٢  
بند ٢ .

---

(١) في القليل عندما تقدم شكوى البطلان والاستئناف في وقت واحد  
ومعنى شكوى البطلان ان يقدم المحكوم عليه الشكوى الى الديوان الاعلى  
بكون الحكم عليه باطلاً .

(٢) اي هل يجب منح اعادة الدعوى الى حالها الاولى ام لا بحسب  
القانون ١٩٠٣

(٣) اذا طلب الطرفان هذا البحث الجديد بعد الحكم الثاني الذي لم  
يستوتف في خلال المدة القانونية (ق ١٩٨٦) بقوة الشرع الذي يصرح بكون  
الاحكام في الدعاوى الزوجية لا تصح امرأ مبرماً البتة .

(٤) عندما المحاكم الدنيا لا يكون لها محكمة عليا ولا يوجد قاصد  
رسولي (ق ١٦١٢ بند ٢)

٢ . ينظر بسلطان مفوض اليه في المطالب المرفوعة  
الى الاب الاقدس بعروض (١) يلتبس فيها ان تندب  
السكراروتا الى رؤية الدعوى (٢)

١٦٠٤ ق ١ . في الدعوى الجزائية التي وقع الكلام في امرها  
في القانون ١٦٠٣ بند ١ نمرة ١ اذا كان هناك محل  
للمحاكمة في ديوان الاستئناف فيرى ذلك الديوان  
الاسمى نفسه .

٢ . في قضية الشبهة يفصل التوقيع الرسولي ما اذا  
كان موضع لرفض القاضي (من قضاة السكراروتا)  
ام لا . حتى اذا تم ذلك اعاد المحاكمة الى السكراروتا  
لتجري في الدعوى بمقتضى القواعد المألوفة مع بقاء  
القاضي الذي قدمت عليه الشبهة في دوره او مع  
اقصائه عنه .

٣ . في موطن شكوى البطلان أو اعادة القضية الى  
حالتها الاولى او الاستغاثة بحسب ما ورد في القانون  
١٦٠٣ بندا نمرة ٣ و ٤ و ٥ يحكم (التوقيع الرسولي)  
بهذا فقط وهو هل حكم السكراروتا باطل . هل يوجد  
محل للاعادة . او هل يجب قبول الاستغاثة . حتى اذا

(١) اي رسائل تحوي مطالب غير قضائية .

(٢) عندما لا يكون من صلاحية السكراروتا ان ترى الدعوى ولم  
يفوض اليها ذلك الاب الاقدس من تلقاء نفسه (ق ١٥٩٩ بند ٢)

صرح بالبطلان او منحت الاعادة او قبلت الاستقالة  
فترد الدعوى الى السكراروتا الا اذا اقر الاب الاقدس  
غير ذلك .

٤ . في الفحص عن عروض الالتماس يقرر بعد  
الحصول على المعلومات الملائمة وبعد الاستماع الى اصحاب  
الشأن في المسألة ما اذا كان واجبا ان يجاب الالتماس  
ام لا

ق ١٦٠٥ . ١ احكام ديوان التوقيع الاسمى لها قوتها ولو

لم تحو الاسباب من حيث الواقع ومن حيث الحق .

٢ . مع ذلك فيستطيع الديوان الاسمى ان يقرر

بناء على طلب احد الطرفين او من باب الوظيفة اذا

اقتضت المسألة ذلك ان تبسط الاسباب المشار اليها

بمقتضى قواعد الديوان الخاصة .

## الرأس الرابع

في الديوان المفوض

ق ١٦٠٦ القضاة المفوضون يجب عليهم ان يدعوا القواعد

الموضوعة في القوانين ١٩٩-٢٩٧-٢٠٩



١٦٠٧ ق  
١ . القاضي المفوض من جانب الكرسي المقدس  
يستطيع ان يستعمل الموظفين في حاشية الارشدة التي  
يجب ان يقضي فيها . لكن يستطيع ايضاً ان يتخذ  
غيرهم ايأ اثر اختيارهم عملاً له الا اذا كان غير ذلك  
مقررأ في وثيقة التفويض .

٢ . اما القضاة المفوضون من جانب الرؤساء  
المحلين المؤلفين فيجب عليهم ان يستعملوا اعضاء الحاشية  
الاسقفية الا اذا قرر الاسقف في موطن من المواطن  
لسبب خطير ان يقيم اعضاء غيرهم بوجه خاص وغير  
عادي .

## الفصل الثالث

في النظام الواجبة رعايته في الحاكم

# الرأس الاول

في وظيفة القضاة واطباء المحكمة

١٦٠٨ ق  
لا يضمن القاضي الصالح للقضاء بقضائه على من  
طلبه طلباً مشروعاً مع بقاء نص القانون ١٦٢٥  
بند ١ سالماً .

ق ١٦٠٩ . ١ . القاضي قبل ان يدعو احداً الى محكمته  
ويجلس للقضاء ينظر ما اذا كان هو صالحاً للقضاء ام لا .  
٢ . وعلى الوجه نفسه قبل ان يقبل احداً للتقاضي  
يلزمه ان يعلم ما اذا كان هذا يستطيع التقاضي شرعاً .  
٣ . بيد انه لا حاجة الى اثبات شي من ذلك في  
الاعمال . ( اعمال الدعوى )

ق ١٦١٠ . ١ . اذا قدّم الاعتراض على صلاحية القاضي فيجب  
على القاضي ان ينظر هو نفسه في ذلك .  
٢ . في حالة الاعتراض على الصلاحية الاضافية اذا  
قرر القاضي كونه صالحاً للقضاء فتقريره لا يقبل استئنافاً  
٣ . لكن اذا صرح القاضي بكونه غير صالح  
للقضاء فالفريق الذي يرى ذلك مجحفاً به يمكنه في اثناء  
عشرة ايام ان يرفع استئنافه الى الديوان الاعلى .

ق ١٦١١ القاضي ايان عرف في اثناء رؤية الدعوى انه غير  
صالح للقضاء يلزمه ان يصرح بعدم صلاحيته .

ق ١٦١٢ . ١ . اذا وقع الخلاف بين قاضيين او بين قضاة  
كثيرين على من منهم هو صالح للقضاء في امر من  
الامور فيجب ان يفصل المسألة الديوان الذي يكون  
الاعلى مباشرة .

٢ فاذا كان القضاة الواقع بينهم الخلاف خاضعين  
لدواوين عليا متفرقة ففصل المسألة يحتفظ به للديوان  
الاعلى الخاضع له القاضي الذي رفعت اليه الدعوى اولاً.  
وإذا لم يكن لهم ديوان اعلى فليفصل النزاع اما قاصد  
الكرسي المقدس اذا كان تم قاصد واما ديوان التوقيع  
الرسولي .

١٦١٣ ق ١ . لا ينظرن القاضي دعوى يهجه امرها بسبب  
قرابة دموية او اهلية في درجات الخط القويم اياً كانت  
الدرجة وفي الدرجتين الاولى والثانية من درجات الخط  
المنحرف او بسبب وصاية وولاية (١) والفة شديدة  
وعداوة جسيمة او بسبب جر مغمم ودفع مغرم او كان  
فيها من قبل محامياً او وكيلاً .

٢ في هذه الاحوال نفسها يجب على المدعي العام  
وعلى حامي الوثائق ان يمتنعوا عن اداء وظيفتهما .

١٦١٤ ق ١ . متى رفض احد المتداعيين قضاء القاضي بما هو  
مشبوه وان كان هو صالحاً للقضاء فاذا قدم اعتراض  
الشبهة على قاض مفوض وحيد في الدعوى او على  
ديوان القضاة كله او على القسم الاكبر من القضاة

---

(١) «curatela» وهي الولاية أو التولي على اموال القاصر والمحجور  
وامثالها . . .

المفوضين او على نفس رئيس الديوان المؤلف منهم فليفصاه  
سائر القضاة المفوضين الذين هم غير مشبوه امرهم واذا  
كان الاعتراض على مستنطق ديوان السكراروتا فرجع  
ذلك ديوان التوقيع الرسولي بمقتضى منطوق القانون  
١٦٠٣ بند امره ٠٢ واذا كان على رئيس الديوان فالاسقف  
يقضي به . واذا كان على المستنطق فعلى القاضي الاصيلي  
٠٢ اذا كان الرئيس نفسه هو القاضي وقدم اعتراض  
الشبهة عليه فليمتنع عن القضاء او يسلم مسألة الشبهة الى  
القاضي الذي يكون الاعلى مباشرة ليقضي فيها .

٠٣ اذا قدم اعتراض الشبهة على المدعي العام  
وحامي الوثائق او على غيرها من اعضاء الديوان فينظر  
في هذا الاعتراض الرئيس في ديوان القضاة او القاضي  
نفسه اذا كان وحيداً .

ق ١٦١٥ ٠١ اذا قضي بكون القاضي الوحيد او احد  
القضاة الذين يؤلفون ديوان القضاة مشبوها او جميعهم  
( اعضاء الديوان ) مشبوهين فيجب تبديل الاشخاص  
لا درجة المحاكمة

٠٢ وللرئيس المؤلف ان يقيم مقام القضاة الذين  
قضي بكونهم مشبوهين اخرين سواهم خالين من الشبهة  
٠٣ لكن اذا قضي بكون الرئيس المؤلف نفسه

هو الشبوه <sup>مليهم</sup> ~~نطقهم~~ بالمحاكمة القاضي الذي يكون هو  
الاعلى مباشرة .

ق ١٦١٦ اعتراض الشبهة يجب فصله بأقصى سرعة بعد  
الاستماع الى الفريقين والى المدعي العام او حامي الوثائق  
اذا كانا حاضرين لثلا تقع الشبهة عليهما ايضاً

ق ١٦١٧ اما الوقت الذي يجب ان يقدم فيه كل من اعتراضي  
عدم الصلاحية والشبهة فليسرع في امره منطوق  
القانون ١٦٢٨ .

ق ١٦١٨ في المسائل التي تهتم الافراد فقط لا يستطيع القاضي  
ان يباشر المحاكمة الا بناء على طلب صاحب الدعوى  
لكن في الجرائم وفي الاشياء التي يناط بها خير الكنيسة  
العام وخلص النفوس يستطيع ذلك من باب الوظيفة  
ايضاً .

ق ١٦١٩ ١ . اذا المدعي لم يأت لاثبات قضيته بالادلة التي  
كان يمكنه ان يأتي بها او المدعى عليه لم يورد ما يجب  
له من الاعتراض فلا يقيم القاضي مقامهما في ذلك  
٢ . لكن اذا كان البحث في امر الخير العام او

خلص النفوس فله وعليه ان يفعل ذلك

ق ١٦٢٠ ليعن القضاة والمحاكم بانجاز جميع التعاوى بما امكن  
من السرعة بما به رعاية العدل فلا يمتد اجلها في محكمة

الدرجة الاولى الى ما فوق سنتين ولا الى اكثر من سنة  
في محكمة الدرجة الثانية .

ق ١٦٢١ ١ . ما عدا الاسقف الذي له من ذاته ان يباشر  
السلطان القضائي فجميع الذين يؤلفون المحكمة او  
يعاونونها يجب عليهم ان يحلفوا يمينا كونهم يقومون  
بوظيفتهم بما يقتضى وبما ينبغى من الامانة في حضرة  
الرئيس المألوف او في حضرة القاضي الذي اختارهم او  
في حضرة بعض رجال الكنيسة المفوض اليه الامر من  
قبل احدهما . وهذا منذ تسلم الوظيفة اذا كانوا ثابتين  
فيها او قبل الشروع في رؤية الدعوى اذا كان ثم دعوى  
خاصة ندبوا اليها .

٢ . كذلك القاضي المفوض اليه القضاء من جانب الكرسي  
الرسولي او القاضي المألوف في رهبنة اكليزيكية  
معصومة يلزم كلاً منهما ان يقسم اليمين المذكورة  
عند ما يتألف الديوان بحضور مسجل الديوان نفسه الذي  
عليه (المسجل) ان يدون في الاعال اليمين المؤداة .

ق ١٦٢٢ ١ . كلما اقسام اليمين القضاة واعضاء الديوان  
او المتدعون والشهود والخبراء فيجب ان تقسم بعد  
استدعاء اسم الله تعالى وبعد وضع الكهنة ايديهم على  
صدورهم وبعد لمس سائر المؤمنين كتاب الانجيل .

٢ . عند ما يقبل القاضي صاحب الدعوى او الشاهد الخبير لاقسام اليمين فلينبهه بوجه الاجال الى قداسة الفل والى الجريمة العظيمة الجسيمة التي يرتكبها الحائثون باليمين والى العقوبات التي يتعرض لها من يقولون الكذب بعد اداء اليمين .

٣ . يجب ان تقسم اليمين بموجب الصورة التي اثبتها القاضي في حضرة القاضي نفسه او في حضرة نائبه وبحضور الفريقين او من يريد منها ان يشهد اداء اليمين .

١ . في المحاكمة الجزائية دائماً و في المحاكمة الحقوقية اذا امكن حصول الاذى للمتداعين من افساء فعل من افعال محاضر الدعوى يلزم القضاة واعوان الديوان ان يصونوا سر المهنة

٢ . يلزم ايضاً على الدوام صيانة السر صيانة شديدة دقيقة من حيث البحث الذي يدور امام ديوان القضاة ومن حيث الاصوات والاراء المختلفة المبينة هناك .

٣ . بل كلما خشي من جراء طبيعة الدعوى او الادلة ان ينشاء عن اذاعة الافعال او الادلة خطراً على اسم الغير الطيب او ان يكون سبيل الى الخصومة او المضرة او محذور من امثال تلك المحاذير امكن القاضي ان يوجب حفظ السر على الشهود وعلى الخبراء وعلى المتداعين

وعلى حمايتهم او وكلائهم بقوة اليمين .

ق ١٦٢٤ القاضي وجميع رجال الديوان يُنهون عن قبول الهدايا اياً كانت في معرض المحاكمة ورؤية الدعوى .

ق ١٦٢٥ ١ . القضاة الذين تكون صلاحيتهم ثابتة وجلية

ويأبون رؤية الدعوى او الذين يقررون صلاحيتهم على غير صواب او الذين يضعون لاغفال ائيم او عمداً فلاً لغواً مجحفاً بالغير او ظالماً او يسببون للمتداعين اذى آخر فهو لا، يلزمهم تعويض الاضرار والرئيس المكاني او الكرسي الرسولي اذا كان الاسقف هو المخطئ، له بناء على طلب صاحب الدعوى او من باب الوظيفة ايضاً ان يقتص منهم بعقوبات مناسبة على قدر الزلة حتى بجرمانهم وظيفتهم نفسها .

٢ . القضاة الذين يتجرأون على ان يخرقوا شريعة

السر او ان يقفوا النير بوجه من الوجوه على الاعمال السرية فليعاقبوا بنرامة مالية وبعقوبات اخرى حتى بجرمانهم الوظيفة بحسب ثقل الزلة وشأنها مع رعاية الاحكام الخاصة المحتوم فيها بعقوبات اشد .

٣ . وتلزم هذه العقوبات نفسها موظفي الديوان

ومعاونيه اذا اخلوا بواجب وظيفتهم كما اعلاه ويمكن القاضي ايضاً ان يقتص منهم جميعهم



ق ١٦٢٦  
اذا ادرك القاضي ان المدعي قد يمتحن المحكم  
الكنسي فيما اذا كان هذا المحكم على غير ما اراد وان  
حقوق المدعي عليه المدعو الى القضاء لا تكون والحالة  
هذه مضمونة ضماناً كافية فيمكنه بناء على طلب  
المدعي عليه هذا ومن باب الوظيفة ايضاً ان يكره  
المدعي على اداء كفالة موافقة في سبيل رعاية المحكم  
الكنسي .

## الرأس الثاني

في نظام المحاكمات

ق ١٦٢٧ - القضاة والدواوين يلزمهم ان يروا الدعاوى المقامة  
لديهم بموجب النظام الذي قدمت فيه الا اذا اقتضت  
احداهن ان تفصل تفصيلاً عاجلاً قبل سواها وذلك ما  
يجب ان يقضي به القاضي او الديوان بقرار خاص .

ق ١٦٢٨ . ١ . الاعتراض المؤجل (١) وخاصة ما كان منوطاً  
بالاشخاص وشكل المحاكمة يجب عرضه والنظر فيه قبل

(١) « dilatoria » لانه يدفع القضية الى حين ويؤجل المحاكمة الى  
زمان آخر .

دفع الدعوى الا اذا كان قد نشأ ذلك بعد دفع الدعوى  
او اقسام احد الطرفين انه لم يدر بالامر من قبل .

٢ . ومع ذلك فالاعتراض على صلاحية القاضي  
المطلقة يمكن المتداعين تقديمه في كل حالة وفي كل  
درجة من حالات الدعوى ودرجاتها .

٣ . كذلك الاعتراض من حيث الحرم يمكن تقديمه  
في كل حالة ودرجة من حالات المحاكمة ودرجاتها  
بشرط ان يكون ذلك قبل الحكم الفصل . بل اذا كان  
الكلام في امر المحرومين الواجبة بجانبهم او الغير واجبة  
بجانبهم ممن صدر عليهم حكم قضاء (١) او حكم تصريح (٢)  
فيجب اقصاؤهم على الدوام من باب الوظيفة (٣)

ق ١٦٢٩ ١ . الاعتراض القاطع الذي يدعى اعتراض  
« القضية الناجزة » كاعتراض « الشيء المحكوم به  
حكماً مبرماً » والصاحح الخ يجب عرضه والنظر فيه قبل  
دفع الدعوى ومن قدم هذا الاعتراض بعد اوانه فلا  
يجب رفضه لكن فايحكم عليه بدفع المصارفات الا  
اذا اثبت انه لم يوجله اعتراضه من باب المكر

- (١) الحكم الذي يوقع تأديب الحرم  
(٢) الحكم الذي يبين ويصرح كون الحرم حاصلًا واقعًا من ذات الفعل  
بقوة التاموس .  
(٣) يجب ان يحرموا حق التقاضي

٢ . ما كان سوى ذلك من الاعتراضات القاطعة  
فيجب عرضها بعد دفع الدعوى والنظر فيها في وقتها  
بمقتضى القواعد الموضوعية للمسائل العارضة

١٦٣٠ ق ١ . القضية المعارضة يؤثر تقديمها بعد دفع الدعوى  
في الحال وانما يمكن تقديمها تقديماً مفيداً في كل دقيقة من  
دقائق المحاكمة لكن قبل الحكم .

٢ . بيد انه ينظر فيها وفي قضية المدعي في وقت واحد  
اي بدرجة متوازية الا اذا كان ضرورياً او رأى القاضي  
ان نسب ان ينظر في كل منهما منفردة .

١٦٣١ ق المسائل من حيث اداء الكفالة لاجل النفقات  
القضائية او من حيث منح الدفاع المجاني الذي قد يكون  
انه التمس منذ البداءة وامثال ذلك من المسائل يجب  
ان ينظر فيها بوجه الاجمال قبل دفع الدعوى .

١٦٣٢ ق كلما نشأ بعد تقديم القضية الاصلية مسألة بجلها  
يناط حل المسألة الاصلية وجب ان ينظر فيها القاضي  
قبل كل شيء

١٦٣٣ ق ١ . اذا نشأت عن القضية الاصلية مسائل  
عارضات فليبدأ برؤية ما يمهدها حله السبيل الى حل سواها  
منهن

٢ . الامور التي قدمها اولا احد الطرفين اذا

كانت لا يلتجئ في حال بعضها ببعض بصلته منطقية  
فلفصل هي قبل سواها .

٣ . اذا عرضت مسألة من حيث الغصب فيجب  
فضها قبل كل شيء

## الرأس الثالث

في مدور المهلة وفي الاجل

ق ١٦٣٤ . ١ . الاجل المعروف باجل الشريعة اعني البرهنة  
المقررة من جانب الشريعة لاسقاط الحقوق لا يمكن  
تجديده . **تمديد ٥٠**

٢ . اما البرهنة القضائية والبرهنة بالرضى فيمكن قبل  
نهايتهما ان ~~تتم~~ **تتم** بعد الاستماع الى الطرفين بناء على  
طلبهما .

٣ . لكن ليحذر القاضي ان يطول عهد القضية  
كثيرا بسبب التمديد .

ق ١٦٣٥ . اذا كان اليوم المعين لفعل من الافعال القضائية يوم  
عطلة ولم يقل صريحا في قرار القاضي ان الديوان سيتفرغ

مع ذلك لروثية الدعاوى فيعرف كون المهلة مددت الى  
اليوم التالي الذي لاعطلة فيه

## الراس الرابع

في مكان المعاكسة وزمانها

ق ١٦٣٦ انه ولئن كان للاسقف حق اقامة ديوانه في كل  
مكان من ابرشيته بحيث لا يكون هذا المكان معصوماً  
فليعد مع ذلك في كرسية حجرة تكون موضعاً مألوفاً  
للمحاكمات وليعلق فيها المصلوب في مكان منظور  
وليكن ثم كتاب الانجيل .

ق ١٦٣٧ القاضي المطرود بالقوة من منطقتة (١) او الممنوع  
من مباشرة ولايته فيها يمكنه ان يباشر ولايته ويصدر  
الحكم خارجاً عن منطقتة على شرط ان يعلم بذلك الرئيس  
المكاني .

ق ١٦٣٨ ١ . في كل من الابشيات يُعين الرئيس المؤلف  
ان تعين بقرار علني ايام وساعات موافقة لاحوال المكان

(١) الاراضي التي يقوم بمهته فيها او يجب ان يتم التفويض الموكول  
اليه امره في حدودها .

والا زمنة فيها يستطاع بوجه الاجمال الوصول الى الديوان  
والتماس اقامة العدل منه .

٢ . لكن لسبب عادل وكالما كان خطر في التأخير  
وجب للمؤمنين في كل وقت ان يستنجدوا قضاء القاضي  
صيانة لحقهم او للخير العام .

ق ١٦٣٩ . ١ . ايام الاعياد المأمور بحفظها وايام السبة المقدسة  
الثلاثة الاخيرة لتكن ايام عطلة . وفيها محرم ان تبلغ  
الدعوات وان تعقد المجالس وان يستنطق المتداعون  
والشهود وان تؤخذ الادلة وان تخرج القرارات والاحكام  
وتداع وتنفذ الا اذا اقتضت غير ذلك الضرورة والحجة  
المسيحية او الخير العام .

٢ . لكن للقاضي في كل حادث بمفرده ان يقرر  
ويذيع هل يجب اتمام بعض الافعال القضائية في الايام  
المذكورة وما هي ( تلك الافعال )



## الرأس الخامس

في الاوضاع الواجب قبولهم في البعث القضائي (١)  
وفي طريقة اصطناع الاعمال (الفضائية) (٢) وصياتها

(١) البحث القضائي يتم اما باللسان فيستمع القاضي الى الفريقين ويحكم  
واما بالكتابة فتقدم ادعاءات الفريقين وشهادات الشهود بالورق الى القضاء .  
واما باللسان والكتابة جميعاً . فيقبل البحث باللسان ثم يدون المسجل كل ما  
كان في المحاكمة بالورق . وهذه الطريقة المزدوجة هي القائمة في الدواوين  
الكنسية وقوامها « ان يدون ( المسجل ) اعمال المحاكمة كلها اي ما كان من  
الدعوة الى القضاء . والاجل المعطى والاعتراض والشبهة والطلب والجواب والسؤال  
والاقرار وشهادة الشهود وابرار البيئات والاحكام الاعدادية والاستئناف  
والعدول عن الدعوى والاستنتاجات وجميع الاشياء التي تقع وتطرأ يجب  
تدوينها بحسب نظامها مع تعيين الامكنة والزمان والاشخاص ( اينوشنسيوس  
الثالث رأس ١١ ١٠ في الاثبات )

(٢) الافعال القضائية « Acta judicialia » هي تقديم عريضة الطلب  
والدعوة الى القضاء وشهادات الشهود والاحكام الاعدادية وجميع الامور التي  
اشير اليها هنا بموجب ما ذكرها البابا ابوشنسيوس الثالث . الاعمال القضائية  
« Acta judicialia » وهي الافعال القضائية التي دونها المسجل بالكتابة . ومنها  
ما يقال لها اعمال الدعوى « Acta causao » وهي التي تتعلق بجوهر الدعوى  
اعني الاحكام والاثباتات بجميع ضروبها ومنها ما يدعى اعمال المحضر  
او المحاضر « Acta processus » وهي التي تختص بصيغة نظام المحاكمة اي  
نظم المحاضر مثل الدعوة والانذار (ق ١٦٤٢ بند ١)

ق ١٦٤٠ . ١ . في اثناء رؤىة الدعاوى امام الديوان يُقَصَّ (١)  
الغريباء (٢) عن حجرة القضاء وليحضر فقط من رأى  
القاضي حضورهم ضرورياً لاقام المحضر .

٢ . جميع الدين يشهدون القضاء اذا فرطوا تفريطاً  
شديداً في اداء التجلة (٣) والطاعة الواجبتين للديوان  
يستطيع القاضي (٤) ان يكرههم على القيام بالواجب  
عليهم (٥) بواسطة التأديبات ايضاً (٦) وبغير ذلك من  
العقوبات الموافقة وان يأتي ذلك في الحال ومن غير النظر  
في شيء (٧) تجاه من ارتكب هذا الذنب امام

(١) هذه هي القاعدة العمومية يستثنى منها « الذين يرى القاضي حضورهم  
ضرورياً ... »

(٢) الذين لا يكون لهم يد في الدعوى مباشرة

(٣) مباشرة اذا اهانوا القاضي . واذا اهانوا غيره من الحاضرين فتكون  
الاهانة صحيحة وان لم تكن مباشرة .

(٤) في هذه الحالة لا يكون القاضي قاضياً في دعواه لان الخير العام  
يقتضى ذلك .

(٥) يكرههم بما هم متداعون او محامون او شهود على ان يقوم كل بما  
يجب عليه . وان يقدموا عند الاقتضاء الترضية للديوان وان يصلحوا ما افسدوا

(٦) اذا لم تكن وسائل اخرى للعقاب او لم تنفع شيئاً .

(٧) ليس عليه ان يرعى نظام المحاكمات لا من حيث الدعوة ولا من حيث  
وضعها ولا من حيث النظر في الاثبات والدفاع . . . لان الجريمة مشهورة والامور  
المشهورة (ق ١٧٤٧) لا تحتاج الى الاثبات ولا ان ترى بطريقة قضائية



الديوان وهو معقود للقضاء وفوق ذلك فهو يستطيع  
ايضاً ان يجرم المحامين والوكلاء حق تعاطي قضايا اخرى  
امام الدواوين الكنسية

ق ١٦٤١ اذا شهد فعلاً من افعال المحاضر رجل جاهل لغة  
المكان وكان القضاة والمتداعون لا يعرفون لغة ذلك  
الرجل فليتخذ ترجمان يعينه القاضي ويحلف يمين الامة  
ولا يكون ممن اعترض عليهم احد الطرفين اعتراضاً  
مشروعاً (١)

ق ١٦٤٢ ١ . الاعمال القضائية سواء كانت تتعلق بجوهر  
المسألة (٢) وهي اعمال الدعوى كالاحكام والاثباتات  
بجميع ضروبها او كانت مختصة بشكل المحكمة (٣)  
وهي اعمال المحاضر كالدعوات والتبليغات الخ . يجب  
ان تكون مسطرةً بالكتابة .  
٢ . لتسطر باللغة اللاتينية ما امكن الا اذا

---

(١) مثلاً انه لا يفقه احدى اللغتين المنقول عنها والمنقول اليها او ان له  
ميلاً الى فريق دون فريق .

(٢) اذا كانت تبين الواقع مثل الاثباتات . او تقرر الحق المنازع كالحكم  
الفصل او حكم القرينة الذي يؤثر تأثيراً واقعياً في الحكم الفصل .

(٣) اي بانفاذ الافعال القضائية مثلاً ما قرّر او كوّن او روى ابلاغ  
الدعوة ودفع القضية او ما يحدد طريقة انفاذها

قضت بغير ذلك علة عادلة . لكن اسئلة الشهود واجوبتهم  
وامثالهما يجب ان تكتب باللغة الوطنية .

ق ١٦٤٣ . ١ . لتحصن اوراق المحاضر كل بمفردها . وليوقع  
امضاء المسجل مع خاتم الديوان على كل ورقة منها .

٢ . ليوقع على كل عمل من الاعمال تامة كانت  
او موقوفة او مؤجلة الى جلسة اخرى امضاء المسجل  
القاضي او رئيس الديوان .

٣ . كلما لزم وجود امضاء المتداعين او الشهود  
في الاعمال القضائية اذا لم يستطع او لم يرد الفريق او  
الشاهد ان يمضي فليدون ذلك في الاعمال نفسها وليشهد

القاضي والمسجل بان العمل نفسه قد تلي على الفريق او الشاهد حرفاً  
حرفاً وان الفريق او الشاهد لم يقدر او لم يرد ان يمضي .

ق ١٦٤٤ . ١ . في موطن الاستئناف لترسل الى الديوان

الاعلى صور الاعمال المكتوبة بمقتضى منطوق القانونين

١٦٤٢ و ١٦٤٣ والمضمومة الى رزمة واحدة مع فهرست

جميع الاعمال والبيانات (١) (الخطية) ومع شهادة المسجل

او الكاتبة (٢) بنقل كل ذلك نقلاً اميناً وكاملاً . واذا

لم يستطع ان تنقل صوراً عن ذلك دون مشقة شديدة

(١) العلنية والخصوصية المبرزة امام الديوان (القوانين ١٨١٢ - ١٠٢٤)

(٢) لا حاجة الى ان يكون مسجل الاعمال وناقلاً والشاهد بامانة نقلاً  
شخصاً واحداً .

فلترسل الاعمال الاصلية نفسها مع ما ينبغي من الحيطه  
على ذلك .

٢ . اذا وجب ارسال الاعمال الى حيث اللغة الوطنية  
غير معروفة فلتنقل هي الى اللسان اللاتيني مع بدل  
الوسائل المثبتة كونها منقولة نقلاً اميناً .

٣ . اذا لم تكن الاعمال مكتوبة بالصيغة  
الواجبة (١) وباحرف جلية فيمكن القاضي الاعنى ان يرفضها  
وفي هذا الموطن من كان مخطئاً في ذلك وجب عليه ان  
يصطنع اعمالاً جديدةً على نفقته وان يرسلها

ق ١٦٤٥ . ١ . بعد تمام المحاكمة يجب ان ترد البيّنات الى  
البتداعين (٢) الا اذا رأى القاضي في الدعاوى الجزائية  
ان يستبقي عنده شيئاً لان الخير العام يقتضي ذلك .

٢ . عامة البيّنات التي تبقى لدى الديوان فلتودع  
سجلات الاسقفية العلنية او السرية بما تقتضيه طبيعتها

٣ . المسجلون والكتاب والكنشيليار محظور  
عليهم ان يسلموا صورة عن الاعمال القضائية وعن  
المستندات التي اصبحت من ممتلكات محاضر الدعوى

(١) بمقتضى القوانين ١٦٤٢ و ١٦٤٣ و ١٦٤٤ بدد او بدد .

(٢) اذا قدم - مثلاً - شكراً كتابياً باهتزاز، بعض الكهنة فيه ما يوضح من

كرامة كهنته لا يثبت ذنبه فلا يجب ان يرد هذا الكتاب الى من اراد

من دون رخصة القاضي (١)

٤ . الرسائل الاغفال التي لا تؤثر في جوهر الدعوى  
في شيء، والرسائل الحاوية افتراء لا ريب فيه وان موقفة  
بامضاء ذويها فلتتلاش جميعاً .

## الفصل الرابع

في الطرفين في الدعوى

# الرأس الاول

في المدعى والمدعى عليه المدعو الى القضاء

ق ١٦٤٦ كل احد يستطيع ان يقيم دعوى (٢) الا اذا كان

ذلك محظوراً عليه بالقوانين المقدسة . اما المدعى عليه

المدعو الى القضاء دعوة مشروعة فواجب عليه الجواب .

ق ١٦٤٧ المدعى او المدعى عليه المدعو الى القضاء وان اقام

(١) هذا قبل تمام المحاكمة اما بعد نهايتها فلكنشيليار الاسقفية او  
المسجل ان يسلم بموجب القانون ٣٧٤ الاعمال او البيئات لمن طلبها طلباً مشروعا .

(٢) ان يقدم القضية ويستنجد القاضي وبذلك مباشرة القضاء . وبعد  
حصول ذلك يمكن المدعى عليه ان يصحح مديعاً باعتراضه او بتقديمه حادثاً  
في المدافعة عن نفسه ولو منع هذا المدعى عليه من اقامة الدعوى بخصر المعنى

وكيلاً او محامياً يجب عليه مع ذلك ان يحضر بذاته امام القضاء. (١) بمقتضى منطوق الشرع (٢) او امر القاضي (٣)

ق ١٦٤٨ ١ . القاصرون ومن خلوا من العقل يلزم ان يداعي ويجيب عنهم ذوو قرباهم او من كان عليهم وصياً او ولياً . ٢ . اذا رأى القاضي كون حقوقهم معارضة حقوق ذوي قرباهم او حقوق من كان عليهم وصياً او ولياً او كونهم بميدين عن ذوي قرباهم او عن الوصي او الولي بعداً كثيراً بحيث يتعذر او يصعب الوصول اليهم والانتفاع بهم فليقفوا عندئذ في القضاء بواسطة ولي يندبه القاضي . ٣ . لكن في الدعاوى الروحية وفي الدعاوى التي لها صلة مع الدعاوى الروحية لازمة اذا ادرك القاصرون البلوغ فيمكنهم ان يداعوا ويجيبوا بدون رضى والدهم او وصيهم . واذا اتوا السنة الرابعة عشرة من عمرهم فيمكنهم ذلك هم بانفسهم ايضاً والا

(١) اي ان المدعى عليه اياً كان ولو محروماً فيجب عليه الحضور امام القضاء .

(٢) العام او الخاص .

(٣) ان حقه في ذلك لا حد له . وخاصة من حيث المدعى عليه في الدعاوى الجزائية . فلا يمكن بوجه الاجمال ان ترى هذه الدعاوى وتفصل اذا لم يحضر المدعى عليه بنفسه امام القضاء .

فبواسطة وصي يقيمه الرئيس المؤلف او وكيل  
ينصبونه هم بسطان الرئيس المؤلف .

ق ١٦٤٩ باسم الذين وقع الكلام في امرهم في القانون ١٠٠ بند  
٣ يداعي في القضاء الرئيس او المدير مع بقاء القانون  
١٦٥٣ سالماً . لكن في حال معارضة حقوقهم لحقوق  
الرئيس او المدير يداعي عنهم و وكيل يعينه الرئيس  
المؤلف .

ق ١٦٥٠ المنوعون عن التصرف باموالهم (١) ومن عقلم  
ناقص لا يمكنهم ان يقفوا بانفسهم امام القضاء الا  
ليجيبوا عن الجرائم التي ارتكبوها هم او طاعة لامر  
القاضي . اما في سائر الامور فيلزمهم ان يدعوا ويحبوا  
بواسطة من كان ولياً عليهم .

ق ١٦٥١ ١ . يجب كي يقبل القاضي الكنسي الولي  
« curator » الذي اختارته السلطة الزمنية ان يكون  
هناك رضى من كان رئيساً مألوفاً لمن اختارته له .

---

(١) هم الذين يمنعون عن ادارة اموالهم بقرار قضائي لان هذا المنع هو  
حرمان حق ولا يمكن ان يجرم احد حقه من غير دعوى ترى قضائياً .  
فاذا كان من وجب منعه مثولاً ادارة كنسية كان للمدعي العام ان يرفع  
الدعوى الى الديوان الروحي . لانه لما كان الحكم يجب ان يصدر من حيث  
المفاعيل الروحية فوجب ان تقام الدعوى امام المحكمة الروحية .

٢ . الرئيس المألوف يمكنه ايضاً ان ينصب ولياً آخر  
لاجل المحكمة الروحية اذا رأى ذلك بحكمته بعد اعمال  
الروية فيما ينبغي .

ق ١٦٥٢      الرهبان (١) ليسوا من دون رضى (٢) رؤسائهم  
اهلاً (٣) لان يقفوا امام القضاء الا في المواطن التالية .  
١ اذا كان الكلام فيما هو من الحقوق التي اكتسبها  
الرهبان بقوة نذورهم الرهبانية (٤) وفي المطالبة بها  
ازاء الرهبنة (٥)

---

(١) يدور الكلام في هذا القانون على افراد الرهبان لا على مجموعهم  
فلا يعنى بكلمة «رهبان» الدير او المعاملة او الرهبنة . والرهبان بما هم رهبان :  
مثلاً اذا دعي الراهب امام القضاء لكونه عقد ديوناً من غير اجازة الرئيس .  
لا بما هم رؤساء او مدبرون لكنيسة او وقف . ففي هذا المواطن يمكنهم  
بل يجب عليهم ان يقفوا امام القضاء دفاعاً عن الكنيسة او الوقف .  
(٢) يجب ان يكون الرضى صريحاً اذا كان الكلام فيما هو من حقوقهم  
الذاتية واذا لم يكونوا مقيمين في خارج الدير . واذا لم يجب ان تحمي حقوقهم .  
(٣) ليس لهم صلاحية في ذلك الا في المواطن الثلاثة المذكورة في هذا  
القانون لانه ما خلا هذه المواطن الثلاثة لا يكون القضاء الا فيما يتعلق بالاموال  
الرمنية التي تحلى عنها الراهب او بامواله الموروثة التي اصبحت ملكاً للرهبنة .  
(٤) مثلاً حق الاقامة في الدير او من حيث انتخابه القانوني لوظيفة من  
الوظائف بموجب قوانين الرهبنة .  
(٥) لا ازاء الآخرين مثلاً ازاء اقاربه الذين يقيمون دعوى من حيث  
الاموال التي خلفها هو للرهبنة .

٢ إذا كانوا مقيمين في خارج الاديار اقامة مشروعة وكان لا بد من حماية حقوقهم (١).

٣ إذا شاؤوا ان يقدموا شكوى على الرئيس (٢)

ق ١٦٥٣ . ١ . الرؤساء المكانيون يمكنهم ان يداعوا امام القضاء باسم الكنيسة الكاتدرائية او المائدة الاسقفية. لكن يلزمهم لجواز عملهم ان يطرحوا المسألة على مجمع الكاتدرائية او على شورى الادارة ليحصلوا على رضى الاول ومشورة الثاني اذا خيف ان يضاع مبلغ الدرهم الذي يقتضي العقد بشأنه بموجب القانون ١٥٢٣ بند ٢ وبند ٣ رضى الاول ومشورة الثاني .

٢ . جميع اصحاب الوظائف ( التي يجرى عليها الرزق ) جميعهم يمكنهم ان يداعوا او يجيبوا امام القضاء باسم وظيفتهم . بيد انهم يجب عليهم كي يكون صنهم مباحاً ان يدعوا منطوق القانون ١٥٢٦ .

٣ . الاحبار (٣) ورؤساء الجامعات والشركات وجميع الجمعيات اياً كانت لا يمكنهم ان يداعوا كل باسم جماعته

(١) اعني حقوقه المعنوية او الروحية مثلاً تعويض الاهانة التي لحقت به .

(٢) بسبب الاجحاف بحق من حقوق الراهب الشاكي .

(٣) الرؤساء الذين لهم ولاية مألوفة من الرؤساء العالمين لا الرهبان .



من دون رضى (١) الجماعة نفسها بمقتضى منطوق  
قوانينها (٢)

٤ . ان الذين دار الكلام عليهم في البنود ١ و ٢ و ٣ اذا  
داعوا في القضاء من غير الرضى او المشورة المطلوبين  
فالبر او الوقف او الجماعة لهم الحق في ان يطلبوا منهم  
تعويض الاضرار .

٥ . اذا لم يكن متولي الادارة موجوداً (٣) او لم  
يكن كفوءاً (٤) او كان مغفلاً (٥) فيمكن الرئيس  
المكاني نفسه (٦) ان يدعي في القضاء هو نفسه او  
بواسطة آخر باسم الاشخاص المعنويين الذين هم تحت  
ولايته .

- 
- (١) ما خلا اجازة المطران الا اذا كان صاحب الادارة هو المطران نفسه .  
(٢) فاذا لم توجب القوانين وجود رضى الجماعة فلا حاجة اليه . لكن اذا  
كانت قوانين الجماعة اياً كانت توجب رضى الجماعة فيجب على مديريها ان  
يطلبوه ولو كانوا الاساقفة لان القانون لا يميز . ولكن اذا لم يطلبوه فلا يكون  
عملهم لغواً باطلاً . لان الرضى لا يطلب هنا ولا يحتم به تحت طائلة بطلان  
الفعل ولا هو مكون جوهر الفعل .  
(٣) بسبب موته او غيابه .  
(٤) اذا ثبت عدم كفايته .  
(٥) لانه لم يداع او لم يجب . او اهمل الامرين او لم يقيم فيها حق القيام .  
(٦) يمكن الرئيس المكاني المألوف ان يتولى الادارة مباشرة بنفسه او  
بواسطة اخر يسميه هو بموجب القانون ١٥١٩ بند ١ .

٦. الرؤساء الرهبان (١) لا يمكنهم (٢) ان يداعوا  
في القضاء باسم جماعتهم الا بمقتضى القوانين والقرائن  
ق ١٦٥٤ . ١ . يؤذن للمحرومين الواجبة مجانبتهم « vitandi »  
او « المحتملين » « Tolerati » بعد حكم تصريح « declaratoria »  
او حكم قضاء « condemnatoria » بان يداعوا بانفسهم (٣)  
( امام القضاء ) مناهضةً لعدل الحرم (٤) او مشروعيتها  
فقط (٥) . وبواسطة وكيل لهم دفعاً لازية اخرى ايا

(١) لا بجزر المعنى الاجبار الذين هم رؤساء لهم ولاية مألوفة في المحكمة  
الخارجة . بل رؤساء الجماعات الرهبانية العالمية نفسها .  
(٢) الأطبقاً للقوانين فاذا ١ اذا اجازت القوانين لهم التداعي واعدوا  
طلباً متداعياً صحيحاً وجازاً . ٢ اذا رفضت عليه ذلك فلا يمكنهم ذلك  
من حيث الجواز ولكن يكون عملهم صحيحاً . لانه بموجب القانون ٥٣٢  
بند ٢ « يمكن الرؤساء ان يقوموا بالادارة المألوفة قياماً صحيحاً . . . » ولكن  
طلب الحقوق والاموال والدفاع عنها في القضاء . هو من اعمال الادارة المألوفة .  
(٣) لان اقامة القضية في هذا الموطن هي دفاع لا يمكن انكاره على  
احد حتى على المحروم نفسه .

(٤) بالقول ان الحرم لم يُوقع ولم يصرح به لاجل جريمة ثابتة ولم يمر  
عليها الزمان . وخارجة وجسيمة وكاملة ومقرونة بالتمرد . او ان التمرد  
يظهر صريحاً من التنبهات المجرأة والمحقورة . او انه ( التمرد ) قد زال اذا  
كان الكلام في الحرم الذي لا يقع الا بعد الحكم .

(٥) اي لصحة الحرم لانه لم يثبت ثبوتاً مشروعاً الحرم وثقله واقام فعله  
الخارجي . ثبوتاً مشروعاً اي بحكم قضائي اي بحكم تصريح او حكم قضاء . او  
بالكفاية او بواسطة الشهود مع التصريح باسباب العقاب اذا كان الكلام في الحرم

كانت وهي موكله بهم اما في سائر الامور فيمنعون  
من التداعي .  
٢ . اما سائر المحرومين فبوجه الاجمال يمكنهم ان  
يقفوا (١) امام القضاء (٢) (للتداعي)

## الرأس الثاني

في وكلاء الدعاوى والمحامين

De procuratoribus ad lites et advocatis

ق ١٦٥٥ . ١ . في المحاكاة الجزائية (٣) ينبغي ان يكون على  
الدوام محام للمدعى عليه يختاره هو او يعينه القاضي (٤)  
٢ . كذلك في المحاكاة الحقوقية (٥) اذا كان صدق

- 
- المخرج بطريقة وصية خصوصية او انه لم يثبت التمرد بالوجه نفسها .  
(١) مثلاً طلباً للتصريح بطلان الزواج .  
(٢) اي في الدعاوى الحقوقية والجزائية حتى تلك التي ترمي الى التعويض  
عن الالهانة الشخصية . او للدفاع عن السمعة الطيبة .  
(٣) اذا كانت مجسر المعنى جزائية حيث يطلب ان تعاقب الجريمة لا حيث  
لا يطلب الا التعويض فقط بسبب الاضرار الحاصلة عن الجريمة .  
(٤) اذا ابي المدعى عليه ان يختار له محاميا او ابي المحامي الذي اختاره  
المحاماة ولا يكون ذلك مجانا الا اذا كان المدعى عليه فقيرا .  
(٥) المحاكاة او الدعوى التي تطلب وتلتبس فيها الحقوق .

الكلام بما هو للقاصرين (١) او بمحاكمة موكل بها الغير العام (٢) فليندب القاضي من باب الوظيفة محامياً للفريق (٣) الذي ليس له محام او للفريق الذي له محام (٤) محامياً آخر معه اذا اقتضاه الامر (٥)

٣ . ما خلا هذه المواطن (٦) فالفريق مخير في ان يندب عنه محامياً وو كيلاً لكن يستطيع ايضاً ان يدعي ويجيب بذاته في القضاء (٧) الا اذا رأى القاضي نجدة الوكيل او المحامي ضرورة (٨)

٤ . اما الاسقف فاذا كان هو تحت الدعوى (٩) فليندب (١٠) من يقوم مقام شخصه (١١) بالوكالة عنه

---

(١) والاشخاص المعنويين ايضاً .

(٢) مثلاً في قضية زواجية من حيث وثاق الزواج .

(٣) المدعى عليه والمدعي لان القانون لا يميز .

(٤) لانه لا يقدر او لا يريد .

(٥) مثلاً اذا كان المحامي الذي اختاره الفريق لم يبذل اهتماماً كافياً .

(٦) المسطرة في البتدين المقدم ذكرهما .

(٧) امام جميع المحاكم ما عدا محاكم الكرسي الرسولي المألوفة .

(٨) كأن يجهل الفريق قواعد المحاكمة واصول الحق والشرع فيكون بذلك اشكال او مطل في فصل الدعوى .

(٩) امام محاكم غير محاكم الخبر الروماني والكرسي الرسولي

(١٠) يجب عليه ذلك لكن يستطيع ان يحضر بنفسه حضوراً تتفق معه

صحة الحكم .

(١١) سواء كان مدعياً ام مدعى عليه .

١٦٥٦ ق ١ . لكل (١) ان يختار وكيلاً وحيداً وليس  
للوكيل ان يقيم آخر مقامه الا اذا فوض اليه ذلك  
صريحاً (٢) .

٢ . اذا اقام احد لسبب عادل (٣) و كلاً . كثيرين  
فليكونوا بحيث يمكن بعضهم ان يسبق بعضاً في  
التداعي (٤)

٣ . بيد ان المحامين يمكنهم ان يكونوا كثيرين  
في وقت واحد .

٤ . يمكن شخصاً واحداً ان يقوم بهمة الوكيل  
والمحامي في دعوى واحده في سبيل شخص واحد .

١٦٥٧ ق ١ . الوكيل والمحامي يجب ان يكونا  
كاثوليكين (٥) راشدين ذوي اسم حسن (٦) ولا يقبل

---

(١) يجب عليه ذلك ايضاً الا اذا كان هناك سبب عادل كما في البند  
الثاني .

(٢) بالكتابة كما يجري ذلك من حيث الوكالة .

(٣) كما ترى حكمة القاضي .

(٤) اي لينصبوا متكاتفين ومن سبق في القبض على الدعوى نفى

الآخرين . والقبض على الدعوى يكون متى حصلت الدعوة وابلقت .

(٥) من العلمانيين ايضاً لان القانون لا يبين فرقا . لكن يجب ان يكون

من الكاثوليك الذين لهم صلة حالية بالكنيسة لان المحروم ممنوع من مباشرة

الافعال القضائية .

(٦) اي غير مشنوعين لا من حيث الواقع ولا من حيث الشرع . لان

الغير الكاثوليكي الا من باب الشذوذ والضرورة (١)

٢ . وفوق ذلك فالمحامي يجب ان يكون حائزاً  
الدكتورية في الحق القانوني في الاقل او ماهراً فيه من  
وجه آخر مهارة حقة .

٣ . الراهب يمكن قبوله لكن بأذن رئيسه (٢)  
في الدعاوى التي محورها مصلحة (٣) رهبانيته فقط الا

الفئة الثانية هي غير اهل لاقام الافعال القضائية الكنسية والفئة الاولى (اي  
المشنوعة من حيث الواقع) يجب اقصاؤها عن الافعال القضائية الكنسية .  
(١) من حيث المحامي برأي الاسقف . من حيث الوكيل برأي  
القاضي فله ان يرفضه لعلّة عادية .

(٢) ما عدا الوكالة للوكيل والتفويض للمحامي .

(٣) اي ان تكون هناك مباشرة مصلحة رهبانية اي يجب ان تكون  
الدعوى مختصة بالرهبانية . لان تكون المصلحة تبعاً لانه عندئذ قد تكون  
صادرة عن دعوى ليست مختصة بالرهبانية .

حاشية ضرورية : جاء في القانون ١٣٩ بند ٣ ما معناه « . . . لا يباشرون  
الاكليركيون مهمة الوكيل او المحامي من غير اذن الرئيس المألوف . . . الا  
في الديوان الكنسي » .

فاذا يمكن الاكليركيين ان يباشروا مهمة الوكيل والمحامي في الديوان  
الكنسي من دون اذن الرئيس المألوف ايضاً كما هو بين بجامع البرهان والحجة .  
بل لهم ذلك في المحاكم المدنية وفي الدعاوى الحقوقية متى كان الكلام في  
دعواهم الخاصة ( الذاتية ) او في دعوى كنسية . لكن في الدعاوى الجنائية  
التي يطلب فيها عقاب شديد للاشخاص لا يكون لهم يد ولا يؤدوا شهادة  
من دون ضرورة .

إذا كان مقرراً في قوانينها غير ذلك .

ق ١٦٥٨ . ١ . يمكن كلاً من الطرفين ان يختار ويقيم كما يرى  
أيأ اراد وكيلاً على شرط ان يكون كفوءاً بمقتضى  
القانون السابق ولا حاجة الى ان يتقدم ذلك تصديق  
الرئيس المؤلف .

٢ . اما المحامي فيحتاج ليقبل في مباشرة المحاماة  
الى تصديق الرئيس المؤلف ويكون هذا التصديق  
إما عاماً في جميع الدعاوى وإما خاصاً في دعوى واحدة  
٣ . في المحكمة امام مفوض الكرسي المقدس  
للمفوض نفسه ان يرضى ويقبل المحامي الذي اظهر  
احد الطرفين انه يريد استنجاد عمله .

٤ . الوكيل والمحامي في الدعاوى التي يبحث فيها  
في محكمة الرهينة بموجب منطوق القانون ١٥٧٩  
بند ٢٥١ يجب اختيارهما من الرهينة نفسها وقبل الشروع  
في مهمتها يجب ان يرضاها من يقوم بوظيفة قاض في  
الدعوى . اما في الدعاوى التي يبحث فيها بمقتضى  
منطوق القانون المذكور بند ٣ امام محكمة الرئيس  
المكاني فيستطاع فيها قبول من كان غريباً عن الرهينة .

١٦٥٩ . ١ . الوكيل لا يقبلنه (١) القاضي قبل ان يضع لدى

(١) يكون ذلك عند تقديم العريضة الطالبة اقامة الدعوى .

الديوان وكالة خاصة (١) بالدعاوى مكتوبة (٢) في ذيل ورقة الدعوة الى القضاء ايضاً موقعة بامضاء الموكل وحواية ذكر المكان واليوم والشهر والسنة.

٢ • فاذا كان الموكل يجهل الكتابة فن الضروري ان يثبت ذلك من الصك المكتوب وليمض الوكالة عن الموكل كاهن الرعية او مسجل المطرنية او شاهدان آخران .

ق ١٦٦٠ صك الوكالة يجب ان يصرح بين اعمال الدعوى .

ق ١٦٦١ المحامي قبل ان يأخذ بالدفاع عن الدعوى من الضروري ان يحرز من قبل احد الطرفين (٣) أو من قبل القاضي تفويضاً شبيهاً بوكالة الوكيل ويجب ان يثبت التفويض في الاعمال .

(١) يعني ان يقال انها وكالة للدعاوى لا ان يوضح فيها كونها وكالة في دعوى معينة معروفة .

(٢) قد نسخت الآن بقوة هذا القانون الوكالة التي كانت تسمى مفترضة وقد كانت تقوم بين ذوي القرابة الدمويين مثلاً . . .

والوكالة التي يجب ان توضع لدى كاتب الديوان بحسب القانون ١٨١٩ يجب ان تكون الصك الاصيلي او صورة صحيحة عنه بموجب هذا القانون ١٨١٩ نفسه . وليست الوكالة الشفاهية كافية بعد . ولا الوكالة المفترضة بموجب البند ٢

(٣) الفريق نفسه لا الوكيل عنه الا اذا كان له وكالة خاصة بذلك .



ق ١٦٦٢ الوكيل اذا لم يكن له وكالة خاصة (١) فلا  
يقدر ان يترك الدعوى والقضية المشروع فيها أو  
الافعال القضائية ولا ان يرضى صرفاً أو صلحاً أو  
تحكياً أو يرد يميناً وبالأجمال لا يستطيع ان يعمل ما  
يقتضي الشرع فيه وكالة خاصة .

ق ١٦٦٣ يستطيع القاضي بقرار يخرج ان يرفض كلاً من  
الوكيل والمحامي من باب الوظيفة او طلب احد الطرفين  
لكن لسبب عادل .

---

(٢) للوكيل ان يضع كل ما هو لازم لانمام وكالته وما ليس محظوراً عليه  
خاصة في هذا القانون . فمن وجبت له الغاية وجبت له الوسطة اللازمة لادراك  
الغاية الا اذا نهي عن ذلك نهياً صريحاً . فاذا يستطيع الوكيل بقوة وكالته في  
الدعوى ان يقدم عريضة الطلب الى القاضي وان يدفع الدعوى وان يقدم الادلة  
والايناتات ما خلا اليمين وان يقبل الحكم وان يستأنفه اذا كان حكماً  
فضلاً اذا لم يعارض الموكل . واستئناف الوكيل يعني واجب مواصلة الاستئناف  
والحق في ذلك . ولا يستطيع ان يعدل عن الدعوى والقضية اذا لم يكن له في  
ذلك وكالة خاصة غير الوكالة الخاصة للدعوى او يجب ان يصرح بذلك  
تصريحاً في صك الوكالة التي معه من حيث الدعوى . وبالأجمال فلا يقدر الوكيل ان  
يقوم بما ينهى عن ذلك الوكالة الشرع سواه كان هذا (الشرع) مديناً ام قانونياً  
مكتوباً او حق عادة ( *jus consuetudinarium* ) بقوة القانون ١٦٦٤  
للكيل حق الاستئناف وعليه واجب الاستئناف ولذلك فضماً يُمنع عنه حق  
تقديم شكوى البطلان وطلب اعادة الشيء . الى حاله الاولى ما لم يكن له  
وكالة خاصة في ذلك .

ق ١٦٦٤ . ١ . المحامون والوكلاء يستطيع ان يقبلهم من اقامهم (١) لكن عليه ان يؤدي اليهم الاجرة الواجبة لهم ومن الضروري كي تكون الاقالة نافذة ان يبلغوها (٢) صريحاً وان يعلم (٣) بها (٤) القاضي والخصم اذا كانت الدعوى قد بوشرت رؤيتها

٢ . بعد صدور الحكم الفصل يبقى للوكيل حق

- (١) ليس فقط من صاحب الدعوى اي احد الطرفين بل من الوكيل ايضاً اذا كان هو الذي عين المحامي او اقام معه وكيلاً آخر .
  - (٢) من هنا ينتج انه لا يصح بعد العزل بالسكوت او بالفعل ٢ الافعال التي اتها الوكيل قبل ابلاغه العزل تكون صحيحة .
  - (٣) لا يقضي القانون بغير الاعلام وعلى ذلك فلم يبق لاحد الطرفين ولا للقاضي حق المعارضة بعد كما كان لها ذلك بقوة القانون القديم .
  - (٤) بالاقالة لا بسببها . وبهذا تأييد كما قدمنا هنا وهو انه ليس بعد للفريق الخصم ان يعارض في مسألة العزل بقوة الحق الحديث .
- لكن لا ينتج من هنا انه يجوز لمن اقام محامياً او وكيلاً ان يعزلهما من دون سبب عادل وخاصة دون ان يبالي بما لهم من حسن الاسم وبما يلحق بالامر من الضرر من جراء هذا العزل . اجل لكل ان يغير رأيه ومشورته متى شاء واراد ولكن تحت شرط ان لا يكون في ذلك مضرة للاخرين كما يقضي بذلك حق الطبيعة . فاذا كان هناك ضرر لاو وكيل من جراء ما كان او سيكون من امر عزله عن الوكالة فبقوة القانون ١٦٧٨ يمكن القاضي ان يأمر بتعويض الضرر بل ان يتلافاه قبل وقوعه بناء على طلب صاحب الشأن .

الاستئناف وواجب القيام به اذا لم يعارض الموكل (١)

ق ١٦٦٥ ١ . محذور على كليهما (الوكيل والمحامي) شراء  
القضية (٢) والمعاقدة على ربح فاحش (٣) وعلى القسم  
المطلوب من الشيء المنازع (٤)

٢ . اذا اتيا ذلك كان العقد باطلاً (٥) وكان للقاضي  
او الرئيس المألوف ان يغررهما غرامة مالية وفوق ذلك  
فالمحامي يمكن توقيفه عن وظيفته وفصله عنها ايضاً  
وحرمانه لقبه اذا عاود الزلة .

(١) المحامي تزول مهمته من باب الضرورة من حيث الدعوى المعينة متى  
انتهت الدعوى نفسها بوجه من الوجوه . والوكيل شأنه شأن المحامي وفوق ذلك  
فاذا كانت الدعوى من الامور التي لا استئناف فيها بقوة القانون ١٨٨٠ فليس  
للكيل ان يلجأ الى وسيلة اخرى شرعية مثلاً الشكوى من بطلان الحكم .  
فليس له الا الاستئناف اذا كان ثم استئناف وله ان يقدمه ويلزمه ايضاً . لا  
كما كان الامر يجري اولاً قبل الحق القانوني الحديث . اي انه كان للوكيل  
ان يقدم الاستئناف دون ان يكون له حق مواصلته .

(٢) الشيء . الواقع عليه الخصام او الحقوق المتنازعة .

(٣) ليس الكلام عن ارباح طائلة خارقة العادة .

(٤) ايلا يكون هناك ضرب من التجارة الذميمة .

(٥) لمجرد الفعل وعلى ذلك فليس على فريق من الفريقين ان يقوم بالتعهد  
والإتفاق بمقتضى سنة الضمير والوجدان ولكل منهما ان يطلب التصريح ببطلان  
ذلك او ان يقدم اعتراض البطلان في المحكمة الخارجية . (ق ١٦٦٧)

ق ١٦٦٦ المحامون والوكلاء الذين خانوا وظيفتهم (١) بسبب  
العطايا (٢) والوعود او لعة اخرى اياً كانت فليفصلوا  
عن الوظيفة . وما خلا تعويض الاضرار فايقتص منهم  
بغرامة مالية وبعقوبات اخرى موافقة .

## الفصل الخامس

في الفضايا والاعتراضات

ق ١٦٦٧ كل حق (٣) اياً كان ليس يوقى بالقضية فقط اذا لم يكن

(١) اي يجب ان تكون الحيانة حصلت فعلاً . مثلاً اذا كذبوا او زوروا  
او اغفلوا دليلاً قاطعاً وحجة فاصلة . . . وهذه اذا كانوا اتوها في سبيل  
موكلهم او فيما هو عليهم بقوة الهدايا والوعود او لسبب اخر اياً كان وان لم  
يكن هناك هدايا ووعود .

(٢) لا التقادم الصغيرة التي هي دلالة الصداقة والاخاء . كما قيل ذلك  
عند الكلام في القضاة . والتي لا تؤثر فيهم فتحملهم على خيانة وظائفهم الا  
اذا اثبت غير ذلك .

(٣) ان جميع الحقوق توقي بوسيلتين قضائيتين باقامة الدعوى وبتقديم  
الاعتراض . والدعوى هي حق يمنحه كل احد وهو يولي صاحبه ان يدافع عن  
حقوقه او يطلبها امام القضاة . كل قضية لها اوقات محدودة تقام في خلالها حتى  
اذا انقضت المدة التي اقرها وضربها الشرع زالت القضية وفلت اجل اقامتها  
ما خلا بعض القضايا مثلاً تلك التي تتعلق بالحالات الشخصية .

غير ذلك مقررأ صريحاً (١) بل ايضاً بالاعتراض (٢)  
الذي يجب على الدوام (٣) لمن اراده وهو من طبعه  
باق لا يزول .

ق ١٦٦٨ . ١ . من داعى في القضاء طلباً لشيء . أو لحق له ،  
بقوة حجة من الحجج مستندة الى سلطان الشرع فقد  
خاصم بقضية تسمى دعوى الملك « Petitoria »

٢ . لكن اذا طلب الاستيلاء على شيء . أو استعمال  
حق فقضيته تدعى دعوى التصرف بالملك  
« Possessoria »

ق ١٦٦٩ . ١ . المدعي يستطيع (٤) ان يقاضي في وقت

---

(١) خذ لك مثلاً من كان محروماً فليس له ان يقيم قضية بموجب الحق  
العام الا في بعض امور (ق ١٦٥٤)

(٢) اي بنفي القضية او انكار الدعوى . والاعتراض من ذاته يجب  
للمدعى عليه المدعو الى القضاء . رداً لقضية المدعي لكنه يجب ايضاً بطريق العرض  
للمدعي على المدعى عليه اذا كان هذا الاخير لم يقف موقف الانتفال فقط في  
الدعوى بل كان قد اصبح مدعياً هو ايضاً بتقديمه حادثاً من الحوادث او امراً  
من الامور مابيناً للقضية اي مقدماً اعتراضاً .

(٣) الوقاية القضائية التي يعطاها المدعي هي الى حين (ق ١٧٠١ وما يليه)  
اما الوقاية القضائية التي يعطاها المدعى عليه فهي من ذات جوهرها ابدية فيحق  
للمدعى عليه ان يدفع في كل وقت وعلى الدوام الاعتداء الذي وقع عليه .

(٤) لان ذلك يسهل فصل الدعاوى .

واحد (١) المدعى عليه بقضايا كثيرة اما في  
امر واحد بنفسه (٢) واما في امور مختلفة (٣) بشرط  
الاتكون (تلك القضايا) متنافرة (٤) والالتجاوز  
صلاحية المحكمة (٥) التي رفعت اليها .

٢ . المدعى عليه لا يمنع من ان يستعمل اعتراضات  
كثيرة وان متباينة (٦) .

---

(١) في عريضة واحدة او في محاكمة واحدة .

(٢) اما بالنظر الى مدعى عليه واحد دعي الى القضا . وذلك لاسباب  
مختلفة . واما بالنظر الى مدعى عليهم كثيرين لسبب واحد فقط .

(٣) من حيث مدعى عليه واحد فقط .

(٤) هذه القضايا المتنافرة إما ان تكون متناقضة مثلاً اذا طلب التصريح  
ببطان الزواج من باب الخوف ومن باب الرضى الحر المشروط . وإما ان  
تكون متباينة مثال ذلك اذا طلب احد ارثاً بقوة وصية له ولأن المورث مات  
من دون ان يعمل وصيته . لانه اذا اعتبر الوصية صحيحة فلا يمكنه ان يطلب  
الارث لان المورث لا يصطنع وصية . واما ان تستغرق الواحدة الاخرى كأن  
يكون حكم قد اخرج وهو يستغرق حكماً آخر . مثال ذلك ان يقدم احد  
قضية الولادة والارث . لان الحكم الذي يصرح بكونه غير مولود ولادة  
شرعية ينفي من باب الضرورة حق الارث له .

(٥) المطلقة والمقيدة .

(٦) ان المدعى عليه وان قدم اموراً متباينة لا ينوي ان يطلب شيئاً بل  
ان يعارض نية المدعي ولذلك فالاعتراضات يفترض كونها مقدمة لا على سبيل  
اتصال بعضها ببعض بل على سبيل الانفصال بحيث اذا لم يستطع المعارض  
اثبات واحد منها فيلجأ الى اثبات آخر .

ق ١٦٧٠ . ١ . المدعي يستطيع ان يجمع بعرض واحد (١)  
بين قضايا الملك وقضايا التصرف الا اذا قدم خصمه  
اعتراض الغصب (٢) . «exceptio spolii»

٢ . كذلك يسوغ للمدعى عليه الذي يقاضى بدعوى  
الملك ان يقاضى هو المدعي بدعوى التصرف والعكس  
بالعكس الا اذا كانت الدعوى من دعاوى الغصب .

ق ١٦٧١ . ١ . هكذا يسوغ للمدعي قبل الختام في  
الدعوى (٣) ان يعدل عن دعوى الملك المشروع  
فيها الى دعوى التصرف من جهة الاستيلاء أو من  
جهة الاسترداد .

٢ . بل لسبب عادل يستطيع القاضي بعد الختام  
في الدعوى ايضاً (٤) لكن قبل الحكم الفصل ان  
يؤذن بالعدول المشروع أمره .

---

(١) في بداية المحاكمة .

(٢) اي الا اذا اعترض المدعى عليه بكون المدعي اغتصبه ماله . . .

(٣) لانه بعد الختام في الدعوى يكون ان المتداعيين عدلوا عن تقديم  
بيانات واثباتات اخرى واصبح حل المسألة في يد القاضي وخاصة لان القانون  
١٨٦١ يمنع الفريقين من تقديم اثباتات جديدة بعد الختام في الدعوى .

(٤) لان الختام في الدعوى يحرم المتداعيين حق تقديم اثباتات جديدة .  
اما القاضي فيستمر له بعد الختام في الدعوى الحق في قبول ذلك بل يجب عليه  
ان يبحث ثانية ويطلب اثباتات جديدة اذا رأى ذلك مفيداً في سبيل اخراج  
حكم عادل .

٣ . للقاضي بعد تدبره اقوال الطرفين ان يفضل  
القضيتين بحكم واحد أو بحكمين اثنين يخرجهما معاً أو  
الواحد بعد الآخر (١) بما يراه الافضل لحماية الحقوق  
حماية اسرع واتم .

## الرأس الاول

في مجز الشيء وفي منع استعمال الحق

ق ١٦٧٢ ١ . من اثبت (٢) ان له حقاً في شيء يد غيره  
عليه (٣) وان هناك ضرراً قريباً يخشاه (٤) اذا لم يودع الشيء  
ويصان وجب له ان يوليه القاضي حجز الشيء (٥) نفسه

(١) بقوة هذا القانون يكون القاضي مخيراً بان يفصل المسألة المزدوجة  
بحكم واحد ام بحكم مزدوج واذا فصلها بحكم مزدوج فيكون ذلك  
بوقت واحد او يخرجها الواحد قبل الآخر .

(٢) باداة مشروعة . وهذه لا يلزم ان تكون قوية مثل الادلة لاجراء  
الحكم من حيث التملك مثلاً لانها ليست مطلوبة الا لصيانة الشيء في  
مكان امين .

(٣) سواء كان بمنزلة مالك بوجه شرعي وباسمه او بمنزلة جاعل يده على  
الشيء بوجه غير مشروع . او بوجه مشروع لكن باسم اخر . كالمستأجر مثلاً .

(٤) لانه يخشى مثلاً بصواب من ان يهرب من كان في يده شيء من  
الاشياء المنقولة اخذاً ما في يده من ذلك .

(٥) وضعه لدى شخص ثالث .



٢ . في احوال واحدة (١) يستطيع (٢) ان يُجرز  
أن يقف استعمال الحق في الغير .

٣ . حجز الشيء ووقوف وضع استعمال الحق  
يمكن القاضي (٣) ايجابهما من قبل الوظيفة لاسيما (٤)  
اذا التمسها المدعي العام أو حامي الوثاق كلما بسدا الخير  
العام مقتضياً ذلك (٥) .

ق ١٦٧٣ . ١ . يقبل حجز الشيء تأميناً للدين ايضاً على شرط  
ثبوت حق الدائن ثبوتاً جلياً (٦) ومع رعاية القاعدة  
المنصوص عليها في القانون ١٩٢٣ بند ١

٢ . يمدّ الحجز الى نفس اشياء الدائن التي قد توجد

---

(١) في موطن اشبه بالموطن الذي وقع الكلام فيه في البند الاول من القانون  
هذا اعني اذا ثبت الحق وخشي من فقدانه خثية معقولة .

(٢) اي ان له حق اقامة قضية يطلب فيها وقوف استعمال الحق في الغير .

(٣) له الحق وعليه الواجب لا كونه مخيراً في ذلك .

(٤) انه ولو لم يطلب المدعي العام او حامي الوثاق او آخر عليه الدفاع  
عن الخير العام فالقاضي مع ذلك له ان ينظر في قضية الحجز ووقوف استعمال  
الحق وان يقررهما اذا رأهما عادلين .

(٥) مثلاً اذا بلغ القاضي صاحب الولاية المألوفة ان فتاة تعذب قصد  
استرضائها تذرغاً الى تزويجها .

(٦) بيينة من البيئات مثلاً بقرار الانفاذ من حيث الحكم الذي اصبح  
مبرماً . او باعتراف المدين امام القضاء . او خارجاً عن القضاء بواسطة كتابة  
بخط يده . . .

لدى الغير على سبيل الوديعة او بحجة أخرى اياً كانت .  
ق ١٦٧٤ لا يستطيع ايجاب حجز الشيء ومنع استعمال الحق  
البتة اذا امكن من وجه آخر (١) تلافي المضرة التي  
تخشى واذا قدم ضمان موافق (٢) لتلافيا

ق ١٦٧٥ ١ . ليعين القاضي بناء على اقتراح الطرفين شخصاً  
أهلاً لا يداع الشيء المحجوز يدعى المستودع (٣)  
واذا تخالف الطرفان فليختار القاضي المستودع من  
قبل الوظيفة .

٢ . الشخص المستودع يجب عليه ان يحرص على  
الشيء وعلى حفظه وصيانته حرصه على الاشياء خاصته  
وعليه ان يرده بعد ذلك الى من اوجب القاضي رده  
اليه مع كل الدعوى (٤) .

٣ . ليوجب القاضي اجرة موافقة للشخص  
المستودع اذا طلبها .

---

(١) بالتعويض من المضرة برد شيء من جنس الشيء المفقود او رد  
ثمنه كقائه .

(٢) ان يسلم تسامياً ولا يكفي ان يكون تعهداً مكتوباً او شفاهياً  
مثلاً ان تودع لدى كاتب العدل كمية من الدراهم . . .

(٣) الذي اودع المال او استودعه وهو المحجوز عنده المال  
(٤) اي جميع البيئات والاوراق التي لها صلة بالمسألة او الدعوى الواقعة  
عليها البحث

## الرأس الثاني

في الفضايح الناشئة عنه ببلوغ عمل جديده وعنه ضرر غير ناجز

- ق ١٦٧٦ . ١ . من خشي ضرراً قد يغشاه (١) في ما له (٢) بسبب عمل جديد (٣) يستطيع ان يبلغه الى القاضي كي يقف العمل ريثما تحدد حقوق الطرفين بحكم القاضي (٤) . ٢ . من أبلغ النهي عن العمل وجب عليه ان يمتنع عنه في الحال لكن يستطيع (٥) ان يطلب من

- 
- (١) ينبغي ان تكون المضرّة في المستقبل لان التعويض من المضرّة التي حصلت يوجد تجاهها « القضية بسبب الضرر الواقع » وهذا محله ايّ كانت المضرّة وان صغيرة لانه لما كان المدعي مالكاماً ما له آمناً كان له الا يشوشه احد في ذلك بقوته الخاصة ولو يسيراً . بيد ان العمل الجديد يشوشه .
- (٢) مثلاً بيته الذي يمنع عنه النور والهواء بسبب بناية جديدة مجاورة ترفع جدرانها فوق جدران البيت المشار اليه . او حقله يمنع عنه الماء بسبب عمل جديد يصطنع في ارض تجاوره .
- (٣) مادي او ادبي . قال الكردينال لاغا « يدعى في الحق القانوني عملاً جديداً كل عمل ايّ كان او كل تأسيس تقوي يقام او ما يغير في حالته الاولى »
- (٤) هذا هو الغرض الذي يطلب في الحال والى حين في هذه القضية التي يكفي للحصول عليها بيان خشية المضرّة ببرهان معقول .
- (٥) هذا اللفظ يبين ان القاضي ليس عليه ان يولي الشارع في عمل جديد مواصلة عمله ولو اتى بتعهد موافق ضامناً اعادّة الامور الى حالتها السابقة «لانه لئن

القاضي مواصلته (العمل) على شرط ان يعطي ضماناً  
كافياً انه يرد كل شيء الى أصله (الى حالته الاولى)  
اذا خرج في اخر الامر من المحاکمة مغلوباً .

٣ . من أبلغ عملاً جديداً فليضرب له شهران  
لاثبات حقه (١) ولسبب عادل وضروري يمكن القاضي  
مدهما أو قصرهما بعد سماع اقوال الطرفين .

ق ١٦٧٧ اذا تغير العمل القديم تغيراً كبيراً فليمكن نفس  
الحق المقرر في القانون ١٦٧٦ بالنظر الى العمل الجديد .

ق ١٦٧٨ من هاله ان يغشاه ضرر قريب عظيم (٢) في  
ماله (٣) من جراء بناية للغير متداعية أو من جراء  
شجرة أو شيء اخر اياً كان (٤) وجبت له قضية تدعى

---

تستمر الحقوق سالمة غير مثلمة خير من ان تطلب معالجتها بعد ان كُلمت  
الدعوى

(١) الحق في منع العمل الجديد . وعليه ان يثبت بالادلة الشرعية وخاصة  
انه من الثابت انه سيلحق الضرر بشيء من الاشياء خاصة من جراء العمل  
الجديد وان هذا الضرر هو من الظلم وانه لذلك يجب اتقاؤه .

(٢) لان الخصم يملك ما له آمناً والحق الطبيعي يمنع من ان يشوش فيه اي  
ان يكره على تغيير شيء في ماله . الا اذا أثبت انه لا يخشى ان يحصل عنها  
ضرر عظيم للغير . « لان الضرر الخفيف الذي لا يُذكر لا يعنى به الشارع »

(٣) بحجة اولى اذا كان يخشى وقوع الضرر العظيم على شخصه او على  
اشخاص من هم تحت عنايته ورقابته .

(٤) او من جراء فعل اياً كان مثلاً اذاعة كتابه من الكتابات . . .

« القضية من حيث الضرر الغير الناجز » بها يطلب  
ابعاد الخطر أو ضمناً (١) يمنع الضرر أو بتعويضه منه  
اذا وقع .

## الرأس الثالث

في القضاء بسبب بطلان الرفع

ق ١٦٧٩ اذا كان الفعل او العقد باطلا بقوة التاموس وجبت ،  
لمن عناه الامر ، قضية الغرض منها ادراك التصريح  
ببطلانها من لدن القاضي .

ق ١٦٨٠ ١ . لا يكون الفعل باطلا الا اذا خلا مما يقوم به  
جوهر الفعل نفسه (٢) او اذا لم توجد فيه الصيغ

(١) من يبعد الخطر او يضمن منع الضرر او التعويض منه ؟ هو الذي  
يخشى ذلك منه وعليه منحت هذه القضية .

(٢) اي اذا لم يكن في الفعل ما يكون جوهره بقوة حق الطبيعة .  
والامور التي بها يقوم جوهر الفعل بقوة حق الطبيعة هي ا كون الشخص  
اهلا لوضع الفعل بقوة حق الطبيعة وغير اهل لذلك بقوة الحق البيمي . مثلا  
الافعال التي تقتضي ولاية وقد اتاها من لا ولاية له : او الافعال التي يأتيها  
صاحب الولاية تجاه من لا ولاية له عليهم . او افعال القاضي الذي يستعمل  
ولايته المألوفة قبل الذين هم خارجون عن سلطانه ولو عرضاً بسبب الاقامة او  
بسبب الموضوع . . . او كأفعال القاضي الذي يد ولايته المألوفة الى اشخاص

والشرائط (١) التي تقضي القوانين المقدسة بوجودها  
تحت عقاب البطلان (٢)

٢ . ان بطلان الفعل لا يوجب بطلان ما تقدمه او  
تلاه من الافعال اذا لم تكن متصلة به اتصالاً لازماً.

ق ١٦٨١ من وضع فعلاً مبلياً بداء البطلان وجب عليه (٣)

ان يعرض الطرف المتأذي من الاضرار (٤) والنفقات (٥)

ق ١٦٨٢ لا يستطيع (٦) القاضي التصريح ببطلان الفعل

او اشياء هم خارجون عن ولايته وسلطانه . او كالقاضي المفوض اليه الامر  
تفويضاً اذا تجاوز حدود مهمته . انظر البقية في مؤلف نوفال صفحة ٢١٦

(١) اعني تلك الامور التي هي من حيث حق الطبيعة عرضية للفعل الموضوع  
او الذي سيوضع من قبل من هو اهل لوضعه بقوة الناموس الطبيعي وغير اهل  
لوضعه بقوة الناموس البيعي . الكتابة مثلاً في العقود .

(٢) اذا لم يكن موجوداً هذا القيد : « تحت عقاب البطلان » فالفعل وان  
نهي عنه يكون صحيحاً بقوة الحق القانوني اذا كان صحيحاً بقوة الحق الطبيعي  
اي اذا لم يكن فيه خلل جوهرى

(٣) ولو نشأ البطلان عن غير تعمد . لانه من كان سبباً لمضرة . ولو لم  
تكن مختارة وجب عليه ان يعرض عنها من اصابته .

(٤) الناشئة عن بطلان الفعل .

(٥) حتى النفقات التي كانت ضرورية في القضاء لاعلان بطلان الفعل .

(٦) لا يمكنه ذلك متى كان صدد الكلام في مطاحة شخص فرد لا تتناول الخير  
العام . لان الشخص والحالة هذه له ان يتخلى عن حقه . مثلاً اذا لم يدع الى  
القضاء وحضر من تلقاؤه ذاته . اذا قبل الطرفان حكماً ليس فيه اسباب الحكم .

من قبل الوظيفة الا اذا كان ذلك (١) مناطاً بالخير العام  
او كان صدد الكلام في الفقراء او الغير البالغين او  
سواهم ممن يحصيهم الشرع بين الغير البالغين .

ق ١٦٨٣ القاضي الادنى لا يستطيع ان ينظر في امر التأيد (٢)  
الذي علقه الخبر الروماني على فعل من الافعال او صك  
من الصكوك اذا لم يفوض اليه الكرسي الرسولي ذلك  
من قبل .

---

(١) مثلاً اذا حامى الزواج لم يحضر قضية من حيث صحة الزواج او  
عدم صحته .

(٢) التأيد او التثبيت الرسولي « Confirmatio » يكون اما بصورة  
عامة « in forma communi » وهو ما يؤيد الفعل الصحيح تأييداً اوفى  
لكنه لا يزيد على قوته الذاتية شيئاً فاذا كان الفعل باطلاً استمر باطلاً مع وجود  
التأيد الرسولي . واما بصورة خاصة « in forma specifica » ومحلها فيما اذا  
ايد الفعل تأييداً يزيل من الفعل خلله الذاتي ويجب ان يكون المؤيد قادراً  
على ازالته وان لا يفرض كونه يابى ازالته . فيجعل والحالة هذه الفعل الباطل  
صحيحاً بقوة تأييده بصورة خاصة .

## الراس الرابع

في انقضاء النافذة وفي اعادة الاثبات

الى ما نراها الاولى (١)

ق ١٦٨٤ . ١ . ان احد دفعه الخوف الشديد الموقع ظلماً او احاط به الخداع حتى وضع فعلاً او عقد عقداً ليس هو باطلا بقوة الناموس فيمكنه بعد اثبات الخوف او الخداع ان يحصل على نقض الفعل او العقد باقامة قضية تدعى « الناقضة »

٢ . القضية نفسها يمكنه اقامتها في خلال سنتين من عانى بسبب العقد ضرراً شديداً يفوق نصف الضرر الناشئ عن الخطأ .

ق ١٦٨٥ هذه القضية يمكن ان تقام :

١ . على من اوقع الخوف او ارتكب الخداع وان لم يأت ذلك في سبيل مصلحته بل في سبيل مصلحة سواه .  
٢ . على من كان مستولياً بضمير فاسد او بضمير صحيح ايضاً على الاشياء المأخوذة بطريق الخوف او

(١) « De actionibus rescissoriis et de restitutione in integrum »



الخداع، وانما ثمستولي هذا حق مطالبة من شاء واراد اياً  
 كان بما كهُ « jure regressus » حتى الوصول الى نفس  
 من اوقع الخوف او اتى الخداع .

ق ١٦٨٦ اذا الح من اوقع الخوف او اتى الخداع في طلب  
 انفاذ الفعل او العقد وجب للطرف المتأذي او الخدوع  
 تقديم اعتراض الخوف او الخداع .

ق ١٦٨٧ ١ . إن لغير البالغين والمتمتعين بحق الغير البالغين  
 الذين تأذوا تأذياً شديداً ولورثتهم ولخلفائهم في سبيل  
 اعاضتهم من الاذية اللاحقة بهم ، بسبب امر او فعل  
 صحيح وانما هو قابل للنقض ، ما خلا الوسائل الاخرى  
 المألوفة ( الشرعية ) ، الوسيلة الغير المألوفة القائمة برد  
 الشيء الى اصله .

٢ . هذه النعمة يُمنحها ايضاً البالغون الذين تنقصهم  
 القضية الناقضة او وسيلة اخرى مألوفة ( من وسائل  
 الشرع ) على شرط ان يثبتوا ان هناك سبباً عادلاً وان  
 الاذية تبعثها غير واقعة عليهم .

ق ١٦٨٨ ١ . رد الشيء الى اصله يجب ان يطلب من  
 القاضي المألوف صاحب الصلاحية بالنظر الى من الدعوى  
 عليه في اثناء اربع سنين يحسبن منذ بلوغ الغير البالغين  
 الرشد اذا كان صدد الكلام فيهم ومن يوم وقع الاذى

وزال المانع اذا كان الكلام في الراشدين او الاشخاص  
المعنويين .

٢٠٢ . نعمة رد الشيء الى اصله يستطيع القاضي  
منعها الغير البالغين او المتمتعين بحق الغير البالغين من  
قبل الوظيفة ايضاً بعد سماع قول المدعي العام او  
بناء على طلبه .

ق ١٦٨٩ رد الشيء الى اصله يجعل الامور كلها تعاد الى  
قديمها اي ترجع الى الحالة الاولى التي كانت فيها قبل  
وقوع الاذى مع رعاية الحقوق التي احرزها الغير بضمير  
صالح قبل التماس الرد سالمة .



# الرأس الخامس

في المطالب او الفضايا المباركة (١)

ق ١٦٩٠ . ١ . القضية (٢) التي يقيّمها المدعى عليه (٣) امام

(١) يكفي ان ينفى المدعى عليه ما يدعيه المدعي دون ان يكون عليه ان يثبت او يبين حقه المناهض وانما يستطيع مع اعتبار طبيعة المحاكمة ان يقف موقف الفاعل « active » لا المنفعل « passive » فقط في حالين : ١ ان يقدم اعتراضاً اي ان يقدم امرأمن شأنه ان يزيل حق المدعي وطلبه . ٢ ان يطلب لنفسه او يدعي حقاً من الحقوق يعارض به من حق المدعي ويقلل طلبه .  
ففي هذا الموطن تكون مناهضة الحق من قبل المدعي والمدافعة عنه من قبل المدعى عليه مطلبين متبادلين او قضيتين متبادلتين الاولى منها تدعى « conventio » والثانية « reconventio » ومعنى الاولى « الدعوة الى القضاء » ومعنى الثانية « دعوة الى القضاء مثلها » او الطلبان المتبادلان .

(٢) قضية حقة بجزء المعنى وان كانت صادرة على الدوام من جانب المدعى عليه . لان المدعى عليه في هذا الموطن يؤكد او يدعي لنفسه عرضاً « compensatio » وبهذا الوجه يناهض انفاذ قضية المدعي . وهي قضية لها صلة لازمة بقضية المدعي ويعارض بها من طلب المدعي . مثلاً بطرس يطلب ان يسلم الى يده الشيء الذي اشتراه وبولس يطلب ان يوفى دينه ويؤدى اليه .

(٣) لا يمكن المدعي ان يقيم مثل هذه القضية البتة بل هذا حق المدعى عليه وحده .

القاضي الواحد في المحاكمة الواحدة على المدعي (١) ازالة  
او تقبلا لطلبه (٢) تسمى «reconvention» (اي متبادلة)

٢ . مبادلة المبادلة غير مقبولة (٣)

ق ١٦٩١ القضية المتبادلة يمكن ان تكون في جميع الدعاوى  
الحقوقية (٤) ما خلا دعاوى النصب (٥) اما في الدعاوى  
الجزائية فلا تقبل (٦) الا بمقتضى نص القانون  
٢٢١٨ بند ٣ (٧)

ق ١٦٩٢ ينبغي ان تعرض (القضية المتبادلة) على القاضي

(١) اياً كان .

(٢) اذا كان العوض كاملاً ازيل طلب المدعي واذا كان غير كامل تذل  
طلب المدعي .

(٣) لان الدعوى تصبح معقدة يصعب حلها .

(٤) ولو لم يكن هناك صلة تجمع تلك الدعاوى ومع ذلك فالتعويض  
الذي هو الغرض من هذه القضية الثابتة يجعل الدعويين متصلين بالواحدة بالآخرى .

(٥) لان الرغبة في المغصوب توجب ان يكون غير ذلك .

(٦) لان سلامة المدعى عليه من التهمة لا تقوم ببيان ذنوب خصمه بل  
ببيان براءته ولو بتفنيده التهمة التي رمي بها .

(٧) القانون ٢٢١٨ بند ٣ يقضي بقبول قضية المدعى عليه تجاه قضية  
المدعي في الدعوى الجزائية المتعلقة بالشتائم «mutua injuria compensatur»

الذي اقيمت امامه (١) الدعوى الاصلية وان كان مفوضا اليه النظر في دعوى واحدة فقط او كان من وجه آخر غير صالح للقضاء (٢) الا اذا كان عدم صلاحيته مطلقاً.

## الرأس السادس

في فضايا او وسائل التصرف

ق ١٦٩٣ من (٣) كان حاصلها على حجة مشروعة (٤) لاحتراز التصرف بشي من الاشياء (٥) او لادراك حق من

(١) بناء عليه فاذا كان جواب المدعى عليه على طلب المدعي تقديم «دعوى تعويضية» «actio compensativa» يجب ان ينظر فيها قاض آخر فلا يكون هناك قضية متبادلة «reconventio» ولا عبرة لما اتاه قبل نهاية الدعوى الاصلية. والدعوى الاصلية هي التي قدمت اولاً ومباشرة الى القضاء. (ق ١٦٣٢).  
(٢) وعدم الصلاحية يجب ان يكون اضافياً ومن كان غير صالح صلاحاً اضافياً يعطى الولاية في هذا الموطن او تمد ولايته الى ما لا ولاية له فيه بقوة هذا القانون بارادة الشارع واضعه.

(٣) ايأ كان على شرط ان يكون اهلاً للتصرف بالملك والمقازاة.  
(٤) اي على سبب معقول وقضائي تستند اليه القضية. مثلاً صك الرصية في قضايا الارث.

(٥) شي. من الاشياء الجسدية ايأ كان وتجاه الجميع ايأ كانوا ممن عليهم واجب صريح او مضمحل برد الشي. مثلاً تملك ارث لم يحصل عليه ويطلب ان يمكنه منه تجاه من يملكه بما هو وارث لانه يعتبر نفسه وارثاً او بما هو قابض عليه لانه يعلم ان هذا الشي هو خاصته.

الحقوق (١) يستطيع ان يطلب ان يمكن (٢) من التصرف بهذا الشيء، او من استعمال هذا الحق .

ق ١٦٩٤ ليس التصرف (٣) فقط بل امساك الشيء (٤) ايضاً يولي قضية او اعتراضاً من قضايا او اعتراضات التصرف (بالمالك) بمقتضى نصوص القوانين الالية :

ق ١٦٩٥ ١ . من استمر سنة كاملة متصرفاً بالشيء (٥) او مستعملاً الحق اذا قاسى عتناً (٦) في سبيل استبقائه تصرفه او استعماله وجبت له قضية استبقائه التصرف .  
٢ . هذه القضية لا تقبل الا في خلال سنة منذ

(١) مثلاً حق الانتفاع من حقل من الحقول او حق مساكنة الزوج وزوجه .

(٢) تمكيناً واقعاً بتسليم الشيء، او بادارة الوظيفة او باستعمال الحق .

(٣) اي التصرف الذي يكون مؤيداً بحجة مشروعة معترف بها في الشريعة الوضعية .

(٤) التصرف الذي لا تؤيده حجة مشروعة او حبس الشيء باليد .

(٥) من الاشياء او الاموال الثابتة لان التصرف بالاشياء المتقلة اذا ضاعت او سرقت زال بضياعها او سرقتها .

(٦) يجب ان يكون هذا العنت بحيث يمنع المتصرف بملكه بالملك من استبقائه تصرفه في يده آمناً . ونعني هنا العنت الذي يجعل التصرف قلقاً مشروطاً لا القوة المادية التي تنزع التصرف عنوة من يد المتصرف .

فالتصرف سنة كاملة واحتمال العنت احتمالاً لا يتجاوز السنة (ق ١٦٩٥ بند ٢) يولفان جميعاً الحجة المشروعة لاقامة قضية استبقائه التصرف .

وقوع (١) العنت على صاحب العنت (٢) كي  
يكف (٣) عن عنته .

ق ١٦٩٦ . ١ . من كان متصرفاً قسراً (٤) او خفية (٥) او

(١) اي منذ بدائة العنت والعلم به . فاذا اذا احتمل احد العنت سنة  
كاملة واراد بعد ذلك ان يقيم قضية لاجل استبقاء التصرف فلا تسمع دعواه  
هذه بل يكون له حق اقامة « قضية تملك » والفرق بين القضيتين ظاهر لانه في  
قضية استبقاء التصرف لا يجب الاثبات التصرف . اما « في قضية التملك »  
فيجب اثبات حق الملك . واثبات التصرف من اهون الامور واثبات حق الملك  
من اصعبها .

(٢) الذي اتى بالعنت إما بذاته واما بواسطة الغير . واما بالفعل والكلام  
لابلالكلام فقط شأن يفتري على المتصرف بالملك .

(٣) هذا هو الغرض الوحيد من هذه القضية . هذه هي الثمرة الوحيدة من  
الحكم فيها وهي وضع حد لعنت العانت بحيث اذا كان التصرف ظالماً  
فالحكم لا يزيل هذا الظلم بل يظل الحكم ظالماً رغم الحكم باستبقاء  
التصرف .

(٤) يتصرف عنوة اي بالقوة من احرز التصرف او شبه التصرف بالعنف  
« violentia » الذي يدعى في الحق القانوني « spoliium » اي الغصب  
او الاعتصاب . والعنف او الغصب لا يباشر بالقوة المادية فقط بل بالقوة الادبية  
ايضا على شرط ان تكون هذه القوة الادبية لا يستطيع ردها او معارضتها او  
ان الذي اوقعها لا يمكن ان يقاوم . هكذا فالقاضي « الذي اخرج حكماً  
ظلمه بين » يقال فيه كونه ارتكب او اتى اغتصاباً « ( الكردينال لاغا )  
كذا قل عن الرئيس الذي يوقع عقاباً شديداً مع اعراضه عن نظام الحق والشرع  
(٥) يتصرف خلسة من باشر تصرفه خفية عن رب الملك لئلا يمنع عن  
ذلك .

على سبيل العارية (١) يستطيع هو ايضاً ان يقيم قضية لاجل استبقاء التصرف على مقلقه اياً كان (٢) لكن لا على الشخص الذي سلبه الشيء قسراً او خفية او قبله منه على سبيل العارية .

٢ . في الدعاوى التي تتعلق بالخير العام (٣) للمدعي العام حق تقديم اعتراض خلل التملك على الذي تملك قسراً او خفية وعلى سبيل العارية .

ق ١٦٩٧ ١ . اذا وقع بين اثنين (٤) نزاع (٥) على اي منهما المتصرف فيجب ان يؤثر في التصرف من باشر في خلال سنة افعال تصرف او فر (٦)

(١) يتصرف تصرفاً فاسداً من ابى ان يرد الشيء الذي اعطيه « يستعمله ما دام من اعطاه محتلاً ذلك » ( لاغا ) .

(٢) اذا كان المتصرف عنوة و خلسة وعلى سبيل العارية ظالماً فلا ينبغي ذلك كون مقلقه في تملكه ظالماً هو ايضاً . لانه من الانصاف ومن مصلحة الدولة جميعاً ان يردع من يشوشون نظام المجتمع الانساني .

(٣) مثلاً اذا وضع احد يده بغير حق على ملك الكنيسة .

(٤) لم يتصرف احدهما بالقوة والاختلاس وعلى سبيل العارية

(٥) خلافه يدعي كل منهما كونه هو المتصرف لانه استمر سنة كاملة في امساك الشيء او في استعمال الحق .

(٦) بذلك دليل على ان الاتباتات في قضايا التصرف تحوم مباشرة حول الواقع او الافعال لا حول عدل الواقع او الحجج المشروعة لهذه الافعال



واوفى (١)

٢٠ في حال الشك (٢) ليول القاضي كلا الطرفين (٣) التصرف كاملاً غير متجزء (٤)

٣٠ اذا كانت طبيعة الشيء او الحق (٥) او اخطار النزاع والحصام لا يتحمل ان يولي المتداعين التصرف كاملاً غير متجزء « Pro indiviso » في اثنا رؤية الدعوى (٦)

(١) اي ذلك التي لها معنى اصرح من حيث التصرف مثلاً اذا اثبت احد كونه متصرفاً بارض لانه دفع الرسوم التي عليها فيفضل على الذي اثبت تصرفه بالارض نفسها لانه استغل ثمارها .

(٢) اي عندما يثبت كل من الفريقين اثباتاً متكافئاً « انه باشر في خلال سنة افعلاً او فر واوفى »

(٣) ولا عبرة بمن هو الذي قدم القضية والتمس المقاضاة . لان القانون الحاضر لا يفرق بين المدعي والمدعى عليه في ذلك كما كان يجري قبل الدستور القانوني الحديث .

(٤) اي يجزأ استعمال الشيء ويبقى الشيء غير متجزء . مثال ذلك انه اذا اثبت المستثمران اثباتاً متوازياً فيوذن لهما ان يجنيا الثمار مناوبة او ان الثمار تعطى كليهما شطرين متكافئين .

(٥) اذا كان الكلام في وظيفة كمنسية لا يستطيع ان يتصرف اثنان تصرفاً كاملاً غير متجزء .

(٦) يدلنا ذلك على ان الحكم في قضية « التصرف » لا ينشئ من حيث هو هو اثرأ باقياً بل معلوله الى حين فقط . وقلنا من حيث هو هو لان من يعنيه الامر اذا لم يباشر قضية الملك فيمكن الحكم الذي خص التصرف باحد الطرفين او بكليهما ان يولد حق الملك ويصبح اثره باقياً بعد مرور الزمان المقتضى بموجب القوانين المقدسة .

فليأمره القاضي بان يحجز الشيء لدى مستودع  
او بان يوقف استعمال الحق « quasi possessio » حتى  
دعوى الملك « judicium petitorium »

ق ١٦٩٨ . ١ . من (١) سلب قسراً (٢) او خفية (٣) بوجه من  
الوجوه (٤) التصرف بالشيء او استعمال الحق (٥) كان  
له على صاحب النصب (٦) (الغاصب) او على ممسك  
الشيء ايأ كان قضية استرداد التصرف « او قضية الغصب  
او اعتراض النصب (٧)

٢ . هذه القضية لا تقبل وقد انقضت سنة بعد ان  
درى بالامر من كان معصوباً . اما الاعتراض فدائم لا  
يزول (٨)

- 
- (١) ايأ كان المتصرف المساوب تصرفه وان متصرفاً من وجه الظلم .
  - (٢) بالقوة المادية او الادبية مثلاً بوعيد شديد او بحكم قضائي او باوامر قاطعة فاصلة .
  - (٣) خفية عن صاحب التصرف او عن كل من يريد ان يمنع ما كان من اغتصابه .
  - (٤) هذا اللفظ يعني ما قدمناه شرحاً للفظتين « عنوة وخفية »
  - (٥) الاشياء والحقوق ايأ كانت وهي موضوع القضية والاعتراض المتعلقين « بالنصب »
  - (٦) الامر والمنفذ والمعاونون على اتمام الغصب .
  - (٧) ولو كان ممسكاً الشيء بنية سليمة .
  - (٨) هل يمكن او يجب تقديم قضية الغصب واعتراض الغصب من باب الوظيفة ؟ يستطاع ويجب تقديمها بوجه الاجمال بناء على طلب صاحب الشأن

ق ١٦٩٩ . ١ . المصوب المعترض على الغاصب والمثبت  
الغصب لا يلزمه الجواب الا اذا رد اليه قبل ذلك ما  
كان من تصرفه .

٢ . المصوب لا يجب عليه ان يثبت ليرد اليه تصرفه  
الا الغصب بنفسه دون سواه (١)

٣ . لكن اذا كان في رد الشيء او رد استعمال  
الحق خطر من الاخطار (٢) مثلاً خطر القسوة اذا  
طلب الرجل ازاء امرأته رد الحياة الزوجية فليقرر  
القاضي بناء على طلب الفريق او المدعي العام بحسب  
اختلاف قرائن الاشخاص والدعاوى إما وقوف الرد  
واما ايداع الشيء او الشخص لدى الشخص المستودع  
ريثاً تفصل دعوى الملك الاساسية .

---

في المسألة فقط بحيث اذا رضي المصوب بالغصب او انه لم يطلب الرد في الحال  
فلا يفرض ذلك . لكن اذا كان ثم خطر لارتكاب الخطيئة « فيستطيع  
القاضي ان يقضي بالرد لمن يطلبه اتقاء خطر الخطيئة » .

(١) اي يجب ان يثبت كونه كان متصرفاً وكونه سلب هذا التصرف  
(٢) من حيث الجسد او من حيث النفس او من حيث الاجفاف بحق اولى .  
المثل على الاول في نفس هذا القانون معاملة الرجل السيئة الشديدة لوجهه .  
ومثل الثاني فيما اذا طلب الزوج ان يعاد اليه زوجه الذي انفصل عنه من تلقا .  
نفسه وقدم مانعاً مبطلاً سبباً لهذا الانفصال . ففي هذا الموطن يكون الرد وسيلة  
لارتكاب الخطيئة . اما الثالث اي الاضرار بحق اولى فيكون خطره موجوداً

## ق ١٧٠٠ المحاكمات المتعلقة بالتصرف يجب إنهاؤها بعد ان

كلما خشي ان يكون من وراء الرد معثرة او مضرة للخير العام جسيمة او انفى  
لا يعارض عنه لفرد من الناس اياً كان .

ويجدر بنا ان نأتي هنا ببعض ايضاحات شرحاً لسائر فقرات هذا القانون  
فتقول :

اولاً لنفرض كون الزوج الذي سلب الحياة الزوجية بانطلاق زوجه عنه  
يطلب ردها اليه وكون الزوج المنطلق يرفض ذلك مقدماً مانعاً مطلقاً  
لرفضه . ١ فاذا كان المانع علنياً مشهوراً (ق ١٩٩٠) فلا يوجب الرد بصل  
يتقض الزواج المقرر ويصرح ببطلان الزواج المكمل . لانه في الاشياء العلنية  
المشهورة لا حاجة الى الاثبات والى روية الدعوى روية تكون قضائية بمصر  
المعنى ٢ اذا كان المانع خفياً وقدم وظهر مشكوكاً فيه فليوجب في الحال  
الرد من حيث السكنى وسائر ضروب الكرامة الزوجية لا من حيث المضجع  
لانه ما دام الشك قائماً فالرد يجعل كلا الزوجين في خطر الخطيئة بوجه اكيد لا  
ريب فيه . ٣ اذا قدم المانع المبطل الخفي وهو ثابت لكن الاثبات ليست  
مهينة حاضرة فيفرض الرد من حيث السكنى والمضجع اذا كان الزواج مكماً  
ومن حيث السكنى فقط اذا كان مقوراً واذا كانت الاثبات مهينة  
حاضرة فيشرع في الحال في روية الدعوى من حيث اساس المادة ويوقف الرد  
الى ان تفصل .

ثانياً : لنفرض كون الزوج الذي يدعي كونه مغبوباً يطلب رد المغبوب  
والزوج المنفصل يرفض ذلك مقدماً زناً الطالب سبباً لرفضه : ١ اذا كان  
الزنا مشهوراً فلا يمنح الرد لان الزاني المشهور امره يرم بذلك الحقوق الزوجية  
٢ اذا لم يكن الزنا مشهوراً يجب ان يمنح الرد « قبل ان ينظر في الاثبات من  
حيث الزنا ولو قدمت في الحال » لان ليس هناك خطر لارتكاب الخطيئة .

يُدعى اليها الخصم (١) فقط في قضايا « الاستبقاء او  
الاسترداد » او قضايا « الاحراز » فيدعى اليها جميع من  
لهم صلة بها .



## الرأس السابع

في زوال النضابا

ق ١٧٠١ في الامور الحقوقية تزول القضايا (٢) سواء كانت  
عينية (٣) او شخصية بمرور الزمان بمقتضى القوانين

---

(١) هو الذي اوقع التشويش في قضية الاستبقاء « وهو الغاصب او بمسك  
الشيء في قضية الاسترداد » .

(٢) تزول بمرور الزمان جميع القضايا ما عدا قضايا الاحوال الشخصية وما  
عدا القضايا من « حيث بطلان الحكم » فهذه يمكن تقديمها في خلال ثلاثين  
سنة (ق ١٧٩٣ بند ٢) ٢ القضايا من حيث اعادة الامور الى حالتها الاولى  
التي كانت عليها قبل اقامة الدعوى فهذه يمكن اقامتها في خلال اربعين سنة (ق  
١٦٨٨) وسوى ذلك . .

(٣) ونعني بالقضايا العينية ما يقع على الشيء « reales »

١٥٠٨-١٥١٢ (١) اما قضايا الاحوال الشخصية (٢) فلا  
تroll البتة.

ق ١٧٠٢ كل (٣) قضية جزائية (٤)

(١) الكنيسة ترى ما تقرره الشرائع المدنية المحلية من حيث مرور  
الزمان (ق ١٥٠٨) ما خلا بعض بنود ١٠ ما هو مذكور في القانون ١٥٠٦  
وهذا مطلق . ٢ ما في القانون ١٥١٠ مستثنى استثناءً اضافياً . ٣ الاشياء  
الشمينة والحقوق . فهذه اذا كانت خاصة الكنيسة الرومانية فيمر عليها الزمان  
بعدها مائة سنة . و١ كان منها مختصاً بشخص آخر معنوي كنسي فبعد مرور  
ثلاثين سنة . ٤ لا قيمة لمرور الزمان اذا لم يكن مشفوعاً بالضيم السليم ما  
دام التصرف قائماً (ق ١٥١٢)

(٢) مثلاً القضايا من حيث التصريح ببطلان الزواج . فهذه تبقى  
مفتوحة الى ان يموت احد الزوجين . فبعد موت احدهما فلا سبيل الى اقامة  
قضية بهذا الشأن . اما القضايا من حيث عدم صحة النذر او الدرجة المقدسة  
فقد كانت مدتها خمس سنوات مع حق طلب اعادة الشيء الى الحالة الاولى بعد  
مرور السنين الخمس اما الان فقد انقضى هذا التحديد او السنوات الخمس واصبحت  
امثال هذه القضايا دائماً لا تزول البتة .

(٣) لم يكن ذلك من قبل بموجب الحق القديم لان بعض الجرائم تقتل  
الوالدين والبدعة والشقاق والسيمونيا لم يكن زمان ليمر عليها فن اتوها كان  
يمكن اقامة الدعوى عليهم ما داموا في الحياة .

(٤) يبحر المعنى اي تلك القضية التي هي حق شكوى الجاني او ملاحقة  
الجريمة في التضا . طلباً لفرض العقوبة عليها او للتصريح بكون الجاني ناشئاً في  
تلك العقوبة . وهذه القضية تختلف عن الحقوقية وعن الجزائية نفسها بما هي  
جزائية فقط . فبعد اعلان دستور الحق الحديث لم يبق لكل من افراد الشعب

نزول (١) بموت المدعى عليه (٢) (الجاني) وباغتفار  
السلطة الشرعية (٣) وبمزور الزمان المفيد (٤) لاجل  
اقامة القضية الجزائية .

ق ١٧٠٣ مع بقاء منطوق القانون ١٥٥٥ بند ١ في الجرائم  
المحفوظ النظر فيها لمجمع سنتوفيش المقدس (٥) سالماً

حق اقامة الدعوى الجزائية باعتبار كونه مدعياً طلباً للحصول على الحكم غير  
انه يبقى لكل من المؤمن ان يبلغ الجريمة الى صاحب السلطة والصلاحية .

(١) لمجرد الفعل . ولم يبق هناك حاجة الى ان يقدم الجاني اعتراض  
« الاعتقار » او « مرور الزمان » كما كان ذلك يجري بموجب الحق القديم .  
كما انه لم يبق حق للقاضي في ان يبحث من حيث الجاني لاقامة الدعوى الجزائية  
وايقاع العقوبة به ولكن له ذلك من حيث فرض الوسائل الغير العقابية (ق  
٢٢٢٢ بند ٢)

(٢) لان بالقضية الجزائية يطلب عقاب الجاني نفسه لا ورثته . بيد انه اذا  
لجم عن جريمة من الجرائم دعوى حقوقية التماساً للتعويض فهذه تلي الورثة ايضاً .  
(٣) اي كل من يستطيع ان يعني من الشريعة من حيث العقوبة المعلقة على  
الشريعة . (٢٢٤٦ بند ٢) وهنا يجدر ان نقول ان الدعوى الجزائية وان  
زالت لا تروى الدعوى الحقوقية التي قد تكون ناجمة عن الجناية او الجريمة في  
سبيل طلب التعويض .

(٤) اي الزمان الذي في اثنائه لم يكن مانع لا من حيث الشرع ولا من  
حيث الواقع يمنع تقديم الدعوى .

(٥) لهذا المجمع قواعد واصول خاصة يعمل بها من حيث طول مدة  
القضية الجزائية والجنائية .

الزمان المفيد لاقامة القضية الجزائية هو ثلاث سنين الا اذا كان صدد الكلام :

١ بقضية الشتائم (١) فهي تزول (القضية) بانقضاء سنة واحدة

٢ بقضية من قضايا الجرائم المعينة (٢) المخالفة للوصيتين الالهيتين السادسة والسابعة فانها تزول بانقضاء خمس سنين .

٣ بقضايا السيمونيا او القتل فالقضية الجزائية فيها تدوم عشر سنين .

ق ١٧٠٤ اذا زالت القضية بمرور الزمان (٣) :

١ فلا تزول لذلك القضية الحقوقية التي قد تكون ناشئة عن جريمة من الجرائم وغرضها تعويض الاضرار (٤)

---

(١) الشتيمة بجزر المعنى هي مس شرف الشخص او الوضع من كرامته واسمه الطيب امام الغير بالقول والعمل او الكتابة .

(٢) اي مقرونة بصفة اخرى او بضرب اخر من الجرائم مثلاً الخطف ارادة اشباع الشهوة .

(٣) لو شاء الشارع لشمّل القضية الحقوقية بمرور الزمان دون ان يمس ذلك الحق الطبيعي . لكنه لم يفعل فوجب ان يبين ذلك في قانون خاص .

(٤) لو حتم الحق المدني بكون القضية من حيث الزنا المرتكب غصباً تدوم في سبيل طلب العطل والضرر عشر سنين فتدوم ايضاً خمس سنوات اخرى بعد مرور الزمان على القضية الجزائية التي غايتها طلب القصاص .



٢ الرئيس المؤلف يستطيع مع ذلك ان يستعمل  
الادوية المنصوص عليها في القانون ٢٢٢٢ بند ٢

ق ١٧٠٥ . ١ . مرور الزمان في الدعاوى الحقوقية يبدأ  
ساعة امكن (١) اقامة القضية اقامة مشروعة وفي  
الدعاوى الجزائية يوم ارتكاب الجريمة (٢) .

٢ . اذا كان للجريمة ما يدعى سلسلة متصلة  
متعاقبة (٣) فلا يبدأ مرور الزمان الا من اليوم الذي  
انقطعت فيه سلسلة الجريمة (٤)

٣ . في الجريمة المألوفة (٥) او المتكررة (٦) لا

---

(١) لانه لم يكن مانع من حيث الحق ومن حيث الواقع او زال المانع  
من الوجهين اذا كان ثم مانع من قبل من حيث الحق لان الكنيسة مثلاً كان  
لها رئيسها الشرعي من حيث الواقع : اي من حيث الحادث العلني المثبت .  
مثلاً لم تكن حرب او وباء او كائنا وزالا .

(٢) لا فرق هنا بين الجريمة العلنية والسرية . فجهل الجريمة في المدعي  
العام هو حادث خاص فلا يمنع اذاً هذا الجهل من ان يبدأ مرور الزمان من  
يوم ارتكاب الجريمة .

(٣) اذا كانت الجريمة مؤلفة او مكونة من افعال متوالية متعاقبة متصل  
بعضها ببعض كالمسري مثلاً .

(٤) اي انقطعت سلسلة تلك الافعال .

(٥) مجزق شريعة واجدة بعينها خرقاً متكرراً بحيث من اتى ذلك اكتسب  
عادة خرق تلك الشريعة والاثم في ذلك .

(٦) ان ترتكب مراراً تلك الجريمة لكن ذلك لم يوزد الى عادة  
في ارتكابها .

يبدأ مرور الزمان. الا بعد الفعل الاخير . والمسمى  
عليه لاجل فعل ائيم لم يمر عليه الزمان هو مسئول عن  
الافعال السابقة التي تتصل بذلك الفعل نفسه (١) ولو  
كان كل منها بمفرده قد نفاه مرور الزمان .

## الفصل السادس

في تقديم الدعوى

# الرأس الاول

في العريضة التي تقدم فيها الدعوى

ق ١٧٠٦ من شاء ان يدعو احداً الى القضاء وجب عليه ان  
يقدم الى القاضي الصالح للقضاء عريضة بها يبسط موضوع  
الخلاف وتستنجد وظيفة القاضي ادراكاً للحقوق المسطرة  
( في العريضة )

ق ١٧٠٧ ١ . من جهل الكتابة او كان محظوراً عليه شرعاً  
تقديم العريضة امكنه ان يبين طلبه باللسان امام الديوان  
٢ . هكذا في الدعاوى التي يهون النظر فيها ولبس

(١) لان الجريمة الاولى كانت وسيلة الى ارتكاب الثانية او لان الثانية  
ارتكبت اخفاءً للاولى .

لها شأن كبير (١) ويمكن لذلك تصريفها في وقت قصير  
يترك لرأي القاضي ان يقبل الطلب المبين له باللسان ام لا  
٣ . مع ذلك ففي الحالين على القاضي ان يأمر المسجل  
بان يدون بالكتابة الفعل وينبغي ان يُتني على المدعي  
وان يصدق عليه .

ق ١٧٠٨ العريضة التي تدخل بها الدعوى يجب :  
١ ان توضح امام اي من القضاة (٢) تدخل الدعوى  
وما يُطلب (٣) ومن يُطلب (٤)  
٢ ان تبين وان بوجه الاجمال (٥) الى اي حق (٦)  
يستند المدعي لاثبات ما يورد (٧) ويقول (٨)

---

(١) كالدعاوى العارضة (ق ١٨٣٧ وما يليه) وسواها بمقتضى ما يرى القاضي  
(٢) مع ذكر اسمه او ان يعين بصورة كافية الديوان الذي يرأسه .  
(٣) وكم وكيف واين يطالب من الخصم ان يوديه في الدعاوى الحقوقية  
اما في الدعاوى الجزائية فيذكر اي جريمة تنسب الى المدعى عليه . واي عقاب  
يطلب عليه .

(٤) اي على من بما هو واجب عليه ان يوذي او يعطي ما يطلب منه .  
(٥) بعبارة موجزة تحوي المعنى .

(٦) اي سبب يتوسل به . واي اثباتات او الادلة الشرعية اي بايراد  
نصوص الشريعة العامة او الخاصة التي توافق طلبه . او الادلة الواقعية اي  
البيانات الخطية والشهود . لا حاجة الى ان تقدم الاثباتات مع عريضة الطلب  
بل تقدم بعد ذلك .

(٧) الحقوق العامة او الخاصة او القوانين المخصوصة .

(٨) الوقائع البسطة في رواية الحادث والمشار اليها في بسط اسباب الطلب .

٣ ان يوقعها المدعي او وكيله ويذكر فيها اليوم والشهر والسنة والمكان الذي يقطنه المدعي او وكيله او يقولان انها يقيمان به لقبول الاعمال فيه (١)

ق ١٧٠٩ ١ . القاضي او الديوان بعد ان يرى كون المسألة من صلاحيته وكون المدعي له حق الوقوف امام القضاء يجب عليه ان يقبل او يرد العريضة باسرع ما يمكن من الوقت مبيناً اذا ردها علل رده اياها .

٢ . اذا ردت العريضة بقرار القاضي لعيوب يمكن اصلاحها فيستطيع المدعي ان يقدم ثانية الى القاضي نفسه عريضة جديدة مصنوعة كما ينبغي واذا رد القاضي العريضة المعدلة وجب عليه ان يسط اسباب رده الجديد .

٣ . من ردت عريضته وجب له في كل حال ان يرفع في خلال الزمان المفيد الايام العشرة استغاثته (٢) الى

---

(١) يمكن المدعي ان يختار المكان الذي ترسل اليه فيه الاعمال .  
(٢) لا استئنافاً بمحصر المعنى . لان رد العريضة وهو قبل الدعوة الى القضاء ليس من الدعاوى العارضة فهو اذاً ليس دعوى قضائية فلا يفصل بحكم اعدادي بل بقرار يبيد ان الشارع جعل للاستغاثه في هذا الموطن ما للاستئناف من الاثر والجوهر . لانه حتم بان ترفع الى الديوان لا الى الرئيس وبان تسمع المسألة بعد الاستماع لمقدم الدعوى وللمدعي العام وذلك لان رد العريضة او رفض مباشرة العبدل هو من الامور التي تتعلق بالخير العام .

الديوان الاعلى وهذا عليه بعد استماع قول الطرف  
المستغيب والمثلعي العام او حامي الوثاق ان يفصل مسألة  
الرد باسرع ما يمكن .

ق ١٧١٠ اذا انقضى شهر كامل بعد تقديم العريضة ولم يخرج  
القاضي قراراً بقبولها او ردها بمقتضى القانون ١٧٠٩  
فالطرف الذي يهيم الامر يستطيع (١) ان يلح في ان  
يقوم القاضي بواجب وظيفته بحيث اذا ظل القاضي مع  
ذلك ساكتاً فبعد انقضاء خمسة ايام منذ الحاحه يستطيع  
ان يرفع استغاثة الى الرئيس المكاني اذا لم يكن هو  
القاضي (٢) او الى الديوان الاعلى (٣) حتى يكره (٤)  
القاضي على فصل الدعوى او يقام (٥) آخر مكانه  
(ليفصلها)

- 
- (١) الا اذا اراد ان يترك القضية وكان له ذلك .
  - (٢) اي اذا كان رئيس الديوان شخصاً غير شخص المطران .
  - (٣) اذا كان الكلام في ديوان معصوم من ولاية المطران او اذا كان  
المطران هو نفسه القاضي .
  - (٤) يمكن اكرامه على ذلك بواسطة التساديات الكنسية . فاذا اذا  
كان القاضي الذي بسكوته ابي ان يقضي حاتراً الدرجة الاسقفية فالديوان الذي  
يجب رفع الاستغاثة اليه هو ديوان الكرسي الرسولي . وفي الكنيسة المارونية  
مثلاً هو ديوان السيد البطريرك .
  - (٥) ان يقيم الديوان الاعلى نفسه شخصاً آخر او ديواناً آخر لينظر في  
الدعوى ويفصلها .

## الراس الثاني

في الدعوة الى القضاء وفي تبليغ الافعال القضائية (١)

ق ١٧١١ . ١ . بعد قبول (٢) العريضة او الطلب الشفاهي تكون الدعوة الى القضاء او احضار الطرف الاخر .

٢ . اما اذا حضر الفريقان المتداعيان امام القاضي من تلقاء نفسها لمباشرة القضية فلا حاجة الى الدعوة لكن فليبين المسجل في الاعمال كون الفريقين شهدا القضاء من تلقاء نفسها

ق ١٧١٢ . ١ . الدعوة (٣) يتمها (٤) القاضي (٥) وتسطر على

(١) الاشعار بالافعال القضائية هو ابلاغ الافعال القضائية المستقبلية او الماضية يتم بسلطة القاضي الى جميع الاشخاص الذين يهمهم ان يشهدوها او يعرفوها . والدعوة الى القضاء بحسب الحق القانوني : هي فعل مشروع يدعى اولا الشخص ( المدعى عليه ) بامر القاضي الى القضاء والدعوة هذه بحصر المعنى « Citatio » مستمدة من الحق الطبيعي . لان الحق الطبيعي يقضي بان يعرف المدعى عليه طلب المدعي ويدافع عن نفسه ازاء هذا الطلب . فلا حاجة الى الدعوة اذا حضر المدعى عليه من تلقاء نفسه او كان في نادي القضاء او كان الكلام فيها هو من الاحداث العلنية المشهورة بحسب القانون ٢١٩٢ مفره ٢ و ٣ .

(٢) في الدعاوى الجزائية نفسها اذا كانت الجريمة ثابتة (ق ١١٣٩)

(٣) اي القرار الذي به يأمر القاضي المدعى عليه بالحضور الى القضاء .

(٤) يوقعها القاضي بامضائه وتحتم بخاتم الديوان فلا حاجة الى ان يكتبها هو

(٥) او رئيس الديوان اذا كان الديوان مؤلفاً من قضاة كثرين .

## الراس الثاني

في الدعوة الى القضاء وفي تبلغ الافعال القضائية (١)

ق ١٧١١ . ١ . بعد قبول (٢) العريضة او الطلب الشفاهي  
تكون الدعوة الى القضاء او احضار الطرف الاخر .

٢ . اما اذا حضر الفريقان المتداعيان امام القاضي  
من تلقاء نفسها مباشرة القضية فلا حاجة الى الدعوة  
لكن فليبين المسجل في الاعمال كون الفريقين شهدا  
القضاء من تلقاء نفسها

ق ١٧١٢ . ١ . الدعوة (٣) يتمها (٤) القاضي (٥) وتسطر على

(١) الاشعار بالافعال القضائية هو ابلاغ الافعال القضائية المستقبلية او  
الماضية يتم بسلطة القاضي الى جميع الاشخاص الذين يهمهم ان يشهدوها او  
يعرفوها . والدعوة الى القضاء بحسب الحق القانوني : هي فعل مشروع ب  
يدعى اولا الشخص ( المدعى عليه ) بامر القاضي الى القضاء والدعوة هذه بحضر  
المعنى « Citatio » مستمدة من الحق الطبيعي . لان الحق الطبيعي يقضي بان  
يعرف المدعى عليه طلب المدعي ويدافع عن نفسه ازا . هذا الطلب . فلا حاجة  
الى الدعوة اذا حضر المدعى عليه من تلقاء نفسه او كان في نادي القضاء او كان  
الكلام فيما هو من الاحداث العلنية المشهورة بحسب القانون ٢١٩٧ مخره ٢ و ٣

(٢) في الدعاوى الجزائية نفسها اذا كانت الجريمة ثابتة (ق ١١٣٩)

(٣) اي القرار الذي به يأمر القاضي المدعى عليه بالحضور الى القضاء .

(٤) يوقمها القاضي بامضائه وتتم بخاتم الديوان فلا حاجة الى ان يكتبها هو

(٥) او رئيس الديوان اذا كان الديوان مؤلفاً من قضاة كثيرين .

عريضة تقديم الدعوى او تضم اليها  
٢ . لكن تبلغ (١) الى المدعى عليه واذا كان  
المدعى عليهم كثيرين فالى كل منهم .  
٣ . وفوق ذلك فيجب اعلام (٢) المدعى بها كي  
يحضر هو ايضاً امام القاضي في اليوم والساعة المعينين .

ق ١٧١٣ اذا كانت الدعوى مقامة على من لا يتولى هو ادارة  
الامور التي يقع البحث عليها فالدعوة يجب ابلاغها الى  
من عليه ان يعانى باسمه القضاء بمقتضى منطوق القوانين  
١٦٤٨ - ١٦٥٤ .

ق ١٧١٤ الدعوة ايأ كانت لهي نهائية ولا حاجة الى ان تكرر  
الا في الموطن الذي يدور فيه الكلام في القانون ١٨٤٨  
بند ٢ (٣)

ق ١٧١٥ ١ . الدعوة فلتبلغ بورقة تكون حاوية امر القاضي  
للمدعى عليه بالحضور اعني يجب ان تبين من القاضي  
الداعي الى القضاء وما سبب الدعوة (٤) يشار اليه في

- 
- (١) بورقة منفردة . فلا يرسل الى المدعى عليه قرار القاضي نفسه .  
(٢) بورقة منفردة لكن لا حاجة الى ان يبين فيها كل ما يبين في الورقة  
المرسلة الى المدعى عليه  
(٣) عندما يريد القاضي ان ينظر بالتأديبات الكنسية قعاً لتمرد المدعى عليه  
(٤) في الدعاوى الحقوقية اي شي . يطلبه المدعى او اي حق يدعيه لنفسه  
والى اي شي . يستند في طلبه والتماسه . وفي الدعاوى الجزائية اي جريمة



الاقل بعبارة موجزة ومن . المدعي ومن المدعى عليه  
مع تعيينه باسمه ولقبه التعيين الواجب وليوضح جلياً  
المكان والزمان اي السنة والشهر واليوم والساعة  
المحدودة للحضور .

٢ . الدعوة بعد ان تختم بخاتم الديوان يجب ان  
يوقمها القاضي أو المستنطق والمسجل بامضائها .

ق ١٧١٦ . الدعوة لتسطر بورقتين احدهما الى المدعى عليه  
المدعو الى القضاء ولتصن الاخرى في الاعمال .

ق ١٧١٧ . ١ . ورقة الدعوة يجب ان يسلمها مباشر الديوان  
اذا امكن ذلك الى المدعو الى القضاء نفسه حيث كان .

٢ . المباشر يمكنه في هذا السبيل ان يدخل الى  
حدود ابرشية اخرى ايضاً اذا رأى القاضي ذلك ملائماً  
وامر المباشر باجرائه (١)

٣ . اذا لم يجد المباشر الشخص المدعو الى القضاء في  
المكان الذي يقيم به فيستطيع ان يترك ورقة الدعوة لاحد

---

يسندها المدعي العام الى المدعى عليه . اي عقاب يطالبه والافتكون الدعوة  
باطلة ولا قيمة ولا قوة لها بموجب القانون ١٧٢٣ .

(١) اذا لم يأمر القاضي فلا يفعلن المباشر . لان انفاذ الدعوة الشفاهي  
وان لم يكن فعلاً من الانفال القضائية لا يجب مع ذلك اجراؤه في مكان ولاية  
اجنبية الا باحتراس وفي حال الضرورة الصحيحة .

افراد عائلته او خدامه اذا كان هذا مستعداً لقبولها  
ووعده بتسليم الورقة المقبولة الى المدعى عليه المطلوب  
حضوره الى القضاء باسرع ما يمكن والا فليرجعها الى  
القاضي لترسل بمقتضى القانونين ١٧١٩ و ١٧٢٠

ق ١٧١٨ المدعى عليه اذا ابى ان يقبل ورقة الدعوة فليعتبر  
كونه دعي الدعوة المشروعة .

ق ١٧١٩ اذا كان صعباً لسبب المسافة او لعدة اخزى امكان  
تسليم ورقة الدعوة الى المدعى عليه المطلوب حضوره  
الى القضاء فيستطاع ارسالها بامر القاضي بواسطة البوسطة  
العمومية بشرط ان يكون ارسالها مضموناً ومع اشعار  
استلام او بطريقة اخرى تكون بمقتضى شرائع الامكنة  
وحالاتها مأمونة امنأ تاماً .

ق ١٧٢٠ ١ . اذا ظل المكان الذي يقيم فيه المدعى عليه  
مجهولاً رغم الاجتهاد في التفتيش فتم الدعوة بواسطة  
اعلان .

٢ . ويكون ذلك بان يعلق المباشر على جدران  
قاعة الديوان ورقة الدعوة بطريقة اعلان في خلال زمان  
يترك تحديده لرأي القاضي وحكمته وبان ينشرها في  
احدى الجرائد العلنية . واذا لم يستطع الامران جميعاً  
فيكفي احدهما .

ق ١٧٢١ ١ . المباشر عندما يترك ورقة الدعوة في يد المدعى عليه المدعو الى القضاء، يجب عليه ان يوقعها بامضائه مع رقم اليوم والساعة اللذين سلحت فيهما الى المدعى عليه .  
٢ . ليفعل ذلك ايضاً اذا تركها في يد احد ذوي قرباه او خدمه مع اضافة اسم الذي سلم اليه الورقة .

٣ . اذا تمت الدعوة بواسطة الاعلان فليبين المباشر في ذيل الاعلان اي يوم واي ساعة علق فيها الاعلان على جدران القاعة وما المدة التي استمر معلقاً في خلالها .  
٤ . اذا رفض المدعى عليه قبول الورقة فليردها المباشر الى القاضي بعد ان يوقعها هو بامضائه مبيناً ايضاً يوم الرفض وساعته .

ق ١٧٢٢ ١ . فليرفع المباشر ما اجراه الى القاضي في رقعة مكتوبة موقعة بامضائه بخط يده ولتحفظ في الاعمال .  
٢ . اذا ارسلت ورقة الدعوة بواسطة ادارة البوسطة فلتحفظ في الاعمال شهادة الادارة المذكورة .

ق ١٧٢٣ اذا لم تحو ورقة الدعوة الامور المحتوم بها في القانون ١٧١٥ او لم تبلغ تبليغاً مشروعاً فتكون الدعوة واعمال المحضر (١) (او المحاكمة) جميعاً باطللة لا قوة لها .

(١) لان بطلان فعل من الافعال يوجب بطلان الافعال المتعلقة به

ق ١٧٢٤  
القواعد الموضوعة اعلاه لاجل دعوة المدعى عليه  
يجب تطبيقها واجراؤها على سائر اعمال المحاكمة ايضاً  
لكن بحسب طبيعة كل عمل منها كإبلاغ القرارات  
والاحكام وما ضارح ذلك .

ق ١٧٢٥  
بعد ان تتم الدعوة بالصورة المشروعة او بعد ان  
يشهد الفريقان القضاء من تلقاء نفسيهما :

١ لم يبق الامر كما كان (١) .

٢ تصبح الدعوى مختصة (٢) بذلك القاضي او  
الديوان الذي قدمت القضية اليه (٣)

٣ في القاضي المفوض اليه القضاء تضحى الولاية  
ثابتة (٤) بحيث لا تزول بزوال حق المفوض .

٤ يقف (٥) وضع اليد الا اذا كان مقررأ غير  
ذلك (٦) بمقتضى منطوق القانون ١٥٠٨ .

(١) لان باقوام الدعوة الشروع في الدعوى .

(٢) ينفي من كانوا يستون و اياه في الصلاحية .

(٣) ولو اصبح المدعو الى القضاء تحت ولاية اخرى بعد ذلك .

(٤) لان المسألة لم تبق بعد على حالها الاول والانصاف يقضي بان لا تزول  
الولاية بزوال مقلدها .

(٥) بقوة منطوق الشريعة بحيث اذا كان الحكم موافقا لواضع اليد  
فيحسب وقوف وضع اليد كانه لم يكن . والزمان التالي يضم الى الزمان السابق

(٦) اي الا اذا اقرت الشريعة المدنية شيئاً آخر في بقعة من بقاع الارض .

ق ١٥٠٨ . ولكن بالنظر الى الامور الواقعة تحت ولايتها .

هـ تبسدى . الدعوى ان تقوم ولذلك يكون في  
الحال محل للمبدأ : « لا يحدث (١) امر من الامور ما  
دامت الدعوى قائمة »

## الفصل السابع

### في رفع الدعوى

ق ١٧٢٦ موضوع المحاكمة اي مادتها يقوم بدفع الدعوى  
اعني بمعارضة (٢) المدعى عليه المدعو الى القضاء  
الصريحة (٣) لطلب المدعي يأتي بها بنية التداعي امام  
القاضي (٤) .

(١) فاذا اتى شيء مخالفا لهذا المبدأ ارتكب ذنب الاعتداء او محاولة  
خرق الشريعة وهناك قضية بهذا الشأن تقام على المعتدي او على المحاول هتك  
الشريعة .

(٢) والمعارضة إما ان تكون خاصة وقوامها ان ينفي المدعى عليه الامور  
التي قدمها المدعي كلاً بفردها كونها صحيحة والمطالب واحداً كونها عادة  
واما ان تكون عامة وعملها اذا نفي المدعى عليه بوجه الاجمال كون الاحداث  
صحيحة او المطالب عادة .

(٣) او الواضحة وضوحاً كافياً بوجه من الوجوه .

(٤) لما كان فصل المسائل بطريقة قضائية من الامور الخطيرة وجب ان  
يثبت ثبوتاً تاماً ما كان من نية المدعى عليه الحرة ومن معرفته التامة

لا يلزم لدفع الدعوى صيغة من الصيغ (١) بل  
يكتفي ان يحضر الفريقان (٢) امام القاضي او من قلده  
هو ذلك (٣) وان يدون في الاعمال (٤) طلب المدعي  
ومعارضة المدعى عليه المدعو الى القضاء بحيث يثبت  
الامر الذي يدور عليه الكلام اي ما هي حدود  
الخصومة.

ق ١٧٢٧  
ق ١٧٢٨  
لكن في الدعاوى التي لا يكون فيها مطلب المدعي  
جلياً ولا سهلاً او تكون معارضة المدعى عليه ملائمة  
بالمشاكل ليدع القاضي من باب الوظيفة او بناء على  
طلب المدعي او المدعى عليه الفريقين الى تحديد بنود

---

(١) لا صيغة من الكلام او حضور شهود او يمين ... بموجب الحق القديم  
كان على الفريقين بعد دفع الدعوى ان يقسما « بين الافتراء » اي ان يقولوا  
الحقيقة أما دستور الحق الحديث فقد قرر ان يكون ذلك تارة وان يترك اخرى  
لرأي القاضي (ق ١٧٤٤)

(٢) بذاتها او بواسطة وكيل بيده وكالة « للدعاوى » مكتوبة في آخر  
الجواب على الدعوة (ق ١٦٥٩ بند ١).

(٣) الى المستنطق او الى شخص آخر اكليديكي لان ذلك من افعال  
الولاية . والفريقان يعرضان بالالسان او بالكتابة مطالبهما ووسائل اثباتهما هذه  
المطالب دون ان يكون اقتضاء ان يعرض ذلك معاً بذاتها امام القاضي .

(٤) لا حاجة الى تدوين قرار من القاضي بهذا الشأن .

الخصومة (١) التحديد الواجب اي الى ما يسمى التوفيق  
بين شبه الدعوى « ad dubia concordanda »

ق ١٧٢٩ . ١ . اذا لم يحضر الفريق المدعو الى القضاء في اليوم  
المعين للتوفيق بين الشبه ولم يقدم عذراً عادلاً لغيبته  
فليشهر بكونه متسوداً (٢) ولتقرر من باب الوظيفة (٣)  
صيغة الشبه بناء على طلب الفريق الذي يكون حاضراً.  
ويبلغ ذلك في الحال من باب الوظيفة الى الفريق المتسود  
ليستطيع ان يقدم ما شاء من الاعتراضات على صيغة  
الشبه او البنود وان يرى نفسه من التمرّد في خلال  
الزمان الذي يراه القاضي موافقاً .

٢ . اذا حضر احد الفريقين وتوافقا في صيغة الشبه  
او البنود ولم ير القاضي ان يعترض هو على شيء فليذكر  
ذلك في القرار الذي تؤيد به الصيغة .

٣ . لكن اذا اختلف الفريقان او لم تثبت

(١) الادعاءات التي ينكرها الفريق الاخر والتي تتعلق بالدعوى لان  
البحث فيها وفصلها هما من الامور الضرورية لتحديد الخصومة . ويكون  
ذلك اي الموافقة بين شبه الدعوى بان يدعى الفريقان ويحضران او يحضر  
وكلاهما ويقدم كل منهما حقوقه ومطالبته .

(٢) مع رعاية الاصول الموضوعة في القوانين ١٨٤٢-١٨٥١ .

(٣) في دعاوى الافراد بناء على طلب الفريق الذي يكون حاضراً اما  
الفريق الذي لم يحضر فيقوم مقامه المدعي العام او القاضي من باب الوظيفة .

استنتاجاتها للقاضي فليفصل الخلاف القاضي نفسه  
بقرار يخرج به .

٤ . لا يستطاع تغيير صيغة الشُّبه أو البنود بعد  
تقريرها الا بقرار جديد لعملة خطيرة بناءً على طلب احد  
المتداعيين أو المدعي العام أو حامي الوثائق بعد الاستماع  
الى الفريقين أو الى احدهما وتدبر ما عندهما من  
الاسباب .

ق ١٧٣٠ قبل دفع الدعوى لا يشرع القاضي في قبول الشهود  
او غير ذلك من الاثبات الا في حال التمرد او اذا  
وجب قبول اقرار الشهود مخافة ان يتعذر او يصعب عليه  
ذلك فيما بعد لتوقع موت الشاهد وبسبب اغترابه او  
لعملة اخرى صوابية (١)

ق ١٧٣١ / ١ . لا يسوغ للمدعي ان يغير العريضة الا اذا  
رضي المدعى عليه ورأى القاضي لاسباب عادلة التغيير  
واجباً قبوله مع تعويض المدعى عليه في كل حال من  
الاضرار والنفقات اذا وجب التعويض (٢) ولا تعتبر

---

(١) هذا يبين جلياً ان الاسباب المذكورة في هذا القانون ليست محدودة  
بحيث لا يمكن ان يكون اسباب اخرى غيرها بل هي على سبيل المثل .  
(٢) مثلاً اذا وجب على المدعى عليه بسبب تغيير عريضة المدعي ان يتكبد  
نفقات جديدة لنقل بينات خطية اخرى .



العريضة مغيرةً اذا حُصرت او غيرت طريقة (١) الاثبات ، اذا قائل (٢) الطلب او ملحقات الطلب ، اذا اوضحت واكملت او عدلت قرائن الامر الواقع المدونة في العريضة من قبل بحيث يبقى موضوع الخصومة هو نفسه ، اذا طلب بدلاً من الشيء الشمن او الفائدة او ما يضاهاه ذلك .

٢ . ليعين (٣) القاضي للفريقين لاجل تقديم الاثباتات واقامها وقتاً ملائماً يمكنه اذا شاء بناء على طلب الفريقين ان يطيله على شرط الا تمتد الدعوى الى اجل يعدو حداً معقولاً

٣ . من كانت يده على مال غيره تزول سلامة نيته (٤) لذلك يجب على المحكوم عليه ان يرد المال لا المال نفسه فقط بل ثمار المال ايضاً منذ زمان دفع

---

(١) اذا قال المدعي انه يثبت مدعاه بالشهود والبيانات المكتوبة ثم حصر الاثبات بالبينة الخطية . . .

(٢) لكن لا يكون ذلك اذا زيد الطلب .

(٣) بصفة الامر وهذا يجعل ذلك فرضاً على القاضي . لان تحقيق الدعوى بواسطة الاثبات هو حق للفريقين اكتسابه من حصول دفع الدعوى ولا حاجة الى ان يطلب الفريقان ذلك .

(٤) لانه اذا صدق القاضي صريحاً ام ضمناً على دفع الدعوى كان كأنه حدّد كون الشيء واقعاً تحت الخصومة اي متنازلاً متنازلاً مشروعاً

الدعوى وان يعوض ايضاً من الاضرار اذا كان ثم اضرار  
ناجئة عن ذلك .

## الفصل الثامن

### في روية القضية (١)

ق ١٧٣٢ بدءاً القضية تتم بدفع الدعوى . ونهايتها يجمع  
الطرق التي تفصل بها المحاكمة . لكن قبل ذلك يمكنها  
( القضية ) ليس ان تقف فقط بل ان تنتهي ايضاً (٢)  
إما بزوالها وإما بتركها .

ق ١٧٣٣ اذا مات احد الطرفين المداعي او غير حالته او زالت  
عنه الوظيفة التي يدعي بسببها :  
١ قبل الختام في الدعوى (٣) تقف القضية ريثما  
يجدد القضية (٤) وارث المتوفى او خلفه .

٢ بعد الختام في الدعوى لا تقف القضية لكن

- 
- (١) روية القضية قوامها يمشاشرتها بواسطة افعال قضائية الفرض منها  
البحث في الدعوى واثباتها بالادلة والبراهين وفضها بحكم فصل وثابت .  
(٢) بواسطة الحكم او الصلح او اليمين القاطعة او التحكيم .  
(٣) لا يعني ذلك فصل الدعوى بل الختام فيها اي انه لم تنقض المهلة  
المعطاة في القوانين المقدسة لتقديم الادلة والاثباتات بحسب القانون ١٨٦٠ وما يليه .  
(٤) هذا ضروري كي تثبت الدعوى الاثبات الكافي قبل فصلها .

يجب على القاضي ان يتخطى الى ما وراء ذلك (١) بعد  
دعوته الى القضاء الوكيل اذا كان ثم وكيلا والافوارث  
المتوفى او خلفه .

ق ١٧٣٤ اذا كانت الدعوى على وظيفة من الوظائف  
( beneficium ) ( المجرى عليها الرزق ) ليرى من من  
الاكليريكين المتداعين يكون له الحق عليها واحدهم  
مات او عدل عن طلب الوظيفة والقضية قائمة فلا تقف  
القضية لكن يواصلها على المداعي الباقي المدعي العام  
الذي يزود عن حرية الوظيفة او الكنيسة الا اذا كانت  
الوظيفة مطلقة يد الرئيس المكاني في ايلانها ( liberae  
collationis ) آثر هو ( الرئيس المكاني ) ان يقضي للمداعي  
الباقى بربح الدعوى

ق ١٧٣٥ اذا زالت مهمة الوكيل او الوالي تستمر القضية  
موقوفة ريثما يسمي الطرف المداعي او من يعينهم الامر  
وكيلاً او ولياً جديداً او يصرحون هم بكونهم يريدون  
ان يدعوا بانفسهم في المستقبل .

ق ١٧٣٦ اذا لم يوضع فعل واحد من افعال محضر الدعوى  
في محكمة الدرجة الاولى خلال سنتين او في درجة  
الاستئناف خلال سنة واحدة دون ان يمنع ذلك مانع (٢)

(١) حتى انفاذ الحكم لانه لهذه الغاية قدمت القضية .

(٢) يلزم ان يرى القاضي المانع مشرعاً وان يصدق عليه قبل انقضاء السنتين او السنة

فنزول القضية في الحالة الثانية يصبح الحكم المناهض  
بالاستئناف مبرماً .

ق ١٧٣٧  
زوال القضية قائم بقوة الحق نفسه وعلى الجميع وعلى  
القاصرين ايضاً وسائر الشبهين بالقاصرين ويجب ان يقدم  
اعتراض زوال القضية من باب الوظيفة ايضاً لكن يبقى  
سالمًا حق اقامة الدعوى في التماس التعويض على الاولياء  
( curatores ) والمديرين ( administratores ) والوكلاء  
الذين لم يثبتوا كونهم ارباء لا ذنب لهم

ق ١٧٣٨  
زوال القضية يبيد اعمال المحضر (١) لا اعمال  
الدعوى (٢) بل ان هذه (اعمال الدعوى) يمكنها ان يكون  
لها قوة في قضية اخرى على شرط ان تكون هذه القضية  
ما بين نفس الاشخاص وفي نفس الشيء . لكن من  
حيث الغرباء ( عن القضية ) فليس لها قوة اخرى سوى  
قوة المستندات (٣)

(١) تلك الاعمال الائلة الى نظم المحضر مثل الدعوة الى القضاء ودفن  
الدعوى واحضار الشهود وتقديم البيانات .

(٢) الائلة الى البحث في الدعوى كإقرار الشهادات والبيانات المقدمة  
والمقبولة او المصدق عليها . . . ( ق ١٨١٧ )

(٣) وبناء عليه فيستطيع من كان غريباً عن القضية ان يفند المستندات  
المشار اليها وينقضها بجميع الطرق والأوجه التي يوردها القانونان ١٨١٥ و١٨١٨ .

ق ١٧٣٩ في حال زوال القضية ليحمل كل من (١) التقاضيين ما انفقته هو في سبيل المحاكمة التي زالت .

ق ١٧٤٠ ١ . في كل حالة وفي كل درجة من حالات المحاكمة ودرجاتها يستطيع المدعي ان يترك القضية وهكذا يستطيع المدعي والمدعى عليه ان يترك اعمال محاضر الدعوى (٢) كلياً او بعضها فقط .

٢ . ترك القضية يجب كي يكون صحيحاً (اي كي يكون له قوة قانونية) ان يتم بالكتابة وان يكون موقعاً بامضاء احد الطرفين ( التارك ) وبامضاء وكيله على شرط ان تكون له وكالة خاصة وان يبلغ الطرف الاخر وان هذا يرضاه او ان لا يناهضه في الاقل وان يقبله القاضي .

ق ١٧٤١ اذا قبل (ترك القضية) انشاءً من حيث الاعمال التي تركت ، نفس المعلومات التي ينشئها زوال القضية « peremptio » ووجب على التارك اداء نفقات الاعمال المتروكة .

(١) الواحد لانه اغفل الفعل القضائي الذي كان عليه ان يضعه . والاخر لانه اذن بهذا الاغفال ان يتم .  
(٢) « اعمال الدعوى » : له - مثلاً - ان يتغلب عن الاثبات بواسطة البيانات الخطية . . . « واعمال المحضر ايضاً » له - مثلاً - ان يضرب عن الشكوى من فعل من الافعال القضائية والاحتجاج عليه .

## الفصل التاسع

في الاسئلة الواجب الفأؤها على الطرفين في المحاكمة

- ق ١٧٤٢ . ١ . القاضي استخراجاً لحقيقة حادث يهيم المصلحة العامة (١) جلاء الشك فيه يجب عليه ان يستنطق الطرفين .
- ٢ . في سائر المواطن يستطيع ان يستنطق كلا من المتخاصمين ليس بناء على طلب الطرف الاخر فقط بل من باب الوظيفة ايضاً - كلما كان صدد الكلام في ايضاح ما أتى به من الاثبات (٢)
- ٣ . استنطاق الطرفين يستطيع القاضي ان يقوم به في كل دور من ادوار المحاكمة قبل الختام في الدعوى وبعد الختام في الدعوى ليرع منطوق القانون ١٨٦١
- ق ١٧٤٣ . ١ . يلزم الفريقين ان يجيبا القاضي اذا سأل سؤالاً

(١) يكون ذلك في جميع الدعاوى التي تتعلق بالخير العام كدعاوى الزواج وقد يكون ذلك ايضاً في الدعاوى التي ينظر فيها في حقوق الافراد الخاصة (٢) يستطيع ذلك بل هو واجب عليه اذا اقتضاه ما يلزم ان يكون من اليقين الادبي في نفس القاضي (ق ١٨٦٩ بند ١) لكن لا يستطيع ذلك اذا كان الاستنطاق أثلاً الى تسليق المدعي الاثبات والمدعي عليه الاعتراض (ق ١٦١٩ بند ١)

مشروعاً (١) وان يقول الحقيقة (٢) الا اذا كان صدد  
الكلام في جريمة ارتكباها :-

- ٢ . اذا رفض احد الطرفين وقد سؤل سؤالاً  
مشروعاً ان يجيب فللقاضي ان يرى ما شأن هذا الرفض  
هل هو عادل او ينبغي ان يكون موازياً للاقرار ام لا .
- ٣ . الطرف الذي يجب عليه الجواب اذا رفض  
ان يجيب رفضاً غير مشروع او اذا وجد كاذباً بعد  
اجابته فليعاقب بعزله عن الافعال الشرعية الكنسية (٣)  
الى زمان يحد اجله القاضي بمقتضى قرائن الحال . واذا  
كان قبل الجواب قد حلف يمينا انه يقول الحقيقة فليعاقب  
بالمنع الشخصي اذا كان علمانياً واذا كان اكليريكياً  
فبالربط .

١٧٤٤ ق في الدعاوى الجزائية لا يستطيع القاضي ان يعرض

(١) من جهة السائل ( اذا كان صالحاً لالقاء السؤال ) ومن جهة الشيء  
المسؤل عنه ومن جهة صفة السؤال . ( ١٧٧٩ ) .

(٢) في كل شيء . الا اذا كان الكلام في جريمة ارتكباها هما وبهذا القانون  
وضع حد لمسئلة كانت الاراء فيها حتى الآن اي حتى اذاعة الحق القانوني الحديث  
متضاربة متباينة وهي هل يجب على المتقاضين ان يقرأ بالحقيقة اذا سألهما القاضي  
عن جريمة قد يكون انهما ارتكباها ؟ فقبل الحق القانوني الحديث كانت  
الاراء في ذلك مختلفة اما اليوم فقد فصل هذا القانون الخلاف فلا يجب على  
صاحب الجريمة ان يقر بجريمته ولو سأله القاضي عن ذلك .  
(٣) ( بمقتضى القانون ٢٢٥٦ ، بند ٢ )

على المتهم اليمين « ان يقول الحقيقة » ( De veritate dicenda ) (١) وفي الدعاوى الحقوقية حيث الخير العام يازمه ان يوجبها على الطرفين وفي سائر الدعاوى يمكنه ذلك بحسب ما ترى حكمته (٢) .

ق ١٧٤٥ . ١ . يستطيع المدعي والمدعى عليه كل منهما في دوره كما يستطيع المدعي العام وحامي الوثائق ان يقدموا الى القاضي (٣) بنوداً او اسئلة ليستنطق بموجبها احد الطرفين وقد اطلق عليها اسم « مزاعم » (٤)

(١) هذه اليمين وحدها دون سواها . أما ما كان يدعى في الحق القانوني القديم « بين الاقتراء » او يمين الخبث فقد انقضى بقوة القانون ٦ ، ٦ من دستور الحق الحديث .

(٢) من العادة ان تفرض هذه اليمين في بداءة المحاكمة ويمكن فرضها ايضاً في اثناء المحاكمة .

(٣) لا أحد الطرفين الى الطرف الآخر . والقاضي قبل ان يعرضها على الطرف الآخر بنفسه ام بواسطة مفوض اليه من قبله يمكنه ان يحذف منها ما لا يكون مختصاً بالشأن المبحوث عنه او ما كان منها كلاً للعدل او المحبة او الحكمة . لكن على القاضي الا يضيق على المتقاضي في الدعاوى التي تتعلق بها الخير الخاص نفسها نطاق الاثبات او ان يقوم مقامه في الاثبات اذا هو قصر عن ذلك .

(٤) « المزاعم » ليست الادعاء . عدة احداث خاصة مشفوعة بقرائنها مجموعها يوزن الحادث العام او نوع الحادث او الواقع الذي يقول احد الطرفين انه مصدر حقه . وهذه البنود و « المزاعم » « positiones » هي موضوع الخصام والاثبات .



٢ . في تسطير « المزاعم » وقبولها وعرضها على احد  
الطرفين لترع القواعد الموضوعة في القوانين ١٧٧٣ -  
١٧٨١ معاً ينبغي من التعديل في ذلك (١)

١٧٤٦ ق يجب على الطرفين لاجل حلف اليمين والجواب على  
الاسئلة ان يحضرا امام القاضي بشخصيهما ما عدا الذين  
وقع الكلام في امرهم في القانون ١٧٧٠ بند ٢ نمرو ١٠٢١ .

---

(١) اذا تدبرنا ما يجب ادخاله من التعديل المشار اليه امكنا ان نضع  
هذه القواعد التي ينبغي ان ترعى في « المزاعم » ا يقوم بها الفريق لا القاضي  
الا في الدعاوى الجزائية او غيرها مما يتعلق بالحيز العام ٢ يستطاع تقديمها اما  
بالكتابة واما باللسان واذا بسطت باللسان وجب على المسجل تدوينها في الحال  
وتتلى على الفريق مقدمها وله ان يغير او يبديل ما شاء فيها . ٣ لتكن  
قصيرة موجزة لا تتناول اشياء كثيرة دفعة واحدة وليس فيها مخاللة بعيدة عن  
ان تهين احداً ومعلقة بالدعوى يعرضها على الفريق لا الفريق الاخر  
بل القاضي . . . .

## الفصل العاشر

### في البراهين (١)

ق ١٧٤٧ لا تحتاج الى الاثبات:

١ الاحداث العلنية بموجب القانون ٢١٩٧

نمر ٢ و ٣

٢ الاشياء التي تفترضها الشريعة نفسها

٣ الاحداث التي قدمها احد المتخاصمين و اقر بها

الآخر الا اذا اوجب الشرع او القاضي الاثبات رغم ذلك.

---

(١) طريقة الاثبات المألوفة في الدواوين الكنسية هي هذه ١ بناء على امر القاضي يقدم اليه (القاضي) كل من الفريقين الاثباتات (اي الادلة والبراهين) وفي الدعاوى القضائية ليكن ذلك دفعة واحدة او في خلال المدة المعينة للاثبات ٢ . فليسلم القاضي الى كل من الفريقين اثباتات الفريق الآخر واجوبته وملاحظاته من حيث الحق ومن حيث الواقع في ذلك الوقت وبذلك النوع اللذين قدمت (الاثباتات والاجوبة والملاحظات) بموجبها . واذا دعت الحاجة فليفصل القضايا العارضة . . . ٣ بعد تسليم جميع الاعمال الى كل من الفريقين جميعاً او في وقت واحد والى وكلائها فليخرج (القاضي) قرار نتيجة الدعوى وبه يجتم عهد اجل الاثباتات ويفتح اجل الدفاع والبحث في الدعوى . . .

هذه هي الطريقة التي كانت مألوفة من قبل في الحق القديم والتي يقضي بالعمل بها دستور الحق القانوني الحديث .

ق ١٧٤٨ ١ . على من ادعى شيئاً ان يشبهه (١) ( او على المدعي البينة )

٢ . اذا لم يثبت المدعي فيبرى . المدعى عليه (٢)

ق ١٧٤٩ الاثباتات التي قد يُلمس فيها عرقلة المحاكمة كالسنطاق شاهد يقيم في بلاد سحيقة او يجهل منزله او او كتحقيق بينة خطية لا يمكن الحصول عليها في الحال لا يقبلتها القاضي الا اذا بان كون هذه الاثباتات ضرورية لانه لا يوجد غيرها او لان ما يوجد من ذلك غير كاف .



(١) البينة بوجه الاجمال على المدعي . لكن على المدعى عليه ايضاً ان يثبت اعتراضه اذا اعترض .

(٢) يبرى . المدعى عليه ولو لم يقدم او يثبت شيئاً . لانه من خصائص المدعى عليه ان يقف . وقف المتعلل لا الأفعال اى ليس عليه ان يثبت شيئاً بل ليس عليه ان يثبت براءته نفسها في الامور الجزائية . فاذا اذالم يثبت المدعي دعواه اثباتاً كاملاً فتكون نتيجة ذلك تبرئة المدعى عليه في الدعاوى الجزائية نفسها فيموجب دستور الحق القانوني الحديث لا يجب على المدعى عليه في الدعاوى الجزائية ان يثبت براءته لانه لا ذكر لذلك هناك .

# الرأس الاول

في اقرار (١) الطرفين

ق ١٧٥٠ ما قاله احد الطرفين بالكتابة او باللسان فيما هو على

نفسه ولخصمه امام القاضي إما طوعاً وإما بناءً على سؤال

القاضي هو ما يدعى اقراراً قضائياً

ق ١٧٥١ اذا كانت المسألة من المسائل الخاصة والخارجة عن

نطاق الخير العام فاقرار احد الطرفين القضائي اذا كان

صادراً عن حرية وروية يعفي الخصم من الاثبات

ق ١٧٥٢ الطرف الذي اقر بشي . امام القضاء . ( في المحكمة )

لا يستطيع ان يخالف اقراره الا اذا فعل في الحال او

اثبت كون اقراره خالياً من الشرائط المبينة في

القانون ١٧٥٠ او مستنداً الى خطأ في الامر الواقع .

ق ١٧٥٣ الاقرار بالكتابة او باللسان امام الخصم او امام

سواه اذا تم خارجاً عن المحكمة فيسمى ( الاقرار ) الغير

القضائي لكنه اذا قدم في المحكمة فللقاضي بعد احكام

النظر في جميع قرائن الحال ان يرى ما قيمته ( هذا

الاقرار )

---

(١) الاقرار هو ضرب من ضروب الاثبات . من شأن الاقرار ١ ان

يبين الحادث لا الحق ٢ ان يظهر أمراً مخالفاً للمقرر به موافقاً لخصمه ٣ ان

يصدر عن علم اكيد طوعاً واختياراً .

## الرأس الثاني

في الشهود وشهادتهم

ق ١٧٥٤ يُقبل الاثبات بالشهود في جميع الدعاوى اياً كانت  
لكن تحت تدبير القاضي بموجب الطريقة المحدودة في  
القوانين التالية :

ق ١٧٥٥ ١ . الشهود يجب عليهم ان يجيبوا القاضي اذا  
سألهم سؤالاً مشروعاً وان يقرروا بالحقيقة .

٢ . مع بقاء منطوق القانون ١٧٥٧ بند ٣ فرقه ٢  
سالملاً يعفى من هذا الواجب :

١ خدمة الرعايا وجميع الكهنة من حيث الامور  
التي يُبنت لهم في سبيل خطتهم المقدسة خارجاً عن  
سر الاعتراف . والولاية والاطباء والقوابل والمحامون  
وكتاب العدل وجميع من يجب عليهم حفظ سر المهنة  
بسبب نصيحة مبدولة ايضاً من حيث الامور التي  
ينبغي حفظ هذا السر فيها .

٢ الذين يخشون ان يحصل عن شهادتهم لانفسهم او  
لدوي قرباهم الدمويين او الاهلين في درجات الخط  
المستقيم اياً كانت الدرجة وفي الدرجة الاولى من درجات

الخط المنحرف عارثاً أو عذاب شديد أو غير ذلك من  
الشروع الكبيرة الجسيمة .

٣ . الشهود الذين يقولون ، بمعرفة وروية للقاضي  
الذي سألهم سؤالاً مشروعاً ، الكذب أو يخفون عليه  
الحقيقة فليعاقبوا بمقتضى منطوق القانون ١٧٤٣ بند ٣ .  
وليوقع العقاب نفسه بجميع الذين يقدمون على دفع شاهد  
أو خبير بواسطة العطايا أو الوعود الحسنة أو بواسطة أخرى  
من الوسائط أي كانت الى تأدية شهادة كاذبة أو الى اخفاء  
الحقيقة .

## الفصل الاول

الذين يمكنهم ان يكونوا شهوداً

ق ١٧٥٦ الجميع (١) يمكنهم ان يكونوا شهوداً الا اذا منعوا  
صريحاً من جانب الشرع اما في كل الدعاوى واما في  
بعضها .

ق ١٧٥٧ ١ . لعدم الكفاية « ut non idonei » (٢) يمنع من

(١) حتى النساء ولكن يمنع من الشهادة بموجب الحق القديم في الدعاوى  
الجزائية في الاقل . فالان بموجب الحق الحديث لمن ان يشهدن على مثال الرجال  
حتى في الدعاوى الجزائية .

(٢) هم غير اكفاء للاثبات الكامل لكنهم اكفاء لان يؤدوا بعض  
ادلة في سبيل الاثبات ق ١٧٥٨ .

تأدية الشهادة الغير البالغين وضعفاء البصيرة .

٠٢ . لاجل الشبهة « ut suspecti » : ١ المحرومون والخائشون

بيمينهم والمشنوعون بعد حكم تصريح او حكم قضاء (١)

٢ من كانوا من ذوي الاخلاق السافلة بحيث لا

يعتبرون جديرين بان يوثق بهم

٣ اعداء احد المتداعيين المشهورون والاشداء .

٠٣ . لا يصلح للشهادة : « ut incapaces »

١ المتداعون او من يقومون بمقام المتداعين مثل

الوصي في دعوى القاصر والرئيس أو المدبر في دعوى

جماعته أو في دعوى البر اللذين يدعي في القضاء باسمها

والقاضي واعوانه والمحامي وجميع من يعاونون أو عاونوا

المتداعيين في الدعوى نفسها .

٢ الكهنة من حيث جميع (٢) تلك الامور التي عرفوها

عن طريق الاعتراف السري ولو كانوا قد أعفوا من

وثاق الحاتم السري بل ان الاشياء التي عرفت بفرصة

الاعتراف اياً كان من عرفها وائياً كانت الطريقة التي

عرفها بها لا يمكنها ان تقبل ولا بمنزلة دلالة على الحقيقة .

(١) قد شرحنا ذلك في الصفحة ٦٠ عليك به .

(٢) ولو لم تكن خاضعة لسريعة الكتمان التي يقضي بها سر الاعتراف لان القانون لا يميز بين هذه وتلك .

٣ الزوج في دعوى زوجه ، وذو القرابة الدموية  
والاهلية في دعوى ذوي قرابه الدمويين او الاهلين في  
درجات الخط المستقيم ايأ كانت الدرجة وفي الدرجة  
الاولى من درجات الخط المنحرف الا اذا كان الكلام  
في دعاوى التي تتعلق بالحالة المدنية او الرهبانية التي لا  
يمكن معرفتها بطريق اخرى وكان الخير العام يقضي  
بالحصول على هذه المعرفة .

ق ١٧٥٨ الغير الاكفاء وذوو الشبهة (١) يمكن ان يسمع  
كلامهم بقرار من جانب القاضي به يصرح بموافقة ذلك  
لكن شهادتهم لا يصرح ان تكون الا دلالة ونجدة على  
الاثبات وبوجه الاجمال فليستنطقوا من غير ان  
يقسموا يميناً .

## الفصل الثاني

مه يمكنه تقديم الشهود ؟ ما طريقه تقديمهم ؟  
ما عدد هم ؟ مه بنطاق رفضهم ؟

- ق ١٧٥٩ ١ . الشهود يقدمهم الطرفان .  
٢ . يمكن ان يقدمهم ايضاً المدعي العام وحامي

(١) من قلنا فيهم أنهم ممنوعون من الشهادة لا يمكن ان يستنطقوا واذا  
ادوا الشهادة من تلقاء ذاتهم فلا تكون شهادتهم دلالة على الحقيقة .



الوثاق اذا قضت بذلك الدعوى .

- ٣ . لكن القاضي نفسه كلما كان الكلام في القاصرين ومن هم اشبه بالقاصرين وبالاجمال كلما قضى بذلك الخير العام يمكنه تقديم الشهود من قبل الوظيفة .
- ٤ . الخصم الذي قدم شاهداً يمكنه ان يتخطى عن استنطاقه لكن الخصم الاخر يستطيع ان يطلب استنطاقه رغم ما كان من هذا التخطي عن ذلك .

ق ١٧٦٠ . ١ . اذا حضر شاهد من تلقاء نفسه لاداء الشهادة فيمكن القاضي قبول شهادته اوردها بما يرى .

٢ . لكن يجب عليه ان يرد الشاهد الذي اتى من تلقاء نفسه اذا ظهر له انه حضر لاختلاق ما قد يؤخر المحاكمة او يضر بالعدل والحق في حاله .

ق ١٧٦١ . ١ . متى التمس الاثبات بالشهود فلتبين للديوان اسمائهم ومزلهم وفوق ذلك فلتقدم البنود او المواد التي ينبغي ان يسأل الشهود فيها .

٢ . اذا لم يطع الامر ولا في اليوم الذي ضربه القاضي أجلاً نهائياً فيعتبر كون الالتماس اصبح متروكاً للقاضي له وعليه قمع كثرة الشهود الفاحشة .

ق ١٧٦٢

ق ١٧٦٣ . الطرفان يجب عليهما ان يتبادلا معرفة اسماء الشهود قبل مباشرة استنطاقهم واذا رأى القاضي انه لا يستطاع

ذلك من غير صعوبة جسيمة فاقل ما هنالك قبل اذاعة  
الشهادات .

ق ١٧٦٤ . ١ . الشهود يجب رفضهم من باب الوظيفة اذا  
ثبت للقاضي ثبوتاً جلياً انهم ممنوعون عن تأدية الشهادة  
مع بقاء منطوق القانون ١٧٥٨ سالماً .

٢ . لكن يجب رفض الشهود ايضاً بناء على طلب  
الحصم اذا أثبت السبب العادل الموجب رفضهم ويسمى  
هذا الرفض رذل شخص الشاهد .

٣ . لا يمكن احد الطرفين ان يرذل شخص الشاهد  
الذي قدمه الا اذا طرأ سبب جديد للردل بيد انه يستطيع  
ان يرذل اقواله .

٤ . رذل الشاهد يجب ان يتم في خلال ثلاثة ايام  
بعد ان يكون الحصم قد أبلغ اسما شهود خصمه . واذا  
تم بعد ذلك فلا يقبل الا اذا اثبت الحصم او قال في الاقل  
مؤيداً قوله باليمين انه لم يكن عالماً من قبل بالعيب  
الذي بالشاهد .

٥ . لكن ليدع القاضي البحث في امر الرذل الى  
نهاية القضية الا اذا كان افتراض الشريعة على الشاهد او  
كان العيب الذي به غلباً او كان عيباً يستطيع اثباته  
في الحال وباهون وجه او لا يستطيع اثباته فيما بعد .

ق ١٧٦٥ . دعوة الشهود الى القضاء تتم بفعل القاضي بقرار

- ق ١٧٦٦ . ١ . الشاهد الذي دعي كما ينبغي يجب عليه ان يطيع او ان يدلم القاضي بسبب غيبته .
- ٢ . الشاهد الغير المطيع اي الذي لم يحضر من دون سبب مشروع او انه حضر واني ان يجيب او يؤدي اليمين او يوقع شهادته بامضائه يمكن القاضي ان يقتصر منه بعقوبات موافقة وان يفرمه فوق ذلك تعويضاً موازياً للضرر الذي حصل للطرفين بسبب تمرده .

## الفصل الثالث

### في بعين الشهود

- ق ١٧٦٧ . ١ . الشاهد يجب عليه قبل ان يؤدي الشهادة ان يقسم انه يقول الحقيقة كلها ووحدها مع بقاء منطوق القانون ١٧٥٨ سالماً
- ٢ . الطرفان ووكلاهما يمكنهم ان يشهدوا يمين الشهود مع بقاء منطوق القانون ١٧٦٣ سالماً
- ٣ . يمكن اعفاء الشهود من اداء اليمين برضى كلا الطرفين اذا كانت المسألة لا تتعلق الالباحق الطرفين الخاص
- ٤ . لكن لئيبه القاضي الشاهد الى انه ولو لم

يكن على الشاهد اداء اليمين فع ذلك لم يزل مقيداً  
بفرض شديد يقضي عليه بقول الحقيقة .

ق ١٧٦٨ الشهود ولو حلفوا انهم يقولون الحقيقة يمكنهم مع  
ذلك بما تراه حكمة القاضي ان يكرهوا بعد ختام  
الاستنطاق على اداء اليمين بكونهم قالوا الحقيقة فيما  
قالوا اي من حيث جميع البنود والاسئلة او من حيث  
بعضها فقط كلما ظهر كون شأن المسألة وقرائن الشهادة  
المؤداة تقضي بذلك .

ق ١٧٦٩ الشهود يمكنهم ان يجبروا باليمين ايضاً على كتمان  
السر من حيث الاسئلة الملقاة والاجوبة المؤداة الى ان  
يصبح ما اجري وقدم ( في الدعوى ) من نطاق الحق العام  
بل ايضاً دائماً الى ما شاء الله بمقتضى نص القانون ١٦٢٣  
بند ٣ .



## الفصل الرابع

### في استنطاق الشهود

١٧٧٠ ق ١ . الشهود يجب ان يستنطقوا في مقر الديوان  
نفسه .

٢ . يستثنى من هذه القاعدة العامة :

١ كرادلة الكنيسة الرومانية المقدسة والاساقفة  
والاشخاص الاعلام الذين يعفيهم الحق المدني من واجب  
الحضور امام القاضي لاداء الشهادة فهو لا ، جميعهم يمكنهم  
ان يختاروا هم انفسهم المكان الذي يشهدون فيه ويجب  
عليهم ان يبينوه للقاضي .

٢ . الذين لا يستطيعون ان يمشوا مقر الديوان  
لمرض او او لمانع آخر من موانع الجسد او الروح او  
بسبب حالتهم كالراهبات . فهو لا ، يجب ان يستنطقوا  
في بيوتهم .

٣ . المقيمون في خارج الابرشية وهم لا يستطيعون  
العودة الى الابرشية وغشيان مقر الديوان من غير مشقة  
جسيمة . فهو لا ، يجب ان يستنطقهم ديوان المكان الذي  
يقيمون فيه عملاً بمنطوق القانون ١٥٧٠ بند ٢ بمقتضى

الإسئلة والتعليمات المرسله من جانب قاضي الدعوى .  
٤ . اما المقيمون في الابرشية لكن في امكنة  
بعيدة عن مقر الديوان كثيراً بحيث لا يستطيعون هم  
ان يغشوا القاضي ولا القاضي يستطيع ان يغشيهم من  
دون نفقات طائلة في هذا الموطن على القاضي ان يندب  
كاهناً قريباً اليهم من ذوي الفضل والكفاة الى ان  
يقوم باستنطاق هؤلاء الشهود بمعاونة شخص آخر يقوم  
بوظيفة مسجل ويرسل اليه الاسئلة التي يجب القاؤها  
مع ما يلزم من التعليمات الملائمة .

ق ١٧٧١ لا يمكن الطرفين ان يشهدا استنطاق الشهود الا اذا  
رأى القاضي ان يشهداه

ق ١٧٧٢ ١ . يجب استنطاق الشهود كل منهم منفرداً  
٢ . بيد انه يوكل الى رأي القاضي وحكمته بعد  
اذاة الشهادات ان يعارض الشهود بعضهم ببعض او  
باحد الطرفين .

٣ . لكن استطاع ذلك اذا اجتمعت كل هذه  
الشروط وهي :

١ . اذا خالف الشهود بعضهم بعضاً او احد الطرفين  
في امر خطير وموكل بجوهر الدعوى

٢ إذا لم يكن طريق اخرى اسهل الى اكتشاف الحقيقة.

٣ إذا لم يخش العثار او النزاع في هذه المعارضة.

ق ١٧٧٣ . ١ . استنطاق الشهود يقوم به القاضي او وكيله المفوض هو اليه ذلك او المستنطق الذي يجب ان يعاونه بحضوره .

٢ . في الاستنطاق لا يجب ان يلقي الاسئلة على الشهود الا القاضي او من يقوم مقام القاضي وعلى ذلك فاذا شهد الاستنطاق الطرفان او المدعي العام او حامي الوثائق وكان لهم ان يلقوا اسئلة جديدة على الشاهد فيجب ان يعرضوها لا على الشاهد بل على القاضي او على من يقوم مقامه ليلقيها هو بنفسه .

ق ١٧٧٤ الشاهد يجب ان يُسأل اولاً ليس عن ملحقات الشخص العامة فقط (١) اي عن اسمه وكنيته واصله وعمره وديانته وحالته ومسكنه بل عما يكون له من الصلة مع اصحاب الدعوى ايضاً (٢) ثم يجب ان تلقى عليه الاسئلة التي تتعلق بالدعوى نفسها ويبحث من اين

(١) أي عن الامور العامة التي تتعلق بشخصه كالاسم والكنية . . .

(٢) عن اصل هذه الصلة وموضوعها ومفاعيلها وادوارها ومدتها . . .

وكيف (١) عرف الاشياء التي يقولها .

ق ١٧٧٥  
لتكن الاسئلة قصيرة ، لا يحوي كل منها اموراً كثيرة ، وغير مبهمه ولا خداع بها وغير موحية هي بالجواب وابعد من ان تهين احداً ومختصة بالدعوى التي صدد الكلام فيها .

ق ١٧٧٦  
١ . لا يجب اطلاع الشهود على الاسئلة من قبل  
٢ . لكن اذا كان ما يجب ان يشهد به بعيداً عن الذاكرة بحيث لا يستطيع اذا لم تجل الفكرة فيه من قبل ان يُقال على وجه ثابت ، امكن القاضي ان ينبه الشاهد الى بعض امور اذا رأى انه لا خطر من وراء التنبيه اليها .

ق ١٧٧٧  
ليقل الشهود شهادتهم بالالسان ولا يقرأوا شيئاً مكتوباً الا اذا كانت المسألة مسألة ارقام وتأدية حساب فيمكنهم والحالة هذه ان يستمعينوا بما رقبوه واتوا به .

ق ١٧٧٨  
يجب على المسجل ان يكتب في الحال الجواب ليس من حيث الجوهر فقط بل من حيث لفظ الشهادة المؤادة ذاتها ايضاً الا اذا رأى القاضي بالنظر الى صغر شأن الدعوى ان يروي جوهر الشهادة فقط .

---

(١) ما هو الينبوع الذي استمدت منه هيذه المعرفة وما هي الطريقة التي وصل بها اليها .



ق ١٧٧٩ ليذكر المسجل في الاعمال ما كان من اداء البمين او الاعفاء منها او رفضها ومن حضور الطرفين وغيرها ومن الاستئنة الملقاة من باب الوظيفة ، وبالاجمال من كل ما يستحق الذكر مما قد يكون جرى عندما اخذت شهادة الشهود .

ق ١٧٨٠ ١ . يجب ان يتلى (١) على الشاهد قبل انصرافه من الديوان ما دونه المسجل بالكتابة من الامور التي شهد هو بها باللسان وان يولى الشاهد نفسه حق الاضافة والحذف والاصلاح والتغيير في ذلك (٢)

٢ . اخيراً يجب ان يمضي العمل (الذي تم) الشاهد والقاضي والمسجل .

ق ١٧٨١ الشهود ولو كانوا قد سُئلوا فيمكن قبل ان تصبح الاعمال أو الشهادات من نطاق (٣) الحق العام ان

- (١) ان يقرأ عليه ما كتبه المسجل لكن ليس للشاهد ان يرى ذلك
- (٢) لا يجب ان يلام الشاهد لكرهه اضافة او حذف او عدل او غير شيئاً في ما شهد به لكن يجب ان ينظر في كل ذلك ليرى ما قيمة شهادته .
- (٣) يدور الكلام في هذا القانون على الشهود الذين شهدوا من قبل وعلى الامور التي شهدوا بها . فاذا يمكن اليوم بعد اعلان دستور الحق القانوني الجديد ان يقدم شهود جدد وان يشهدوا خاصة بامور جديدة لم يشهدوا بها من قبل . وذلك ناقض لما كان مقرراً في الحق القديم من هذا الوجه .

يدعوا الى الاستنطاق مرةً أخرى (١) بطلب احد  
الطرفين أو من باب الوظيفة (٢) اذا رأى القاضي ذلك  
ضرورياً أو مفيداً لكن على شرط الا يخشى ان يكون  
هناك اقل تواطؤ (٣) او خداع (٤) في ذلك .

## الفصل الخامس

### في اذاعة الشهادات ورزقها (٥)

- (١) في دعاوى الافراد نفسها . اجل لاحق للقاضي في هذه الدعاوى ان يقدم او يطلب شهوداً ولكن اذا قدمهم احد الفريقين وجب على القاضي ان يسألهم كلما رأى سؤلهم ضرورياً لاكتشاف الحقيقة .
  - (٢) كم مرة؟ - ذلك يناط بارادة القاضي وحكمته .
  - (٣) مع الخصم .
  - (٤) من قبل احد المتداعين
  - (٥) اجل ان اقرارات الشهود مع سائر البيئات والادلة تبين للقاضي حقيقة الواقع بيد ان هذه الاقرارات يجب ان يقف عليها في كل حال الخصم ولذلك يجب ان يبلغها ليدافع عن نفسه . وهذا الابلاغ اي اطلاع الخصم على شهادات الشهود هو ما يدعى اذاعة الشهادات . اما الزمان الموافق للاذاعة فيكون بعد ان يكون شهود الفريقين قد سُئلوا الاسئلة المشروعة .
- في الدعاوى الحقوقية : فاذا شهد المتداعيان فحص الشهود فلا محل للاذاعة ، وفي الدعاوى الجزائية وفي سائر دعاوى الخير العام اذا لم يشهد المتداعون استنطاق الشهود « فاذا طالب احد الفريقين ان يعرف ما كان من الفحص وان يثق عليه فيجب اذاعته . حتى اذا ابى القاضي هذه الاذاعة فيمكن الفريق

ق ١٧٨٢ . ١ . متى لم يشهد الطرفان او وكلاؤهما الاستنطاق  
امكن (١) لدى نهاية استنطاق جميع الشهود ان تذاع  
الشهادات بقرار (٢) القاضي .

٢ . لكن يستطيع القاضي ان يؤخر اذاعة الشهادات  
ريثما تتم سائر بنود الاثبات اذا رأى ذلك تقضي به  
طبيعة المسألة .

ق ١٧٨٣ بعد اذاعة الشهادات :

أ يزول حق ردل شخص الشاهد (٣) ما خلا الموطن (٤)  
الذي يوقع فيه الكلام في القانون ١٧٦٤ بند ٤

الذي رُفِض طلبه ان يستأنف حكم القاضي المشار اليه « ( لاغا مجلد ١ صفحة  
٤٨٣ في المحاكمات الكنسية) اما ردل الشهادة فيقوم بان تعرض على القاضي العيوب  
التي في الشاهد والتي لاجلها يرفض هو او ترفض شهادته فيمكن رفض شخص  
الشاهد او رفض شهادته او الطريقة التي تم بها استنطاقه .

(١) بمقتضى رأي القاضي وحكمته في الدعاوى الجزائية والحقوقية فليس  
ذلك واجباً في الدعاوى الجزائية ولا ينهى عنه في الحقوقية بحسب ما كان مقرراً  
في الحق القانوني القديم .

(٢) يجب على القاضي ان يخرج هذا القرار لانه يهم كثيراً الا يكون  
شك في امر الاذاعة وهي مصدر حق ردل الشهود ورفضهم .  
(٣) لكونه غير كفؤ او مشبوهاً او غير قادر على الشهادة او غير اهل  
لها (ق ١٧٥٧)

(٤) اعني اذا بين احد الطرفين او في القليل قال مؤيداً قوله باليمين انه لم  
يعرف من قبل العيب الذي بالشاهد .

٢ لكن يبقى حق ردّ الشهود من حيث طريقة الاستنطاق اي عندما يعترض بكون قواعد الحق (الاصول الشرعية) قد اُهملت في اتمام الاستنطاق ومن حيث الامور المشوّد بها نفسها اي عند ما تردّ الشهادات لكونها كاذبة او متقلبة او متناقضة او مبهمّة او خالية من المعرفة او ما ضارّ ذلك .

ق ١٧٨٤ ليردّ القاضي الرذّل بقراره (١) اذا تدبر (٢) كون الرذّل مشيداً على اساس تافه او انه لم يؤت به الا تأخيراً للمحاكمة .

ق ١٧٨٥ اذا قبلت المحاكمة من حيث الرذّل فليمنح القاضي الطرف الطالب اجلاً قصيراً لاثبات الرذّل وليجر بعد ذلك في الدعوى كما في سائر الدعاوى العارضة « in incidentibus »

ق ١٧٨٦ بعد اذاعة الاقرارات (٣) لا يسأل مرة اخرى الشهود الذين سُئلوا من قبل ولا يقبل شهود جدد (٤)

(١) لا استئناف من هذا القرار (ق ١٨٨٠)

(٢) بوجه ثابت بحيث اذا ارتاب في ذلك فليقبل المحاكمة من حيث الرذّل .

(٣) في هذا الدور من ادوار المحاكمة او في فرصة اذاعة المحاكمة (ق ١٨٥٨)

(٤) لا في درجة الاستئناف ولا في درجة اخرى امام القاضي نفسه بسبب شكوى البطلان .

الاباحتراس (١) ولسبب خطير (٢) في الدعاوى التي لا  
يصبح فيها الحكم مبرماً البتة ولسبب جسيم عظيم في  
سائر الدعاوى وفي كل حال يجب الا يتخشى ثم من اقل  
تواطىء او خداع وان يسمع قول الطرف الاخر وان  
يطلب رأي المدعي العام او حامي الوثائق اذا شهدا القضاء  
وهذه الامور كلها يفصلها القاضي بقراره (٣)

## الفصل السادس

في تعويض الشهود

ق ١٧٨٧ . ١ . الشاهد له حق ان يطلب بدلاً عن النفقات التي  
تكبدها في سبيل السفر والاقامة في مكان المحاكمة  
وتعويضاً لايقاً عن انقطاع شغلها او عمله .

٢ . للقاضي بعد استماع قول احد الطرفين والشاهد  
والخبراء ايضاً عند الحاجة ان يحدد التعويض والنفقات

---

(١) لتلايق عثار من جراء تكرار شهادة الشهود بسبب مخالفة الخصم .

(٢) يوجد خوف شديد من ان يخذع المداعي الذي يرى الاقرارات غير  
موافقة له الشاهد ويغيره .

(٣) لان المسألة خطيرة فيجب ان يدون ذلك في الاعمال تدويناً صريحاً .

الواجب اداؤها الى الشاهد (١) ق ١٧٨٨  
اذا لم يودع من اراد ان يقدم شهودا (٢) القدر  
اللائق من الدراهم الذي وقع الكلام فيه في القانون  
١٩٠٩ بند ٢ في خلال الاجل الذي ضربه القاضي فليعتبر  
كونه (٣) قد تخلى (٤) عن استنطاق الشهود (٥)

## الفضل السابع

### في الوثوق بالشهادات

ق ١٧٨٩ ليجعل القاضي في تدبر الشهادات امام بصره ما يلي:  
١ ما هي حالة (٦) الشخص وما مكانه من

(١) ان الشارع، ارادة ان يضمن هذا الحق، قد اولى القاضي (ق ١٧٠٩  
بند ٢) ان يوجب على المتداعيين ايداع قدر من الدراهم في سبيل تعويض  
الشهود.

(٢) يجب اذا وضع الدراهم وايداعها قبل احضار الشهود. وذلك في  
ثناء المدة التي منحها القاضي.

(٣) ولا عبرة بما جاء في البند الثاني من القانون ١٧٤٠ الذي يقرر بوجه  
الاجمال انه ينبغي ان يكون العدول عن الدعوى بالكتابة اي صريحا.

(٤) بموجب القانون ١٧٤٠ بند ١.

(٥) اي الاثبات بواسطة الشهود وهو الاثبات الذي طلبه.

(٦) هل هو رجل ام امرأة، هل هو شريف ام من العامة؟ اكليريكي  
ام من العلمانيين...

الاستقامة (١) وهل الشاهد ذو مقام (٢)

٢ هل يشهد بعلمه الذاتي (٣) وخاصةً بكونه رأى بعينه وسمع بأذنه (٤) او بناءً على ما يعتقدوه هو (٥) او على رأي العامة (٦) او على ما سمعه من الغير (٧)

٣ هل الشاهد راسخ القدم في شهادته وهل شهادته متكافئة تكافئاً تاماً، هل شهادته متباينة، هل هو متردد غير جازم فيما يشهد به .

٤ هل يوجد شهود له اكفاء ام هو شاهد فردي في شهادته .

ق ١٧٩٠ اذا خالف الشهود بعضهم بعضاً فليستدبر القاضي ما

- (١) هل هو صادق الصدق المأوف الذي بدون له لا يعد شاهداً صادقاً .
- (٢) مقام كنسي ام مدني . وهل يشهد في كلتا الحالتين بامور منطبة بوظيفته ام لا .
- (٣) بمعرفته الخاصة التي استمدها بواسطة حاسة من حواسه البدنية .
- (٤) لان هاتين الحاستين هما آمن اليانبيع التي تستقى منها المعرفة الضرورية للشهادة القضائية .
- (٥) اي بواسطة المعرفة التي حصلت له بقوة البرهان او مجدهس واقتراضه مثلاً اذا رأى انسان انساناً خارجاً من بيت بسرعة فيعتقد ان هذا الخارج على هذه الصورة هو الذي ارتكب القتل الذي وقع وقتئذ في ذلك البيت .
- (٦) يشهد لا من حيث الحادث المختلف عليه بل من حيث الرأي الشائع في أمر الحادث وفي اربابه وفي ما له من القرائن والاحوال .
- (٧) انه سمع غيره يروون الحادث الذي عرفوه بعينهم او سمعهم

إذا كانت الشهادات التي ادّوها متضاربة أم هي مختلفة فقط أم هي متناصرة .

١٧٩١ ق ١ . شهادة شاهد واحد (١) ليست حجة قاطعة إلا إذا كان الشاهد موظفا رسميا (٢) وشهد في الأمور التي أتاه من باب وظيفته .

٢ . إذا شهد في القضاء بعد أداء اليمين عن طريق المعرفة الذاتية في شيء من الأشياء أو حادث من الأحداث شخصان أم ثلاثة أشخاص هم فوق كل اعتراض شهادة متضامة تضاماً تاماً راسخاً ، كان هناك إثبات كافٍ ، إلا إذا القاضي في دعوى من الدعاوى بسبب ما للمسألة من الشأن والخطر البالغين أقصى الدرجات أو بسبب دلالات مولدة للريب في حقيقة الشيء المقول رأى من الضرورة أن يكون الإثبات أوفى .

---

(١) أو شهود كثيرين لكن كل واحد منهم منفرد بشهادته انفراداً متضارباً أم مختلفاً

(٢) أي إذا وظيفة عمومية يحلف فيها اليمين عند قبولها وهذا الشرط المزدوج أي أن يكون ذا وظيفة عمومية وأن يكون مما تحلف اليمين فيها هو أساس الافتراض الذي لاجله تأمر الشريعة بأن يوثق بكلامه وفوق ذلك لا يجب أن يكون عليه اعتراض كأنه شاهد غير صالح للشهادة أو عليه شبهة فيها أو غير كفو لها . وإذا شهد من طريق المعرفة الذاتية أي أن يشهد بثبوت شاهد لا بثبوت أحد الخبراء . . . وأن يشهد في الأمور التي قام بها إتماماً لوظيفته .



# الرأس الثالث

## في الخبراء (١)

ق ١٧٩٢ يجب استنجد الخبراء (٢) كلما قضى نص الشرع (٣) او امر القاضي (٤) بكون تفحصهم ورايهم لازمين ضرورين لاثبات حادث من الاحداث (٥) او لمعرفة

(١) الخبراء في المادة الحاضرة هم شهود حاذقون علماء من العلوم ام فنا من الفنون يشهدون اولاً بحادث واقع تحت الجواس ثم بعلمه وطبعه ومعلوماته (مفاعيله) مستنجدين بقوة البرهان واعتماداً على فئهم اي اثباتاً لحادث من الاحداث او لمعرفة جوهر طبيعة بعض الاشياء الصحيحة ففهم اذا شهود خبراء ففهم بما هم شهود، ليسوا مثل سائر الشهود يقررون في حادث يريد القاضي ان يعرفه مباشرة، بل في حادث آخر له او يمكن ان يكون له مع الحادث الاول صلة لا تستطاع معرفتها بمجرد المعاينة او بالنظر المحسوس وبما هم خبراء، فبقوة النظر المحسوس الى حادث معلوم وبقوة التدقيق فيه تدقيقاً علمياً يخرجون حكمهم او يقدمون رأيهم من حيث اسباب الحادث نفسه او معلوماته الغني من حيث حادث مجهول فيهم القاضي ان يعرفه .

(٢) بجمصر المعنى

(٣)

مثلاً كما في دعاوى العجز او عدم اكتمال الزواج ق ١٩٢٦ .

(٤) في حوادث الكشف القضائي ق ١٨٠٨ بند او يستطيع القاضي ذلك في دعاوى الافراد الخاصة ايضاً . لان القاضي يجب عليه فيها ان يتدبر الحوادث التي قدمت اليه باذلا الوسائل التي يراها ضرورية لاكتشاف الحقيقة .

(٥) مثلاً هل اكمل الزواج . . . . .

طبيعة الشيء الصحيحة (١)

- ق ١٧٩٣
- ١ . للقاضي ان يختار (٢) أو يعين الخبراء (٣) .
  - ٢ . هذا التعيين في دعاوى الافراد الخاصة البحتة يستطيع (٤) القاضي ان يجريه بطلب الطرفين أو احدها ايضاً على شرط رضى الطرف الآخر . وفي الدعاوى المتعلقة بالخير العام بعد الاستماع الى المدعي العام أو حامي الوثائق (٥) .
  - ٣ . يترك لرأي القاضي وحكمته ان يختار خبيراً أو خبراء كثيرين (٦) بموجب ما تقتضيه طبيعة الدعوى وصعوبة المسألة الا اذا حددت الشريعة نفسها عدد الخبراء (٧)

- 
- (١) هل العجز لاكمال الزواج هو دائم . . .
  - (٢) في دعاوى الخير العام .
  - (٣) في دعاوى الافراد الخاصة البحتة .
  - (٤) لا يجب عليه ذلك بالتاس احد الفريقين فقط بل يمكنه ذلك ايضاً من باب وظيفته او من تلقاء ذاته . لكن اذا كان ذلك كان للفريقين ان يرفضا الخبراء الذين اختارهم القاضي ق ١٧٩٦
  - (٥) يدعوها القاضي الى عرض ما يريانه من حيث الخبراء الذين انتقاهم
  - (٦) الاجدر ان يكون عددهم غير ازواج . لئلا تفقد الاكثية ، والا يتجاوز الخمسة مخالفة التشويش .
  - (٧) كما ورد في القانون ١٩٧٩ الذي يقضي بوجود خبيرين لمعاينة الجسم في الدعاوى الزوجية .

ق ١٧٩٤

للخبراء ان يتموا خبرتهم على مقتضى شرائع الحق والعدل . لا يقولون الكذب ولا يخفون الحق حتى اذا اجرموا في ذلك فليعاقبوا طبقاً لمنطوق القانون ١٧٤٣ بند ٣

ق ١٧٩٥

١ . ليقلد مهمة الخبير من اثبت تصديق السلطة الصالحة (١) لتتصديق كونهم من ذوي الكفاءة وهم في غير ذلك سواء (٢)  
٢ . الذين يمنعون من تأدية الشهادة عملاً بمنطوق القانون ١٧٥٧ لا يستطيع ان يقلدوا مهمة الخبراء (٣)

ق ١٧٩٦

١ . اسباب رفض الشهود الخبراء هي في الحالين واحدة (٤)

٢ . ليعلن القاضي بقراره (٥) ما اذا كان الرفض واجباً قبوله ام لا . حتى اذ قبل الرفض فليقم خبيراً آخر مقام الخبير المرفوض .

(١) بتصديق السلطة الرسمي مكتوباً او غير مكتوب .

(٢) من حيث محبة الحق والعدل .

(٣) لانهم شهود قبل ان يكونوا غير ذلك في هذه المادة

(٤) مع رعاية ما يجب رعايته من حيث الخبراء كونهم مثلاً غير اكفاء لانهم من اهل العقول الضعيفة او انهم عاجزون في علمهم او فقههم

(٥) يبيح قبل اخراج القرار بعض البحث في اسباب الرفض لكن ليس عليه ان يقدم بحثاً قضائياً كما يجب ذلك في الدعاوى العارضة .

ق ١٧٩٧ . ١ . يُعتبر الخبراء كونهم باشرُوا المهمة الموكولة اليهم عند اداء اليمين بان يقوموا بمهمتهم من وجه الامانة .  
٢ . يستطيع الطرفان ان يشهدا ليس اداء اليمين فقط بل انفاذ المهمة الموكولة الى الخبير ايضاً (١) الا اذا اوجبت طبيعة الشيء او الاداب او قررت الشريعة او القاضي غير ذلك .

ق ١٧٩٨ . بعد اداء اليمين اذا لم يقيم الخبراء في خلال الزمان المحدود بما نذبوا اليه او اضرخوا من غير سبب عادل عن انفاذه وجب عليهم التعويض من الاضرار (٢)

ق ١٧٩٩ . ١ . ليتدبر القاضي ما قد يبينه المتخاصمون وليحدد بقرار يخرج جميع البنود واحداً واحداً من حيث ما يجب ان يحوم حوله عمل الخبير .  
٢ . الزمان الذي يجب في خلاله ان يتم الفحص ويُبدى الرأي يستطيع القاضي نفسه ان يحدده اذا ظهر له كونه ذلك ضرورياً او موافقاً وان يمدّ اجله ايضاً به سمع قبول الطرفين .

ق ١٨٠٠ . ١ . اذا وقع شك من حيث خا ط الكتابة فليجعل

---

(١) هذا الاستثناء لا يتناول للمتداعين من حق الحضور لدى اداء اليمين

(٢) عليك بما علقنا من الشرح على القانون ١٦٢٥

القاضي بين ايدي الخبراء، بناء على اقتراح الطرفين، ما خلا  
الكتابة التي تحت الجدل كتابات اخرى يجب ان تقابل  
وتعارض بها .

٢ . اذا تخالف الطرفان من حيث الكتابات الواجب  
ان تقابل بعضها ببعض فليؤثر القاضي لاجل المقابلة تلك  
الكتابات التي صدقها الطرف نفسه او التي كتبها من  
يدعى كونه صاحب الكتابة الواقعة تحت الجدل وقد  
كتبها باعتبار كونه شخصاً عمومياً وهي مصنونة في  
السجلات او في دفاتر اخرى عمومية او ( فايوثر )  
امضاءاته ( هذا الاخير ) التي يثبت بشهادة كاتب العدل  
او شخص آخر عمومي كونها كتبت بحضورتهما .

٣ . بيد انه اذا كانت الكتابات التي عينها الطرفان  
والقاضي غير كافية، برأي الخبراء، للتنقيب وكان من تنسب  
اليه الكتابة الواقعة تحت الجدل حياً يرزق ، فليدعه  
القاضي الى القضاء بناء على طلب احد الطرفين او من باب  
الوظيفة ايضاً، ليكتب بخط يده امام القاضي او من وكل  
اليه ذلك ما شاء الخبراء والقاضي نفسه او وكيله ان  
يكتبه .

٤ . ان رفض الكتابة اذا لم يثبت سبب مشروع  
لرفضه فيحسب اعترافاً بصحة الكتابة الواقعة تحت  
الجدل يعود ضرره على الراض .

١٨٠١ ق  
١. الخبراء يستطيعون ان يقدموا رأيهم اما بالكتابة  
واما باللسان امام القاضي حتى اذا قدم باللسان وجب ان  
يدونه المسجل في الحال بالكتابة وان يوقعه الخبراء  
بامضاءاتهم .

٢. اما الخبير لا سيما اذا كان سطر حكمه بالكتابة  
فيستطيع القاضي ان يوجب حضوره ليقدم من الايضاح  
ما يرى كونه ضرورياً بعد .

٣. يجب على الخبراء ان يبينوا بياناً جلياً اي  
طريق (١) واي منهج (٢) سلكوا في اتمام المهمة  
الموكولة اليهم وخاصة الى اي براهين (٣) يستند الحكم  
الذي اخرجوه .

١٨٠٢ ق  
ليصطنع كل من الخبراء، تقريره منفرداً عن تقرير الآخر الا  
اذا امر القاضي بعمل تقرير واحد يوقعه كل منهم بامضائه .  
هذا اذا لم تنه الشريعة عنه . فاذا تم ذلك فليدون اختلاف  
الاراء، اذا كان ثم اختلاف فيها تدويناً دقيقاً .

---

(١) هل بالنظر ام باللمس ام بحاسة اخرى .

(٢) باي نظام اتقوا فعل التنقيب والبحث . هل استعملوا الادوات وما  
هي تلك الادوات . . .

(٣) بالوقائع كحالة الشخص او الشيء . واورادها . . . او بالادلة العقلية  
مستندة من مبادئ العلم او الفن . . . . .

ق ١٨٠٣ ١ . اذا تباينت آراء الخبراء ساغ للقاضي ان يستطلع رأي خبير أخبر في ما رآه الخبراء الاولون او ان يتخذ خبراء جدداً من دون الاولين .

٢ . يسوغ ذلك ايضاً للقاضي كلما وقعت الشبهة على الخبراء بعد انتقائهم او تبين كونهم غير اكفاء وغير صالحين لهذه المهمة .

ق ١٨٠٤ ١ . يتدبر القاضي بالروية ليس استنتاجات الخبراء فقط، وان متفقة الكلمة فيها، بل سائر ملحقات الدعوى ايضاً (١)

٢ . متى بين اسباب الحكم وجب عليه ان يوضح ما هي البراهين (٢) التي حر كته الى ان يقبل او يرد استنتاجات الخبراء .

ق ١٨٠٥ يجب على القاضي ان يحدد تحديداً مقارناً للانصاف نفقة الخبراء واجرتهم جاعلاً امام بصره عادة البلاد

(١) ليس على القاضي ان يقبل استنتاجات الخبراء ويعمل بها بل عليه ان يتبع كل ما اثبت اثباتاً كافياً من اقرارات الشهود والبيانات الخطية وسائر ما دار البحث عليه في اعمال الدعوى ويعمل بذلك . وبعبارة موجزة ان حكم الخبراء وان متفقة فيه الكلمة ليس اثباتاً شرعياً .

(٢) البراهين التي قواها الوقائع بل خاصة الادلة العقلية او الاسباب التي دفعته الى قبول الاستنتاجات او التي جعلته يرفض رأي الخبراء . رغم ما قدموه من الاحداث والاسباب .

الجارية في ذلك مع بقاء حق الاستغاثة بمقتضى منطوق  
القانون ١٩١٣ بند ١ سائلاً (١)

## الراس الرابع

في الحضور (الى المطالب) والكشف الفضي

١٨٠٦ ن إذا رأى القاضي ضرورياً ان يتم الحضور الى مكان  
النزاع ويعاين الشيء المتنازع فليبين ذلك بقرار يبسط  
فيه بعد سمع قول الطرفين خلاصة ما يجب عمله في  
الحضور.

١٨٠٧ ن يستطيع القاضي ان يقوم بالكشف اما بنفسه واما  
بواسطة المستنطق او بواسطة قاض مفوض.

١٨٠٨ ن ١ . القاضي في معاينته الشيء او المكان يستطيع  
ان يستنجد الخبراء اذا رأى عملهم ضرورياً او مفيداً.

٢ : اذا استنجد الخبراء فليرع ما امكن احكام

القوانين ١٧٩٣ - ١٨٠٥

١٨٠٩ ن إذا رأى القاضي انه يخشى كثيراً من وقوع الخصام

(١) يحق الاعتراض على ما كان من تحديد النفقة والاجرة امام القاضي  
الذي حددها . اما الاستئناف فلا محل له الا اذا استوتفت الدعوى الاصلية  
(٢) بند ١٩١٣



او الاضطراب (١) فيستطيع هو ان يمنع الطرفين او  
محاميهما عن ان يشهدوا الكشف القضائي.

ق ١٨١٠ الشهود الذين جيء بهم من باب الوظيفة او قدمهم  
الطرفان قبل الكشف التقديم الواجب (٢) يستطيع  
القاضي ان يجعلهم تحت الفحص في ابان الكشف  
القضائي نفسه (٣) اذا رؤي ذلك (٤) آيلا الى اثبات  
اوفى (٥) او الى ازالة الشبه التي لاجلها وجب ان يقرر  
الكشف.

ق ١٨١١ ١ . ليحرص المسجل حرصاً شديداً على ان يثبت  
بأعمال الدعوى في اي يوم وفي اي ساعة تم الكشف ومن  
هم الاشخاص الذين شهدوه وما كان في اثناء الكشف  
من اقوال القاضي او اعماله او قراراته .

٢ . ليوقع القاضي والمسجل بامضائهما جميعاً صك  
الكشف الذي حصل .

---

(١) فاذا لم يحش القاضي من ذلك خشيةً صحيحةً كان للطرفين حق  
الحضور .

(٢) ولو قدموا من قبل لكن على شرط ان يكون ذلك قبل اذاعة  
الاعمال او الشهادات (ق ١٧٨١)

(٣) في مكان الكشف خارجاً عن القاعة المألوفة التي يتم فيها القضاء .

(٤) من يرى ذلك ؟ القاضي ولا جرم .

(٥) يدل ذلك على كون هذا الضرب من الاثبات هو نجدة في بعض  
المواطن . عليك بما علقنا من الشرح على القانون ١٧٨١ بند ٢ .

# الرأس الخامس

في الإثبات <sup>الرئوسيات</sup> بالمستندات (١) (البيئات الخطية)

(١) البيئة بخصر المعنى هي كتابة بها يمكن اثبات الحادث او الامر .  
« Probatio probata » وتدعى الاثبات المثبت . وهي علنية او عامة  
وخاصة . فالاولى هي ما لها قوة عمومية وهي التي انشأها شخص عمومي بالطريقة  
الواجبة . فالشخص العمومي هو كاتب العدل بخصر المعنى ، ويعنى افسح  
الاشخاص العموميون هم اصحاب الافعال التي يوقع في امرها الكلام في  
القانون ١٧٩١ ، ١٠ . والطريقة الواجبة هي مجموع الصيغ . مثلاً توقيع رئيس  
الديوان ووضعه الخاتم وتوقيع الشهود . . .

البيئة الخاصة ما كتبها شخص فرد او خصوصي او شخص عمومي ولكن  
من دون الصيغ المحتموم بها في الشرع .

قال لاغا ( في القضاء مجلد ١ نمرة ٥٠٧ ) « بموجب الحق القانوني ان الكتابة  
في انشاء الافعال او ( الصكوك ) هي صيغة من الصيغ ضرورية من حيث  
اثبات الفعل لا من حيث جوهره اعني ان الفعل يظل سائماً على قوته ولو لم يكن  
هناك بيئة من البيئات الخطية بشرط ان يستطاع اثباته بوجه آخر ( اي بغير  
كتابة ) » وهذا التعليم لم يزل ثابتاً بقوة دستور الحق القانوني الحديث . اما  
بقوة الحق المدني فالبيئة الخطية هي من جوهر الفعل فلا يقوم الفعل بها اذا لم  
تكن موجودة .

## الفصل الاول

في طبيعة المستندات وفوتريها ( في الاثبات )

ق ١٨١٢ في كل ضرب من ضروب المحاكمة يقبل الاثبات  
بالمستندات سواء كانت عمومية ام خصوصية .  
( tum publica tum privata )

ق ١٨١٣ . ١ اخص المستندات العمومية الكنسية  
هي هذه :

١ اعمال الحبر الاعظم والديوان الروماني والرؤساء  
المالوفين في مباشرة ( او استعمال ) وظائفهم المسطرة  
بصيغة صحيحة و كذلك النسخ الصحيحة المأخوذة عن  
الاعمال نفسها وقد شهدوا بصحتها هم ام المسجلون عندهم

٢ الصكوك التي سطرها المسجلون الكنسيون

٣ الاعمال القضائية الكنسية .

٤ قيود العهاد والتثبيت والرسامة والندور  
الرهبانية والزواج والموت المدونة في دفاتر الديوان او  
الخوردنية او الرهبنة والشهادات المكتوبة المستمدة من  
تلك القيود وقد سطرها خوارنة الرعية او الرؤساء  
المالوفون او المسجلون الكنسيون او صور تلك القيود

- الصحيحة (١)  
٢ . المستندات العمومية المدنية هي تلك التي تعتبر  
كذلك في الشرع بمقتضى شرائع المكان .  
٣ . الراسائل والعقود والوصايا وغيرها من  
الكتابات الخاصة سطرها الافراد (٢) تخصي بين عداد  
البيانات الخصوصية .  
١٨١٤ ق المستندات العمومية (٣) سواء كانت كنسية ام  
مدنية تفترض كونها صحيحة (٤) الى ان يثبت خلاف  
ذلك ببراهين جلية (٥)

- (١) وتكون تلك الصور صحيحة اذا شهد بصحتها كاتب العدل المدني  
شهادة مسطرة بالطريقة الواجبة المشروعة . لان القانون هنا لا يميز بين  
كاتب العدل الكنسي وبين كاتب العدل المدني .  
(٢) او الاشخاص العموميون لكن ليس ذلك في استعمال وظائفهم .  
كذلك البينة العلنية او العمومية التي فقدت صفتها العلنية او العمومية واصبحت  
باهي بيئة علنية لغواً بسبب نقص من جهة الشخص العمومي او من جهة الشكل  
او الصيغة، لها قوة البينة الخاصة اذا وقعها المتداعون بامضاءتهم  
(٣) يكون المستند عموماً بوجه لا ريب فيه متى كان من عداد المستندات  
الداخلة في نطاق الفئات الاربع التي اتى على ذكرها القانون ١٨١٣ ومن  
الاعمال التي سطرها ووقعها المباشرون بقوة القانون ١٥٩٣ . ان سائر المستندات  
تكون عمومية متى ثبت كونها كذلك بحسب صفة القانون ١٨١٤ .  
(٤) « صحيحة » « genuina » اي ان الذي تنسب اليه باعتبار كونه  
صاحبها وكاتبها، هو الذي اصطنعها .  
(٥) يجب ان تنشئ هذه البراهين يقيناً ادبياً تماماً ينفي معه كل ريب

ق ١٨١٥ تحقيق الكتابة او ردها (١) يمكن تقديمه في القضا.  
إما كقضية عارضة واما على حد قضية اصلية.

ق ١٨١٦ المستندات العمومية لها قوة الاثبات (٢) في  
الامور التي كتبت فيها (المستندات) مباشرة (٣)  
وخاصة (٤)

ق ١٨١٧ المستند الخصوصي « documentum privatum »

(١) يمكن ان تعارض الكتابة وترد على صاحبها او مقدمها من حيث  
العلل الاربع : الفاعلة والمادية والصورية والغائية . ١ الفاعل : كأن الذي كتبها لم  
يكن صالحاً واهلاً لكتابتها . ٢ المادة : ان تكون حاوية شيئاً غير مباح او  
غير مآذون به في الشرع . ٣ الصورة : ان تكون مثلاً الصيغ الجهرية اي المحتم  
بها في الشريعة مقفودة غير مرعية . ٤ الغاية : اذا بين المعارض كون  
الكتابة قد أخذت بطريق الاحتيال والخداع . . .

(٢) الاثبات الكامل الذي يقضي به القانون ١٨٦٩ بند ١ والذي يكفي  
بقوة ارادة الشارع المبينة في القانون ١٨١٦ لاجراء الحكم . حتى اذا وجد  
هذا الاثبات الكامل وجب على القاضي الا يطلب اثباتاً اوفى او اكمل كي  
يجب له ذلك متى كان الاثبات بواسطة الشهود او كما يقال بالبينات الشخصية .

(٣) اي الاشياء التي سطرت في المستندات العمومية تسطيراً مجزئاً تقريراً  
لا خبراً او رواية وبعبارة اخرى اوضح ان المستند يجب ان يقرر فيه ما لاجله  
كتب وسطر . لا ان يروي اشياء على سبيل التخدير الا اذا كان الخبر متصلاً  
بما هو مقرر فيه اتصالاً ضرورياً لا بد منه .

(٤) الامور التي اراد صاحب المستند قبل كل شيء . ومن حيث هي ان  
يسطرها ويتعلمها حتى تكون حجة في مستقبل الزمن

سواء اعترف به الخصم او تحققه (١) القاضي له من  
الاثبات على صاحبه (٢) او على موقعه بامضائه وعلى  
من استمدوا حقهم منها (٣) ما للاقرار الصادر خارجاً  
عن القضاء (٤) لكنه من حيث هو (٥) ليس له قوة  
الاثبات فيما هو على الغرباء (غير من ذكروا)

ق ١٨١٨ اذا اثبت كون المستندات مقضوبة او مصححة  
او مضافاً اليها شيء او ان بها عيباً آخر فللقاضي ان يرى  
هل لامثال هذه المستندات قيمة وما قيمتها .



(١) الذي تحققه القاضي . مثلاً بواسطة خطاط ماهر او بواسطة شهود  
على صاحبه او كاتبه الذي ينكر نسبته اليه .

(٢) الذي كتب المستند ولو لم يوقعه بامضائه .

(٣) اعني الورثة او الذين يخلفونه في الشيء او الحق اللذين يثبت بالمستند  
انهم لا يختصان بالمورث او بمن خلفه .

(٤) اثباتاً كاملاً او غير كامل او انه يثبت شيئاً كما يرى القاضي بعد ان  
يتدر جميع القرائن والاحوال (ق ١٧٥٣)

(٥) قد يكون له قوة الاثبات تبعاً مثلاً اذا اصبح بقوة توقيع خاتم  
شخص من الاشخاص العموميين ذا قوة تضاهي قوة المستند العمومي .

## الفصل الثاني

في تقديم المستندات وفي من التماس ابرازها

١٨١٩ ق المستندات ليس لها في القضاء قوة الاثبات اذا لم تكن هي الاصلية او الصور الصحيحة المنقولة عنها

والموضوعة لدى مسجل الديوان ما خلا المستندات التي هي نطاق الحق العام اعني الشرائع المذاعة كما ينبغي.

١٨٢٠ ق المستندات يجب ابرازها بالصورة الصحيحة وايداعها في القضاء (١) ليتمكن القاضي والحصم ان يفحصا في امرها .

١٨٢١ ق ١ . اذا حصل شك فيما اذا كانت النسخة منقولة

عن الاصل نقلا اميناً فالقاضي بناء على طلب احد الطرفين

او من باب الوظيفة ايضاً يمكنه ان يقرر ان تبرز البينة

الاصلية التي اخذت عنها النسخة .

٢ . اذا لم يستطع ذلك البتة او لم يستطع الابعثقة

كثيرة شديدة فالقاضي يمكنه ان يفوض الى وكيل

يندبه او يسأل الرئيس المكاني ان يقوم بالفحص عن

امر البينة وبمعارضة المنقول عنها حاقماً بما يجب معارضته

---

(١) اي تسليتها الى القاضي والى المتداعين وبهم يقوم القضاء. اي يجب وضعها بين اوراق المحاكمة الرسمية .

من البنود وكيف يجب ان تتم هذه المعارضة . ويمكن  
الطرفين ان يشهدا المعارضة .

ق ١٨٢٢ المستندات المشتركة (١) او التي مآل الكلام فيها  
مسألة مشتركة كالوصايا والصكوك التي تتعلق بالوراثة  
وبتقسيم الاموال والعقود وامثال ذلك مما الدعوى عليه  
بين الطرفين يمكن كلاً من المتخاصمين (٢) ان يطلب ان  
يبرزها الطرف الذي يقال كونها عنده .

ق ١٨٢٣ ١ . ومع ذلك فما احد يجب عليه ان يبرز البيئات  
وان مشتركة اذا لم يستطع الاطلاع عليها من دون ان يخشى  
ضرر من وراء ذلك بمقتضى القانون ١٧٥٥ بند ٢ عدد ٢

(١) إما بحكم الملك لكونها قد اشترك الفريقان ببذل النفقة في سبيل  
اصطناعها واما بحكم المادة التي تجزئها كصكوك العقود بين المتعاقدين واما  
بحكم الوظيفة كأن يكون قد اصطنعها صاحب وظيفة عمومية .

(٢) لان ما كان مشاعاً بين اثنين حُقَّ لكل منهما من حيث الاستعمال  
الضروري . اما المدعى عليه فيمكن فوق ذلك ان يطلب من المدعي البيئات  
التي ليست مشاعة وهي التي يبني عليها المدعي طلبه او دعواه - وهذا بديهي  
بل تلك التي يبني عليها المدعى عليه اعتراضه او دفعه للدعوى ايضاً . ولا يمنع  
كون المدعى عليه باعتراضه يصبح مدعياً لانه بذلك اصبح مدعياً حقا واما  
المدعي فليس له حق ان يطلب تقديم البيئات الخاصة بالمدعى عليه الا اذا  
كان المدعى عليه قد استعملها لاثبات اعتراضه .



او من دون خشية افشاء السر الواجب كتابته . (١)

٢ . لكن اقل ما يكون انه اذا امكن نقل فقرة عن البينة التي يهم تقديمها وامكن ابرازها من دون المحاذير المذكورة فيستطيع القاضي ان يأمر بان تبرز (الفقرة)

ق ١٨٢٤ . ١ . اذا رفض احد الطرفين ان يبرز بينة واجباً تقديمها شرعاً يروى انها عنده ، فالقاضي بناء على طلب الطرف الاخر وبعد ان يسمع ، اذا لزم الامر ، قول المدعي العام او حامي الوثائق ، ليقدر بحكم اعدادي هل يجب ابراز تلك البينة وكيف ينبغي ان يكون ذلك . ٢ . اذا رفض الطرف ان يطيع فالقاضي ان يرى ما شأن هذا الرفض

٣ . فاذا انكر الطرف كون البينة موجودة عنده فالقاضي يمكنه ان يستنطقه وان يكرهه على اداء اليمين في ذلك .

---

(١) ليس فقط ما يقال له سر المهنة او الوظيفة ، بل ايضاً السر المستودع او السر الذي يلزم حفظه من جهة اخرى

# الرأس السادس

في الافتراضات (١)

١٨٢٥ ق ١ . الافتراض هو استنتاج شيء غير ثابت (٢)  
قريب من الصواب (٣) وهو ضربان افتراض الشرع  
اي هو اما اقرته الشريعة بنفسها (٤) وافتراض الانسان

(١) « افتراضات » بصيغة الجمع : لأن الاثبات الذي يدور الكلام حوله هنا لا يستمد بوجه الاجال من حادث فرد بل من احداث عديدة أو من قرائن الاحداث واوصافها المعروفة لدى الشارع أو القاضي وهي تدلها على احداث اخرى مجهولة لها صلة بها . فالافتراض اذاً لا يبين الحادث مباشرة بل يبين احداثاً اخرى وهي من حيث هي هي خارجة عن الخصومة وانما تنتج حقيقة الحادث موضوع الخصومة عن طريق الاستنباط من العلة الى المعلول او من المعلول الى العلة . وبكلمة موجزة : الافتراض هو نتيجة تستمدها الشريعة او القاضي من حادث معلوم فيوصل بها الى حادث مجهول ، او قل الافتراض هو اقتناص المجهول من المعلوم . والافتراض في الحقيقة يستمد من علامات للحقيقة هي دلالات غير اكيدة وثابتة وانما هي قريبة من العقل والصواب قريباً كثيراً ام قليلاً .

(٢) شيء مشكوك فيه او مجهول جهلاً تاماً .

(٣) اي استنباط منطقي عن طريق البرهان والدليل من العلة الى المعلول  
من العقل .

(٤) الشريعة الوضعية .

وهو ما يستنتجه القاضي .

٢ . افتراض الشرع منه ما هو افتراض الشرع فقط (١) ومنه ما هو افتراض الشرع والحق جميعاً (٢) ( Juris et de jure )

ق ١٨٢٦ يقبل الاثبات رأساً او تبعاً (٣) على ما كان افتراض الشرع فقط اما على ما كان افتراض الشرع والحق جميعاً فلا يقبل الاثبات الاتبعاً (٤) اي على الحادث الذي هو

(١) هو ما يستند اليه الشرع او الحق الى ان يثبت غير ذلك . مثال ذلك ان يفترض كون من ولد بين النصارى ورببي بينهم معهداً . مثال اخر لذلك : كل انسان يفترض كونه صالحاً ريثما يثبت عكس ذلك .

(٢) هو ما يستند اليه الشرع والحق استناداً قوياً بحيث يجب ان يعتبر كونه الحقيقة . قلنا « افتراض الشرع » لان الشريعة اوجبه واقترته . وقلنا « افتراض الحق » لان الشريعة تستمد من هذا الافتراض حقاً راهناً ثابتاً وهي أي الشريعة تعين الحقيقة بحيث لا تقبل عليه اثباتاً يبين رأساً ومباشرة ما ينافيه وينقضه كما سترى في القانون التالي ٢ .

(٣) لانه تجاه هذا الافتراض يقوم هذا المبدأ الثابت وهو : « الافتراض يجب ان يولي مديراً امام الحقيقة » اي لا افتراض مع ثبوت الحقيقة .

(٤) لا الاثبات رأساً او مباشرة لانه من حيث هذا الافتراض قد اقرت الشريعة الحق اقراراً ثابتاً وهي تعتبر هذا الافتراض كونه الحقيقة . لكن ذلك يكون في المحكمة القضائية فقط لا امام الله وفي محكمة النفس . ففي هذه المحكمة لا محل للافتراض بل للحقيقة نفسها

اساس الافتراض (١)  
ق ١٨٢٧ من كان في جانبه افتراض الشرع يعفى (٢) من  
عب. الاثبات واصبح الاثبات واجباً على خصمه حتى اذا  
لم يثبت وجب اخراج الحكم في سبيل من كان الافتراض  
في جانبه (٣)

ق ١٨٢٨ الافتراضات التي لم يقرها الشرع لا يستنتجها القاضي  
الا من حادث ثابت (٤) ومعين (٥) يتفق مباشرة (٦)  
مع الشيء الواقع عليه النزاع.

- 
- (١) اذا أثبت كون العقد الذي بقوته حكم على لئحد الناس بالدفع حكماً  
اصبح مبرماً كان عقداً باطلاً .  
(٢) لا بقوة انعام بل مراعاةً للانصاف والعدل لانه قد اثبت بتقديره  
الافتراض الذي هو ضرب من ضروب الاثبات .  
(٣) وان كان مدعياً .  
(٤) غير مشكوك فيه .  
(٥) حادث فرد موجود وجوداً واقعاً لا في عالم الفكر والنظر فقط .  
( non generali et veluti abstracto )  
(٦) لا يسوغ ان يبنى استنتاج على استنتاج اخر .

# الرأس السابع

في عيين الطرفين

ق ١٨٢٩ إذا كان هناك اثبات غير كامل فقط (١) ولم يبق  
بعد وسيلة اخرى للاثبات (٢) وحتم القاضي باليمين او  
قبلها انجاءاً (٣) للاثبات فهذه اليمين تدعى اليمين  
المنجدة (٤)

ق ١٨٣٠ ١ . هذه اليمين محلها خاصة (٥) فيما اذا كانت

(١) ان اليمين لا تثبت الا اثباتاً غير كامل فاذا كان من ينبغي ان يحلف  
لم يأت باثبات اخر غير كامل فلا يسوغ ان يحتم باليمين كما لا يسوغ قبولها  
اكن اذا اتى احد الفريقين باثبات غير كامل مثلاً اذا قدم شاهداً هو فوق كل  
شبهة ساغ الحتم باليمين وقبولها . اما اذا اتى الفريق باثبات كامل فلا حاجة  
الى اليمين وهي في هذا الموطن محرمة ايضاً .  
(٢) هذا يبين ان اليمين ليست الا اثباتاً مويدياً منجداً توذى في وقت  
الضرورة فقط .

(٣) تأييداً للاثبات لا للقيام مقام الاثبات . لان اليمين كما تقدم لا تثبت  
الا اثباتاً غير كامل .

(٤) مما قيل يبين جلياً ان هذه اليمين هي ضرورية واجبارية ضرورة  
واجباراً مقيدتين لا على سبيل الاطلاق .

(٥) لانه كثيراً ما تكون هذه القرائن ضرورية معرقتها . ولان الحث  
باليمين في هذا الموطن قد لا يضر الا الحائث وحده دون سواه .

القرائن التي تتعلق بحالة الشخص المدنية (١) او الدينية (٢) لا تستطاع معرفتها من وجه اخر (٣)

٢ . لكن ليمتنع القاضي عنها في الدعاوى الجزائية (٤) وفي الدعاوى الحقوقية ايضاً اذا كان صدد الكلام في حق او في شيء ذي قيمة كبيرة او في جادث خطر (٥) او اذا كان الحق والشئ والحادث ليست خاصة بالشخص الذي ينبغي ان توجب عليه اليمين .

٣ . لكن هذه اليمين يمكن فرضها (٦) امامن باب الوظيفة واما بناء على طلب الطرف الاخر او المدعي العام او حامي الوثائق اذا شهدا المحاكمة .

---

(١) هل هو مثلاً اعزب ام متزوج . من هي امرأته . . . ما نسبه . . . من هم ذوو قرابه . ما هي صناعته ؟ . . .

(٢) هل هو كاهن ام راهب من ذوى النذور الحافلة . هل له وظيفة كنسية ؟ . . .

(٣) لان اليمين في هذه الدعاوى ايضاً هي نجدة في الاقبات بسبب ما يفتش من الحث .

(٤) لانها خطيرة تتعلق بشرف الشخص فيختفى فيها والحالة هذه الحث .  
(٥) لان عظم الخير المطلوب او الشر المرغوب في اتقائه قد يدفع الخائف الى الحث .

(٦) القاضي هو الذي يفرضها في كل حال واو الشمس الغريق فرضها .

٤ . القاعدة ان تفرض على من (١) له اثباتات (٢) اوفى (٣)  
٥ . بيد انه للقاضي ان يحدد بقرار ما اذا كانت  
القرائن حاصلة ومتى تكون حاصلة حتى يجب فرض  
اليمين المنجدة « jusjurandum suppletorium »

ق ١٨٣١ . ١ . الطرف الذي فرضت عليه اليمين المنجدة في  
امور لا تتعلق بمجالاته المدنية او الدينية يستطيع لسبب  
عادل (٤) ان يرفضها او يردّها (٥) الى خصمه .  
٢ . ما قيمة هذا الرفض ؟ هل هو عادل ام هو  
يعادل اقرارا ؟ ذلك راجع الى ما يرى القاضي .  
٣ . اليمين المنجدة التي اداها احد الطرفين يستطيع

(١) مدعياً او مدعى عليه . وهنا يوجد فرق بين الحق القديم والحق  
الحديث فالقديم كان يفرض اليمين على المدعى عليه بموجب القاعدة العامة اما  
الحديث فهو يفرضها على من له اثباتات اوفى . هذه هي القاعدة الان ويستثنى  
منها بعض المواطنين كما رأينا .

(٢) اذا كان من له اثباتات اوفى واوفر ( لكنها غير كاملة ) ليس من  
اهل الصدق والاستقامة فلا تفرض عليه اليمين . وهذا استثناء للقاعدة .

(٣) اي افضل من اثباتات خصمه . لا اكمل من حيث هي هي .

(٤) مثلاً لان الفريق اثبت اثباتاً كاملاً او ان الفريق الذي طلب فرضها  
لم يثبت اثباتاً غير كامل او لانها فرضت في دعوى جزائية او حقوقية خطيرة .  
والقاضي ان ينظر في صواب الاسباب وصحتها .

(٥) ان يطلب ويوجب ان يؤديها الخصم . والخصم لا يستطيع ان يردّها  
بل يلزم ان يحلف الا اذا كان عنده سبب عادل للرفض .

الطرف الاخر (١) ان يناهضها

ن ١٨٣٢ اذا ثبت حق التعويض من الضرر لكن دون  
ان يستطيع تقدير الضرر بوجه التوكيد فيمكن  
القاضي ان يفرض على الطرف الذي اصابه الضرر اليمين  
التي تدعى اليمين المقدرة (٢) « astimatorium »

ن ١٨٣٣ في فرض اليمين المقدرة :

١ يطالب القاضي من الطرف الذي اصابه الضرر  
ان يمين تحت قداسة اليمين الاشياء المأخوذة منه او  
المفقودة بالخداع وليبين ثمنها وقيمتها بمقتضى تقديره  
الراجع (٣)

٢ اذا بدا تحديده للقاضي مفراطاً فليخفضه القاضي  
الى حد الانصاف متديراً جميع الدلالات والبراهين  
المؤيدة بالاستعمال نادياً ايضاً خيراً الى ذلك اذا دعت  
الحاجة اليهم حتى يضمن الحق والعدل ما امكن .

---

(١) لا الفريق الذي حلف . وهذا هو الفرق بين الحلف وبين الاقرار  
القضائي الذي يمكن صاحبه نقضه .

(٢) هي يمين الحقيقة وهي ضرورية اجبارية .

(٣) اي ان يكون تقديره مؤيداً بالبرهان والحجة وأن تقدر قيمة الشيء  
الذاتية الوضعية لا قيمة ما للمقدر من الرغبة فيه ( الشيء ) .



ق ١٨٣٤ . ١ . يستطيع الطرفان ليس (١) قبل اقامة الدعوى فقط ان يتفقا على ان تفضل الخصومة بالتراضي (٢) بواسطة اليمين يؤديها احدهما بل في اثناء رؤية الدعوى ايضاً وفي كل دور من ادوارها وحالة من حالاتها (٣) يستطيع الطرف الواحد (٤) بمصادقة القاضي (٥) ان يفرض اليمين على الطرف الاخر على شريطة ان تعتبر المسألة الاصلية او العارضة مفصلة (٦) بمقتضى اليمين . ٢ . هذه اليمين تدعى الفاصلة او الحاسمة «decisorium»

ق ١٨٣٥ اليمين الفاصلة لا يمكن ان تفرض الا :

(١) لاجابة الى حضور احد في ذلك لا القاضي ولا سواء الا اذا بدت الضرورة الى حضور المأمور الرسمي من قبل السلطة المدنية بموجب القانون ١٥٢١ .

(٢) لان تخلي الفريقين عن شيء من حقها هو من جوهر هذه اليمين .

(٣) بعد الحكم الفصل نفسه قبل ان يصير مبرماً لان الدعوى قبل ابرام الحكم لا تزال تعتبر قائمة .

(٤) بواسطة القاضي بقراء صيغة اليمين لكن لا يستطيع ذلك القاضي من باب وظيفته لان القاضي لا يمكنه ان يوجب على أحد التخلي عن حقه .

(٥) بتصديق القاضي فرض اليمين وصيغتها .

(٦) وليس هناك استثناء بموجب القانون ١٨٨٠ .

١ في شيء يُقبل فيه التخلي (١) والتراضي (٢) « cessio et transactio » ولا يكون ذا شأن خطير او ثمن

كبير (٣)

٢ من قبل من يستطيع التخلي او التراضي (٤)  
٣ على من يقوى على التخلي او التراضي (٥)  
والذي ليس له كذلك اثبات كامل فيما هو لنفسه (٦)  
٤ في رواية الحادث فقط او في حدث هو منوط  
بفعل من تفرض عايه اليمين . (٧)

١ . هذه اليمين يستطيع الطرف الذي فرضها ان  
١٨٣٦ ن

(١) او العطاء . وان يكن غير مجان لان التخلي عن حق خاص هو من  
جوهر هذه اليمين .

(٢) لان التساهل يكون طبيعة هذه اليمين ويقبل هذا التخلي او التساهل  
بمضى الشرائع الالهية والكنسية والمدنية ايضاً . بموجب القانون ١٩٢٦

(٣) بموجب الشرائع المشار اليها قبل اقامة الدعوى وبوجوبها وبوجوب حكم  
القاضي اذا لم تكن الشرائع موجودة اذا ادبت هذه اليمين في اثناء اقامة  
الدعوى .

(٤) بموجب تلك الشرائع

(٥) بموجبها ايضاً .

(٦) لان التساهل او التبركيم هو في الاشياء المشكوك فيها اما الشيء .  
الثبت اثباتاً كاملاً فلا شك فيه . والتساهل فيه الى هذا الموطن يكون عقداً  
من عقود الهبة المجانية .

(٧) الا اذا كان ممن يفرض او يقبل اليمين المشار اليها له وكالة خاصة  
(١٩١٢)

يبطلها ما دامت لم تود بعد (١) والطرف الآخر ان يقبلها  
ويؤديها او يرفضها (٢) او ان يردها الى خصمه (٣)

٢ . اذا أدت اليمين انتهت (٤) المسألة بحسب  
صورة اليمين المؤداة كأن هناك تخليصاً (٥) أو  
تراضياً (٦) قضائياً .

٣ . اذا رفضت اليمين واذا لم ترد الى الخصم فللقاضي  
ان يرى ما قيمة هذا الرفض وهل هو مستند الى اسباب  
عادلة أم يجب ان يحسب كونه معادلاً للاقرار .

٤ . اذا ردت الى الخصم وجب عليه ان يؤديها  
والا سقطت الدعوى .

٥ . ان رد اليمين الى الخصم يقتضي من باب  
الضرورة وجود تلك الشروط المقتضاة لرفضها  
(اليمين) ولا بد في الحالين من يد القاضي في ذلك .

---

(١) لان تصديق القاضي حتى ذلك الحين ليس فصلاً لا يستطاع نقضه وابطاله  
(٢) لانه لا يمكن ان يوجب التحكيم على احد لان فيه تخليصاً عن بعض الحق  
(٣) لا ينبغي ان يسوئه الحق الذي يطلب هو ان يعقد به سواء  
(٤) ان اليمين لاشبهه باثبات كافر .

(٥) هذه اليمين قبل اقامة الدعوى ليست الا تخلي من يخلف عن حقه .  
(٦) ان اليمين المؤداة في انشاء روية الدعوى هي موازية للتحكيم  
القضائي

## الفصل الحادي عشر

### في الدعاوى العارضة (١)

( de causis incidentibus )

ق ١٨٣٧ يكون هناك دعوى عارضة كلما قدم بعد مباشرة  
المحاكمة، وان بالدعوة (٢) الى القضاء، أحد الطرفين (٣)

(١) الدعوى الاصلية هي التي قدمت في عريضة الطلب او الاستدعاء. تقديماً صريحاً بما هي موضوع المحاكمة . لكن قد يطرأ في خلال رؤية الدعوى الاصلية امور لا تكون محوية في عريضة الطلب بوجه صريح لكنها تتعلق بالدعوى الاصلية تبعاً لا مباشرة وكثيراً ما يجب فصلها ليتمكن التخطي الى الحكم في الدعوى الاصلية ولذلك فهي تدعى عارضة . وهي كل خلاف متعلق بالخلاف الاصيل يقع في بداية المحاكمة ام في ابانها ام في آخرها . مثلاً في بداية المحاكمة : مسألة صلاحية القاضي او الشبهة عليه وتقرّد الفريق . . . في ابانها او في آخرها : تأدية الضمان . قبول اثبات ازرده . « المحارلة » والدعوى قائمة . . . ما هو النظام الواجبة رعايته في رؤية امثال هذه الدعاوى العارضة ؟ (عليك بالقانون ١٦٢٧ وما يليه) وطريقة السير فيها بالقانون ١٨٤٠

(٢) هذا يبين جلياً كون رد الاستدعاء (ق ١٧٠٩) واغفال قبوله او رده في اثنا شهر من الزمان (ق ١٧١٠) وتصريح القاضي بعدم صلاحيته قبل

الدعوة الى القضاء ليست مادة للدعاوى العارضة .

(٣) الفريق الذي ادعى منذ بداية المحاكمة او الفريق الذي قدم العريضة للقاضي بعد مباشرة المحاكمة وان بالدعوة الى القضاء . يطلب فيها الدخول في الدعوى .

أو المدعي العام (١) أو حامي الوثائق اذا شهدا المحاكمة  
مسألة لا تحويها صريحاً العريضة التي اقيمت بها القضية  
لكنها متعلقة بالدعوى بحيث يجب في الغالب (٢) فصلها  
قبل المسألة الاصلية .

ق ١٨٣٨ الدعوى العارضة تقدم باللسان ام بعريضة مكتوبة  
مع الإشارة (٣) الى الصلة القائمة بينها وبين الدعوى  
الاصلية ومع رعاية احكام القوانين ١٧٠٦ - ١٧٢٥  
ما امكن

ق ١٨٣٩ القاضي (٤) بعد قبول العريضة المكتوبة او الطلب  
الشفاهي وبعد الاستماع الى الطرفين وعند الاقتضاء (٥)

(١) اذا كان ثم الخير العام فيستطيع القاضي نفسه والحالة هذه ان يطرح  
للبحث دعوى عارضة .

(٢) اذا اثبت للقاضي كون المسألة ليست من المسائل التي يجب في الغالب  
ان تفصل قبل المسألة الاصلية فلا يجب عليه ان يقبل او ان يطرح هو للبحث  
مسألة عارضة لكن اذا شك في الامر فعليه ذلك لئلا يظلم الفريق الذي  
يوهمه الامر .

(٣) باللسان او بالكتابة حتى اذا كان التقديم باللسان فليحدره المسجل  
في اعمال الدعوى .

(٤) القاضي او المستنطق في الدعوى او القاضي المحقق او رئيس الديوان  
ذي القضاة الكثرين

(٥) لان ذلك يتعلق بالخير العام

الى المدعي العام او الى حامي الوثائق ، ليعمل رويته (١)  
فيا اذا كانت المسألة العارضة المقدمة تافهة وفيما اذا كانت  
لم توجد الا لتأخير المحاكمة الاصلية فقط . ثم هل الدعوى  
العارضة من حيث جوهرها ومن حيث صلتهما بالدعوى  
الاصلية هي بمكان ما لا بد من رويتها قبل الاصلية .  
حتى اذا كان ذلك (٢) فليقبل (٣) العريضة او الطلب  
والا فليرده بقراره (٤)

ق ١٨٤٠ . ١ . هل المسألة العارضة المقدمة يجب فصلها مع  
رعاية صيغة المحاكمة او بقرار فقط ، لير القاضي ذلك بعد  
تدبر صفة الشيء . وشأنه .

٢ . اذا وجب فصل المسألة العارضة بطريقة قضائية  
وجب ان ترعى بقدر الاستطاعة القواعد المعمول بها  
في المحاكمات المألوفة لكن ليعن القاضي بان يكون اجل  
المهل قصيرا ما امكن .

- 
- (١) لا حاجة الى ان يتفاوض المستنطق في الامر مع القاضي ولكن يلزم  
ذلك اذا كان رئيس ديوان مؤلف من قضاة كثيرين .  
(٢) اي اذا لم تكن الدعوى العارضة تافهة واذا كان واجبا ان ترى  
وتفصل قبل الدعوى الاصلية .  
(٣) وليدون القبول في اعمال الدعوى .  
(٤) بقراره لا بحكم ولذلك لا محل للاستئناف بقوة القانون ١٨٨٠ بند  
٦ حيث جاء « انه لا محل للاستئناف من قرار القاضي اياً كان الا اذا كان  
مقرراً غير ذلك كما في القانون ١٦١٠ بند ٣ .

٣ . القاضي في القرار الذي فيه يرد أو يفصل المسألة العارضة دون رعاية صيغة المحاكمة ليبسط بأبجاز من حيث الحق ومن حيث الواقع الاسباب التي استند اليها .

ق ١٨٤١ قبل ان تفرض المسألة الاصلية يستطيع القاضي لوجود سبب عادل ان يعدل او يلغي الحكم الاعدادي (١) إما من تلقاء ذاته بعد الاستماع الى الطرفين واما بناء على طلب احد الطرفين بعد الاستماع الى الطرف الآخر وبعد الحصول في كل حال على رأي المدعي العام او حامي الوثائق اذا كانا حاضرين .

## الرأس الاول

في التمرد (١) ( de contumacia )

ق ١٨٤٢ المدعى عليه اذا دعي الى القضاء (٢) ولم يشهده لا

- (١) بحجة اولى القرار اذا فصل القاضي الدعوى بطريقة غير قضائية .  
(١) التمرد او اغفال حضور مجلس القاضي بعد حصول الدعوة .  
القضائية في بداءة المحاكمة او في خلالها يمكن اعتبارها إما خروجاً عن طاعة الداعي واما تحلياً عن الوسيلة القضائية المعدة لصيانة الحق .  
ففي الاعتبار الاول يُعد جريمة تجب لها المعاقبة وفي الوجه الثاني فعلاً مشروعاً لا عقاب له .  
(٢) دعوة رسمية صريحة

بنفسه ولا بواسطة و كيله من دون سبب عادل (١)

فيستطاع ان يشهر بكونه متمرداً (٢)

ق ١٨٤٣ . ١ . لكن لا يمكن القاضي ان يشهر المدعى عليه

بكونه متمرداً الا اذا ثبت (٣) من قبل :

١ كونه الدعوة ، وقد تمت على الوجه المشروع ،

بلغت الى معرفة المدعى عليه في الوقت المفيد او كان

واجبا في الاقل ان تبلغ اليه فيه (٤)

٢ كونه المدعى عليه اغفل (٥) تقديم عذر لفيته او

قدم عذراً غير عادل .

٣ . هذه الامور يستطاع تأييدها (٦) إما بدعوة

---

(١) للقاضي النظر في صواب السبب او عدم صوابه

(٢) يجب ايضاً ان يعلن كونه متمرداً اذا وجدت محاكمته باعتبار كونه

كذلك .

(٣) بالوسائل المشروعة والكافية لبيان الامر مثلاً بتقرير المباشر . بامضاء

المبلغه اليه الدعوة وبشهادة الشهود . . .

(٤) يكون ذلك اذا كان المدعى عليه هو الذي منع ان تصل اليه الدعوة كان

يحتجب . او غير ذلك من الاحوال التي لم يستطع الابلاغ بسببه .

(٥) اذا اهل المدعى عليه المدعو الى القضاء . ان يحضر امامه في الاجل المضروب

دون ان يكون له عذر شرعي مقبول كالمرض او باعث آخر من بواعث

الضرورة كالوبا . والحرب وامثال ذلك .

(٦) لا اثباتها لانها تثبت بما اشرنا اليه آنفاً من الوسائل . وجاء في القانون

« ان هذه يستطاع تأييدها » لا انها تحتاج الى ذلك وهذا يعني ان القاضي مخير في

ارسال دعوة جديدة الى المدعى عليه لامكره بقوة القانون على ذلك .



جديدة ترسل الى المدعى عليه ليتبرأ من ترمده اذا  
امكنه ذلك وإما بوجه آخر .

ق ١٨٤٤ . ١ . بناء على طلب احد الطرفين او المدعى العام او  
حامي الوثائق اذا شهدا المحاكمة (١) يستطيع القاضي ان  
يشهر ترمد المدعى عليه وبعد شهره اياه ان يتخبطى (٢)  
مع رعاية ما يجب رعايته (٣) حتى الحكم الفصل  
وانفاذه (٤)

٢ . اذا حصل التخبطى الى الحكم الفصل دون ان  
تكون الدعوى قد تم دفعها فالحكم يجب ان يشمل  
الامور المطلوبة (٥) في العريضة فقط . اما اذا كانت  
الدعوى قد تم دفعها فيتناول مادة دفع الدعوى نفسها .

---

(١) اذا كان البحث في مسائل الخير العام او في دعوى زواجية .

(٢) في روية الدعوى الاصلية .

(٣) ما حتم به في البند الثاني من هذا القانون وفي القانونين ١٨٤٦

و ١٨٤٧ . وفوق ذلك ما تقتضيه طبيعة الدعوى مثلاً في الدعاوى الجزائية يجب  
ان يكون للمدعى عليه وكيل (ق ١٦٥٥ بند ١)

(٤) حتى يكون ذلك داعياً الى قمع ترمد المتبرد .

(٥) لا كل ما يراه المدعى بل ما يراه القاضي صواباً وعدلاً .

ق ١٨٤٥ . ١ . لكن يستطيع (١) القاضي ايضاً ان ينذر (٢)  
بالعقوبات الكنسية كبحاً لتمرّد المدعى عليه .

٢ . فاذا اراد (٣) (القاضي) ان يفعل فيجب ان  
تجدد دعوة المدعى عليه مقرونةً بانذار العقوبات (٤) وعندئذ  
لا يسوغ (٥) له ان يعلن التمرد او ان يستعمل  
العقوبات بعد اعلانه الا اذا أثبت كون هذه الدعوة  
الثانية نفسها لم يحصل لها اثر .

ق ١٨٤٦ . لقبيل ما قد يأتي به المدعى عليه المرعوي عن تمرده

---

(١) ان له حقاً في ذلك . واذا كانت الدعوى جزائية او كانت مما يتعلق  
بالخير العام او من الدعاوى الخاصة وانما يقتضى خير النفوس من جهة ثانية او الخير  
العام ان تفصل بطريقة قضائية فعلى القاضي في هذه الحالات واجب ان يأخذ  
بالتأديبات الكنسية ويوقعها ادراكاً للفاية المشار اليها اي قهراً للعاصي وكسراً  
لعصيانه .

(٢) يقرها وينزلها وينفذها . لذلك يجب عليه حل العاصي منها لدى ارعوائه

(٣) او كان ذلك واجباً عليه كما اشرنا اليه آنفاً .

(٤) فاذا اغفل هذا الانذار فلم يفعل شيئاً لان الانذار هو موضوع الدعوة

الثانية وهو من جوهر الفعل (ق ١٦٨٠ بند ١)

(٥) فالقاضي ايسر له ان يعلن التمرد ويوقع التأديبات - واذا فعل

فقطه باطل - الا اذا اثبت ان الدعوة الثانية لم تأت بالفائدة المطلوبة بل

كانت عقوبة لم تقع المتمرد بالاقلاع عن تمرده وبوجوب مثوله امام القضاء او

تقديم الاعذار المشروعة التي تعفيه من هذا الواجب .

والمائل امام القضاء قبيل فصل الدعوى (١) من الاستنتاجات والاثباتات . لكن ليحذر القاضي من ان ترجأ المحاكمة لسوء قصد (٢) الى اجل اطول ولا حاجة اليه .

ق ١٨٤٧ لكن بعد خروج الحكم يمكن التمرد ان يطلب من نفس القاضي الذي اخرج (٣) الحكم نعمة اعادة الدعوى الى حالتها الاولى (٤) ادراكاً للاستئناف وانما ذلك في خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر منذ ابلاغ الحكم نفسه الا اذا كان صدد الكلام في الدعوى التي لن تصبح امراً مبرماً (٥) .

ق ١٨٤٨ ان القواعد الموردة اعلاه لها محلها ايضاً اذا صار

- (١) قبل الحكم الفصل في الدرجة الاولى . فاذا بعد ختام الدعوى .
- (٢) لا يدل التمرد نفسه على سوء النية وان لم يتبرأ منه صاحبه . بل يجب ان يرجع في اثبات سوء النية الى اسباب التمرد وعمله والى طبيعة الادلة التي ياتي بها المدعى عليه .
- (٣) ان ذلك يوازي طلب ابطال الحكم . ولكن هذا الابطال هو شبيه بما يكون من التصريح ببطلان الحكم الذي يطلب من القاضي الذي اخرج الحكم (ق ١٨٩٥)
- (٤) ان ذلك عكس ما يقره القانونان ١٨٨١ و ١٨٨٣ من حيث المهلة المضروبة أجلاً للاستئناف .
- (٥) في هذه الدعوى التي لا تتخذ الصورة التطعية ولا تصير امراً مبرماً البتة . يستمر على الدوام حق طلب إعادة النظر في الدعوى .

المدعى عليه رغم انقياده للدعوة الاولى متمرداً بعد ذلك  
في اثناء المحاكمة .

ق ١٨٤٩ اذا لم يحضر (١) المدعى في اليوم والساعة التي حضر  
فيها قبله المدعى عليه امام القاضي بمقتضى منطوق الدعوة  
ولم يقدم عذراً لغيبته او قدم عذراً غير كاف لها فليدعه  
القاضي ثانية بناء على طلب المدعى عليه واذا لم يطع  
المدعى الدعوة الجديدة او اغفل بعد ذلك الشروع في  
الدعوى (٢) او مواصلتها بعد الشروع فيها (٣) فليشهره  
القاضي بكونه متمرداً بناء على طلب المدعى عليه المدعو  
الى القضاء او على طلب المدعى العام او حامي الوثاق مع  
رعايته القواعد (٤) التي وضعت اعلاه من حيث تمرد  
المدعى عليه .

ق ١٨٥٠ ١ . تمرد المدعى اذا اعانه القاضي ازال (٥) حق  
المدعى نفسه في ان يواصل قضيته .

- 
- (١) بذاته او بواسطة وكيله .
  - (٢) بدفع الدعوى .
  - (٣) بتقديم الادلة في خلال المدة المضروبة للاثبات .
  - (٤) لا تستثنى منها القاعدة التي تولى القاضي حق ايقاع التاديبات الكنسية .
  - (٥) اجل يزول هذا الحق ولكن يستمر للمدعى حق لزوم حقه بصورة  
قضائية في محاكمة اخرى اي يستطيع ان يياشر الدعوى بتقديم عريضة جديدة  
بعد ايفاء نفقات القضية الاولى واداء التعويض اللازم .

٢ . لكن يؤذن للمدعي العام أو لحامي الوثائق بان يعتبر القضية خاصة به ويواصلها كلما بان له كون الخير العام يقتضي ذلك .

٣ . بيد ان المدعى عليه له بعد ذلك حق ان يطلب ابا ان يكون له حرية الانصراف من القضاء (١) أو ان تعد جميع الامور التي تمت حتى تلك الساعة لغواً لا قوام لها (٢) أو ان يبرأ هو من قضية المدعي (٣) تبرئة نهائية . أو ان تساق المحاكمة حتى النهاية (٤) وان كان المدعي غائباً ايضاً .

ق ١٨٥١ . ١ . من شهر بكونه متعمداً ولم يتبرأ من

(١) اي ان ينقض القاضي الدعوة مع ما لها من القوة والاثر . بحيث لا يكون على المدعى عليه ان يشهد القضاء الا بدعوة جديدة بعد ان تؤدي اليه نفقات الدعوى وما له من التعويض بسبب الدعوة الاولى . وهذا الطلب يكون اذا لم تكن الدعوى قد تم دفعها بعد .

(٢) هذه الوسيلة الثانية يستطيع طلبها بعد دفع الدعوى .

(٣) بحكمه به يقضى ، بقوة اعمال الدعوى واثباتاتها ، يكون الشيء او الحق ليس خاصة المدعي بحيث اذا اراد ان يجدد القضية والمحاكمة فيمكن دفعه بقوة اعتراض الشيء . المحكوم به حكماً مبرماً لا مرداً له « exceptione rei judicatae »

(٤) على سبيل الاطلاق بالنظر الى الجميع لا الى المدعي وحده .

تمرده (١) سواء كان مدعياً أو مدعى عليه فليحجم عليه  
بإدائه ما كان من نفقات القضية (٢) بسبب تمرده (٣)  
وبإدائه التعويض أيضاً (٤) وقت الحاجة الى الطرف  
الآخر .

٢ . اذا كان المدعى والمدعى عليه متمردين جميعاً  
لزم كلاهما على حد واحد (٥) اداء نفقات القضية .

## الرأس الثاني

في رد فعل شخص ثالث في الدعوى (٦)

- (١) مقدماً ومثبتاً الاسباب العادلة التي قضت بغيته او انصرافه .
- (٢) النفقات الواجبة عليه هو . والنفقات التي اداها خصمه او التي هي واجبة تأديتها للديون لاجل ادخال الدعوى ولزومها بموجب القانونين ١٩٠٨ و ١٩٠٩ .
- (٣) فاذا النفقات التي حصلت قبل التمرد ام بعد التمرد يجب ان يودعها هو او خصمه بمقتضى القانون ١٩١٠ وما يليه .
- (٤) مثلاً اذا وجب على الخصم ان يطيل اقامته لدى الديوان او ان يسي ركبلاً له بسبب عضيان خصمه .
- (٥) « in solidum »
- (٦) قد يكون ان الامر المحكوم فيه بين بعض اناس يضر بغيرهم وذلك يكون اما في الدعاوى المتصل بعضها ببعض واما في مسألة مشتركة بين

ق ١٨٥٢ . ١ . من كان له مصلحة (١) في الدعوى امكن ان يقبل ان يدخل نفسه فيها في كل دور من ادوار القضية (٢)

٢ . لكن يجب عليه كي يقبل ان يقدم ، قبل الختام في الدعوى ، عريضة الى القاضي يبين له فيها بايجاز حق ادخال نفسه فيها .

٣ . من ادخل نفسه في الدعوى وجب ان يقبل في تلك الحالة (٣) التي توجد فيها الدعوى وان يعين له اجل قصير وأخير (٤) لتقديم اثباتاته اذا كانت الدعوى قد بلغت عهد الاثبات .

---

كثيرين . مثال الاول اذا اقيمت دعوى من حيث رسامة من ليس اهلاً للدرجة المقدسة فالحكم الذي يصدر قد يضر الراسم والمرسوم جميعاً . ومثال الثاني ان يقيم احد دعوى الانتفاع من حقل خاصة كثيرين على احد مالكيه ، لان الحكم الذي سيصدر لا ينفعه او يضره هو فقط ، بل قد ينفع او يضر جميع شركائه في الملك . فاذاً اذا قبلت دعوى احدهم وجب ان يقبل ان ينضم اليه الآخرون في كل دور من ادوار المحاكمة وفي درجة الاستئناف نفسها .

- (١) مادية او معنوية في الحال او في الاستقبال .
- (٢) الدخول في الدعوى في درجة الاستئناف يدعى « اعتراض ثالث » .
- (٣) حتى اذا كانت الدعوى قد دفعت فلا يجدد هذا الفعل القضائي .
- (٤) « peremptorium » اي لا يمكن ان يمد الى اجل آخر خلافا لاحكام القانون ١٧٣١ ، ٢ الذي يؤذن بالتجديد .

ق ١٨٥٣ اذا بان دخول ثالث ضرورياً (١) وجب على القاضي بناءً على طلب احد الطرفين (٢) او من باب الوظيفة ايضاً (٣) ان يأمر بدخوله في الدعوى .

## الرأس الثالث

في المحاولات والفضبة فائمه (٤)

ق ١٨٥٤ « المحاولة » هي كل ما يحدثه في خلال اقامة القضية (٥) احد الطرفين على خصمه او القاضي على احد

(١) إما ادراكاً لبعض اركان الدعوى واما انقضاء المحاكمة تانية في المستقبل وإما تلافياً لحق احد المتخاصمين ايأ كان .

(٢) اذا كان ذلك بهم احد الفريقين فقط .

(٣) اذا كان ذلك آيلاً الى تقصير المحاكمات او تخفيفها او الى الخير العام من وجه آخر ويجب عليه ذلك لان الخير يقضي بتخفيف القضايا والدعاوى .

(٤) قد حظرت القوانين المقدسة على الطرفين وعلى القاضي نفسه ان يحدثوا شيئاً جديداً في اثنا. روية القضية يكون آيلاً الى الاضرار بأحد الخصمين وهذا الاحداث المنهي عنه يدعى « محاولة او مجاوزة او تعدياً » « attentatum » وبحسب الحق القانوني القديم كان هذا الاحداث بوجه الاجمال باطلا بقوة الناموس او في الاقل جديراً بان يلغيه ويبطله القاضي . اما الحق القانوني الحديث فقد قرر ان كل محاولة او احداث شيء جديد والدعوى قائمة باطلا بقوة الشرع لمجرد وضع الفعل .

(٥) تعتبر القضية او الدعوى قائمة متى أثبتت الدعوة اتماماً مشروعاً وأبلفت الى الفريق المطلوب الى القضاء . او ان يكون الطرفان قد حضرا الى القضاء من تلقاء نفسها



الطرفين او عليهما جميعاً من غير رضی الخصم ومسح  
الاضرار به (١) سواء كان الاحداث متعلقاً بمادة  
القضية (٢) لكن مع بقاء منطوق القانونين ١٦٧٢  
و١٦٧٣ سائلاً (٣) او متعلقاً بالمهل المحدودة من قبل الشرع  
او القاضي لوضع بعض الافعال القضائية (٤).

- ق ١٨٥٥ . ١ « المحاولات » هي باطلة بقوة الناموس (٥).
- ٢ . بناء عليه فللطرف المتأذي من جراء المحاولة حق  
اقامة قضية توصلها الى تصريح بطلان ما كان من ذلك .
- ٣ . هذه القضية يجب ان تقام امام نفس القاضي  
المقامة لديه الدعوى الاصلية (٦) أما اذا كان الطرف  
المتأذي يعتبر القاضي مشبوهاً (٧) فيمكنه ان يقدم اعتراض  
الشبهة وفي فصله يجب ان يرعى منطوق القانون ١٦١٥ .

(١) الحق الطبيعي يقرر « انه لا يجب ان يصير الواحد الى حالة ظالمه  
بواسطة آخر » .

(٢) او الحق او الشيء المنازع او القضايا .

(٣) بذلك تأمين على حفظ القانون ١٨٥٤ الحاضر .

(٤) الاستئناف او مواصلته ، مثلاً .

(٥) بهذا فصل الخلاف بين الائمة فيما اذا كان ما هو من باب المحاولات  
باطلاً بقوة الشرع ام يجب ابطاله بواسطة القاضي . ولا يكون فعل المحاولة  
وحده باطلاً بل كل ما يلي بعد ذلك .

(٦) وان كان هو الذي اتى « هذه للمحاولة » .

(٧) اما لانه هو صاحب المحاولة واما لانه متشيع لصاحب المحاولة .

ق ١٨٥٦ . ١ . القاعدة (١) ان يوقف مجرى الدعوى الاصلية  
ومسألة « المحاولة » قائمة ، لكن يمكن ان ترى مسألة  
المحاولة والدعوى الاصلية وان تفصلا جميعا اذا رأى  
القاضي (٢) ذلك اوفق (٣) .

٢ . مسائل ' « المحاولات » يجب رؤيتها وفصلها  
باسرع ما يمكن (٤) بقرار القاضي (٥) بعد الاستماع الى  
الطرفين والى المدعي العام او حامي الوثائق اذا هما شهدا  
المحاكمة .

ق ١٨٥٧ . ١ . اذا أثبتت (٦) المحاولة وجب على القاضي

---

(١) لانه اذا كان الفعل فعل محاولة صحيحة فيكون لغواً باطلاً وعبثاً  
يوصل المحاكمة في الدعوى الاصلية . لانها ( المحاكمة ) اصبحت والحالة هذه  
غير صحيحة . اما اذا كان القاضي هو الذي وضع الفعل الذي يسمى « محاولة »  
او امر به فيوجد سبب اخر لايقاف مجرى الدعوى لانه بموجب القانون ١٦١٣ .  
لا يجب ان يواصل رؤية الدعوى التي اصبحت فيها مشبوهاً .

(٢) قاضي الدعوى الاصلية اذا لم يكن قد اعتبر مشبوهاً .

(٣) لان اثباتات المحاولة لا تكون كافية مثلاً .

(٤) فيعين اللاتبات اجل قصير ونهائي . بل الاجل المعين هو من ذاته  
نهائي في امثال هذه القضايا لان المحاكمة فيها ليست قضائية .

(٥) لا يحكم اعدادي بل بقرار فليس اذاً ذلك بصورة قضائية بمصر المعنى .

(٦) براهين جلية تماما . والا يفترض كون الفعل صحيحاً .

تقرير نقضها (١) « revocationem » او تنقيتها « purgationem »

٢ . اذا ارتكبت المحاولة (٢) بالقوة او بالخداع (٣)  
وجب على مرتكبها تعويض الاضرار ايضاً من  
الطرف المتأذي (٤) .

## الفصل الثاني عشر

في اعادة المعضر وفي التمام في الدعوى وفي المذاكرة في الدعوى

ق ١٨٥٨ قبل المباحثة في الدعوى (٥) وقبل الحكم يجب ان  
تعلن جميع (٦) الاثبات التي في الاعمال والتي بقيت

(١) اي اعادة جميع الامور الى الحالة التي كانت عليها قبل حصول المحاولة  
« فاذا لم تنقض الامور المحدثة فلا يتخطى الى الامام في الدعوى اذا كان  
الفريق معارضاً » .

(٢) اذا جمع الفريق ثمار الارض رغم الفريق الاخر مالكتها مثلاً .

(٣) اذا رهن الفريق الشيء المنازع دون ان يكون به حاجة او له منفعة  
من رهنه .

(٤) للقاضي ان يقدر ذلك .

(٥) اي قبل ان يقدم التذاعيان دفاعهما بالكتابة او يعرضانه باللسان  
بمقتضى القانون ١٨٦٦ .

(٦) حتى الاثبات التي ابرزت من قبل في اثنا المحاكمة .

حتى تلك الساعة سرية (١)

ق ١٨٥٩ يقوم اعلان المحضر بان يعطى الطرفان ومحاموهما حق مطالعة اعمال المحضر وطلب نسخة عنها .

ق ١٨٦٠ ١ . بعد اتمام كل ما يتعلق بتقديم الاثباتات (٢) يجب الوصول الى الختام في الدعوى .

٢ . هذا الختام يكون اذا صرح الطرفان بعد ان سألهما القاضي بانه لم يبق لهما شيء يبينانه او اذا انقضى الزمان المفيد لتقديم الاثباتات الذي عينه القاضي او اذا صرح القاضي بان الدعوى قد بحث فيها البحث الكافي (٣) ٣ . كيف كان الوجه الذي تم به الختام في الدعوى فليخرج القاضي قراراً باتمامه .

ق ١٨٦١ بعد الختام في الدعوى يحظر (٤) تقديم اثباتات

(١) هذا يحصل خاصة في الدعاوى الجزائية والدعاوى التي لها صلة بالخير العام . اما في الدعاوى الخاصة فيمكن ايضاً ابقاء الادلة على رذل الشاهد سرية حتى تلك الساعة . ق ١٧٦٤ بند ٥ .

(٢) حتى بمطالعة الاعمال وتدبرها وبسائر الامور التي تقوم بها اذاعة المحاكمة لان هذا الفعل (الاذاعة) يدخل في نطاق الاثباتات .

(٣) يحصل الختام في الدعوى اما بتصريح الفريقين او لتخليهما عن تقديم شيء آخر او بانقضاء الوقت المفيد . او بتصريح القاضي .

(٤) بموجب الحق القديم كان هذا التحظر على الفريقين دون القاضي اما اليوم بحسب دستور الحق القانوني الحديث فالرأي الاظهر انه يحظر ذلك على

جديدة الا اذا كان الكلام في دعاوى لا يمر عليها زمان  
البتة او في بينات خطية وجدت آخرأ (١) او في شهود  
لم يستطع (٢) تقديمهم من قبل في الوقت المفيد لمانع  
مشروع .

٢ . اذا رأى القاضي قبول اثباتات جديدة فليقرر  
ذلك بعد الاستماع للطرف الاخر الذي عليه (القاضي) ان  
يوليه وقتاً كافياً ليستطيع ان يقف على البينات الجديدة  
ويتدبرها ويدافع عن نفسه والا فتكون المحاكمة  
(القضاء) لغواً لا قوة لها .

ق ١٨٦٢ . ١ . بعد حصول الختام في الدعوى يُعطي القاضي  
بما يراه في حكمته ، الطرفين مهلة كافية من الزمان لتقديم  
دفاعهما أو اسباب حجاجهما بذاتهما أو بواسطة المحامي .  
٢ . هذه المهلة يمكن ان يمدها بناءً على طلب احد  
الطرفين بعد الاستماع للطرف الآخر أو ان يقصرها  
برضى الطرفين .

القاضي ايضاً في الدعاوى الخاصة لا في الدعاوى التي يتعلق فيها الخير العام . وفي  
الدعاوى الخاصة نفسها اذا اغفل تقديم بينة خطية او شاهد بسبب تهاون القاضي  
فعلى القاضي في هذه الحالة ان يصلح ظلمه ويستطاع لذلك تقديم البينة او الشاهد  
بعد الختام في الدعوى .

(١) . اذا امكن اثبات ذلك بطريقة صوابية .  
(٢) . وهذا يلزم ايضاً اثباته .

ق ١٨٦٣ . ١ . الدفاع يجب يكون بالكتابة . والقاعدة ان يسطر منه نسخ يوازي عددها عدد القضاة ليتمكن اعطاء كل منهم واحدة منها .

٢ . بل يجب تقديم نسخة ايضاً لكل من المدعي العام وحامي الوثائق اذا شهدا المحاكمة وفوق ذلك فعلى الطرفين ان يتبادلا النسخ .

٣ . يستطيع رئيس الديوان ان يوعز بنشر الدفاع بالطبع مع اهمّ البيّنات في مجموعة واحدة تحوي صفوة الاعمال والبيّنات كلما رأى في حكمته ان ذلك ضروري وان ليس هناك مضرة فاحشة للطرفين .

٤ . ففي هذا الموطن يأمر بالآ يطبع شي قبل ان يقدم اليه المخطوط وقبل ان تنال رخصة طبعه . وفوق ذلك فليحرص على السر حرصاً شديداً ان كان في الدعوى ما يجب كتمانه .

ق ١٨٦٤ للقاضي ولرئيس الديوان ، اذا كان الديوان ديوان قضاة ، ان ينهى عن الايفال في الدفاع الا اذا كان ثم شريعة خاصة للديوان تقرر ذلك .

ق ١٨٦٥ . ١ . بعد تبادل الطرفين بوقاع الدفاع يسمح لكل منهما بتقديم اجوبته في خلال الزمان القصير الذي اولاه

القاضي ومع رعاية القواعد والشرائط التي وقع الكلام<sup>١</sup> في امرها في القانونين ١٨٦٣ و ١٨٦٤ .

٢ . هذا الحق ليمنحه الطرفان مرة واحدة الا اذا رأى القاضي لسبب خطير ان يمنح مرة ثانية وعندئذ ليحسب هذا المنح الذي منعه احد الطرفين ممنوحاً ايضاً الطرف الاخر .

ق ١٨٦٦ ١ . المعلومات التي تسمى شفاهية (١) ، اي التي يدأب المحامون ان يفقهوا بها القاضي قرائن الحق والواقع المتعلقة بالدعوى ، هي ممنوعة (٢)

٢ . تقبل مع ذلك مباحثة قليلة امام القاضي وهو جالس للقضاء لجلاء امر من الامور (٣) اذا رآها القاضي مفيدة وقبلها بناء على طلب احد الطرفين او طلب الطرفين جميعاً .

٣ . للحصول على المباحثة يجب على الطرفين ان يقدموا بالكتابة بنود المسائل التي ينبغي البحث فيها مع الطرف الاخر مهراً عنها بكلمات موجزة . وللقاضي ان

(١) اي الخصوصية

(٢) لانها ضرب من الاغراء .

(٣) لا لجلاء القضية او الدعوى كلها بسبل مسألة او مسائل مهمة في القضية او صعبة .

يبلغها كلاً من الطرفين (١) وان يعين اليوم والساعة للمباحثة وان يجعل المباحثة نفسها معتدلة .

٤ . ليشهد المباحثة احد مسجلي الديوان كي يستطيع ان يدون في الحال بالكتابة بحسب اصول الشرع ما كان من البحث والاقرار والاستنتاج اذا أمر بذلك القاضي (٢) أو طلبه احد الطرفين ورضي به القاضي .

ق ١٨٦٧ في الدعاوي الحقوقية اذا اغفل الطرفان ان يعدا دفاعهما في الوقت المفيد أو اذا استسما الى علم القاضي وضميره فالقاضي اذا كانت قد اصبحت لديه المسألة واضحة جلية بقوة الاعمال والاثباتات (٣) امكنه ان يخرج الحكم في الحال .

---

(١) اي للقاضي لا للمدعي ، ان يقدم الى المدعي عليه البنود التي اعدتها المدعي والعكس بالعكس اي وله ان يقدم الى المدعي بنود المدعي عليه حتى يتسنى لكل فريق ان يهيء الجواب في اليوم المعين والساعة المضروبة لذلك .

(٢) ليس ذلك دوماً في كل وقت وفي كل موطن او انه ضروري بذاته . بيد انه من الرأي السديد ان القاضي اذا امر او رضي فتدوين ذلك في الاعمال ضروري لصحة الفعل بحيث اذا اغفل هذا التدوين كانت الاعمال باطلة .

(٣) لانه لاجل اخراج الحكم اياً كان يلزم ان يكون عند القاضي يقين ادبي اكتسبه من الاعمال والاثباتات في الدعوى . واما اذا كانت المسألة غير واضحة وضوحاً تاماً لديه ، فليخرج الحكم بموجب القانون ١٨٦٩ بند ٤ اي ان حق المدعي غير ثابت ويبرى . المدعي عليه . . .



## الفصل الثالث عشر

### في الحكم

ق ١٨٦٨ . ١ . التصريح الشرعي (١) الذي يجده القاضي  
الدعوى التي قدمها المتخاصمون والتي نُظر فيها بطريقة  
قضائية (٢) هو الحكم . وهو يسمى اعدادياً  
(interlocutoria) اذا فض الدعوى المعارضة (٣)  
(incidentem) وفضلاً (definitiva) اذا فض الدعوى  
الاصلية (٤) (principalem)

٢ . سائر تصريحات القاضي تدعى قرارات (٥)

---

(١) يجب ان يخرج الحكم قاض شرعي بناء على اثباتات شرعية وفي  
صورة شرعية « a iudice legitimo, ex legitimis probationibus,  
et in forma legitima » .

(٢) على سبيل التناقض اي بعد سماع الطرفين « in contraditorio »  
ويقتضى القواعد الموضوعية للمحاكمات والقضاء . والشكل « forma » اي  
الصورة هو الذي يفرق الاحكام عن القرارات ولو كان القاضي هو الذي اخرج  
القرارات .

(٣) بحسب القانون ١٨٣٧ .

(٤) التي قدمها المدعي اولا ومباشرة في العرض الذي اقام به الدعوى .

(٥) اذا انتهى المحضر بقرار فلا يكون المحضر قضائياً، فلا يكون كذلك  
الا اذا انتهى بحكم .

١٨٦٩ ق ١ . لاجل اخراج الحكم اياً كان يلزم ان يكون  
في وجدان القاضي يقين (١) ادبي (٢) بالنظر الى الشيء  
الواجب تحديده بالحكم (٣)

٢ . هذا اليقين يجب على القاضي ان يستقيه

---

(١) اليقين هو اعتقاد شي . اعتقاداً راسخاً ثابتاً لا يئشى معه وجود الخطأ .  
(٢) اليقين يكون طبيعياً « physica » اذا نفى الخطأ والضلال بحسب  
شرائع الطبيعة . ونظرياً « metaphysica » وهو ما ينفي الخطأ والضلال على سبيل  
الاطلاق لانه يستند الى مبادئ المعرفة الاولى الجليلة بذاتها لا الى النتائج  
الصادرة عنها مباشرة . واليقين الادبي الذي مدار الكلام عليه هنا هو  
ما ينفي احتمال الخطأ « Probabilitas » لا إمكان الخطأ « possibilitas » .  
واليقين الادبي اما كامل « Perfecta » واما غير كامل « imperfecta » او  
متمثل « probabilis » . فاخراج الحكم لا يقتضي وجود اليقين الطبيعي او  
النظري او الادبي الكامل في نفس القاضي وفي وجدانه بل يكفي وجود اليقين الادبي  
الغير الكامل اي المحتمل « probabilis » لاجراج الحكم . اي ان اليقين  
الادبي الذي يجب ان يكون في وجدان القاضي ليتمكن ان يخرج الحكم لا  
يجب ان ينفي معه كل امكان للخطأ والضلال وقد يتمثل ايضاً ان يكون  
هناك خطأ وضلال .

(٣) لا يمحصر المعنى من حيث حقيقة الواقع الذي تقدم بمنزلة اساس للحق  
الذي طلبه المداعي . لان ما بدا حقاً ثابتاً بموجب الاعمال والاثباتات قد يكون  
بطلاً ثابتاً بموجب معرفة القاضي الخاصة ووجدانه . بل من حيث عدل الحكم  
القضائي اي من حيث تطبيق تحديد على شريعة العدل الالهية وعلى الشريعة  
الكنسية العادلة بل على الشريعة الكنسية التي هي غير ظالمة ظلاً بينا ظاهراً .

(يستمده) من اعمال الدعوى (١) واثباتاتها (٢) « ex actis »  
« et probatis »

٠٣ ان الاثباتات (٣) يجب على القاضي ان يعتبرها  
عن طريق وجدانه (٤) إلا اذا قررت الشريعة صريحاً (٥)  
ما لبعض الاثباتات من القوة .

(١) اي من الادعاء والانكار والطلب والرفض هذه الامور كلها المقدمة  
في القضاء او المعاكسة سواء كانت الدعوى حقوقية ام جزائية لان القانون الذي  
نحن بصدد الكلام فيه لا يفرق بينهما . اعني من هذه الامور المشار اليها  
المقدمة امام القاضي وهو جالس في القضاء والمسطرة في الاعمال سواء كان هذا  
التسطير من جانب الفريقين او المدعي العام او القاضي نفسه .

(٢) اي المينة المثبتة للقاضي بالبينات الخطية او بشهادات الشهود وسائر  
البراهين المقدمة له باعتبار كونه قاضياً ولذلك بما هي مبرزة في القضاء ومدونة  
في الاعمال . فالقاضي لا يستطيع ان يستمد من الاشياء التي لم تسطر ولم تثبت  
ولم تدون في الاعمال يقينه لاخراج الحكم . فمنها لا من سواها يجب ان يستقي  
معرفة واليها لا الى سواها يجب ان يركن ضميره في اخراج الحكم .

(٣) يجب ان يحدد ما هذه الاثباتات من الشأن والقوة مقررأ اي ثقة ينبغي  
ان يكون له بهذه البراهين والادلة التي قدمت اثباتاً لدعوى المدعي ولاعتراض  
المدعى عليه .

(٤) اي بضياء عقله اي انه بالنور الطبيعي يعلم - مثلاً - ان هذه  
الوسائل المقدمة لاثبات الدعوى لها قوة الاثبات الكامل او الغير الكامل  
او انه لا قوة لها للاثبات في حال .

(٥) الشريعة اوجبت ان تكون قوة الاثبات الكامل للمستندات التي لا  
اعتراض عليها بحسب القانون ١٨١٦ . . . . .

٤ . القاضي الذي لم يستطع (١) ان يوجد لنفسه هذا اليقين (٢) فليحكم بعدم ثبوت حق المدعي وليبرئ (٣) المدعى عليه . الا اذا كان الكلام في دعوى من الدعاوى التي لها رعاية الشريعة (٤) ففي هذا الموطن يجب ان يكون الحكم في جانب هذه الدعوى ومع بقاء منطوق القانون ١٦٩٧ بند ٢ سالماً (٥) .

ق ١٨٧٠ يجب على القاضي اخراج الحكم بعد اتمام البحث في الدعوى واذا كانت الدعوى من الارتباك والصعوبة يمكن ، بسبب ما هنالك من كثرة الادعاءات والبيانات

(١) لانه ليس هناك ادلة او براهين لها قوة الاقناع وهذه القوة قوة الاقناع إما انها ذاتية قائمة في وجدان القاضي وإما واقعية « objectiva » مستمدة من الشريعة الرضية . فاذا فانت القاضي القوة الذاتية القائمة في وجدانه وكانت هناك قوة الاقناع الخارجة الواقعية الحاصلة بقوة الشريعة الرضية فيجب عليه في هذا الموطن ان يخرج الحكم لانه اذا كانت ثم بينة لها قوة الاثبات الكامل بقوة الشريعة فيجب على القاضي ان يحكم بحسب هذا الاثبات . خلاصة الكلام بوجيز العبارة : ان القاضي يجب ان يحكم بقوة الاثبات المقرر في الشريعة تقريراً صريحاً ولو لم يكن وجدانه مرتاحاً الى ذلك .

(٢) لا من حيث حقيقة الواقع بل من حيث عدل حكمه القضائي .  
(٣) تبرئة نهائية دائماً .

(٤) مثل دعاوى الزواج من حيث وثاقه ودعاوى القاصرين .

(٥) اذا كان الكلام بصدد دعوى من دعاوى التصرف بالملك وكانت

هذه الدعوى لم يزل مشكوكاً فيها بعد ما قدم من الادلة .

فيمكن ان يتخلل ذلك وقت موافق .

١٨٧١ ق ٠ ١ . في الديوان المؤلف من قضاة كثيرين فليعين رئيسه أي يوم وأي ساعة يجتمع القضاة للمذاكرة، وليكن الاجتماع في مقر الديوان نفسه اذا لم تقض بغير ذلك علة خاصة .

٢ . اذا تعين يوم الاجتماع فليقدم كل من القضاة بالكتابة (١) ما كان من استنتاجه في اساس الدعوى وما كانت الاسباب الشرعية والواقعية التي حملته على هذا الاستنتاج ولتضم هذه الاستنتاجات الى اعمال الدعوى (٢) ولترع مكتوماً سرها .

٣ . بعد تقديم استنتاج كل من القضاة بموجب الترتيب بينهم بحيث يكون في كل حال المقام الاول في التقديم لوضع الدعوى او ملخصها ، لتجر مباحثة قليلة تحت ادارة رئيس الديوان كي يبين خاصة ما يجب القضاء به في القسم التفريري (٣) من الحكم .

٤ . وفي المباحثة مباح لكل واحد ان يعدل عن

---

(١) بذلك يتسنى للقضاة ان يعيدوا النظر في ما استنتجوه قبل يوم الاجتماع .

(٢) بذلك يضمن اجراء الحكم الاول من هذا القانون على طريقة افضل .

(٣) من حيث بسط المسألة أو الدعوى فيترك الامر بوجه الاجمال الى دراية ملخص الدعوى .

استنتاجه الاول :

٥ . اما اذا لم يشاء القضاة او لم يستطيعوا في المباحثة الاولى ان يخرجوا هذا الحكم فيمكن تأجيل الاقرار الى اجتماع آخر . لكن لا يجب ان يؤجل ذلك الى اكثر من اسبوع واحد (١)

ق ١٨٧٢ اذا كان القاضي واحداً فله وحده ان يسطر الحكم .  
وفي ديوان القضاة ليرع منطوق القانون ١٥٨٤ .

ق ١٨٧٣ ١ . الحكم يجب :

١ ان يفصل الخصومة المبحوث فيها امام الديوان (٢) اعني ان يبرى المدعى عليه او يقضي عليه بما يتعلق بالمطالب او الشكاوى المرفوعة عليه مع ردّ الجواب الموافق على كل من الشبهات او بنود الخصومة .

٢ ان يعين ( في القليل بما هو جائز وتحتمله المادة ) ما يجب على الطرف المحكوم عليه ان يعطيه ويفعله ويؤديه او يعانیه او يمتنع عنه . وكذلك باي وجه وفي اي مكان او زمان ينبغي ان يقوم بالواجب عليه .

---

(١) للقضاة ان يؤجلوا المباحثة الى جلسة أو جلستين على شرط ألا يتجاوز-

التأجيل سبعة واحدة .

(٢) لاغيرها وان كانت ذات صلة بالخصومة المبحوث فيها لازمة اذا لم

يكن بحث في شأنها بحثاً مشروحاً متروياً .

٣ أن يحوي من حيث الواقع ومن حيث الشرع  
جميعاً الاسباب (١) او الحثيات التي يستند اليها قسم  
الحكم التقريري (٢) « pars dispositiva »  
٤ أن يقرر نفقات القضية .

٢ . في ديوان القضاة ليستمد ناظم الحكم الاسباب  
من الامور التي قدسها كل من القضاة في المباحثة الا اذا  
حددت اكثرية القضاة نفسها ما الاسباب التي يجب ان  
تسطر .

ق ١٨٧٤ . ١ . الحكم يجب ان يخرج مقدماً فيه دوماً ابدأ  
استجد اسم الجلالة .

٢ . ثم يجب ان يبين على وجه الترتيب من القاضي  
او الديوان . ومن المدعي والمدعى عليه والوكيل مع  
تعيين اسمائهم ومسكنهم تعييناً كافياً ومن المدعي العام  
وحامي الوثائق اذا كان لهما يد في المحاكمة .

٣ . بعد ذلك يجب ان يورد بعبارة موجزة واقع

---

(١) تحت ثمر مختلفة او بتقسيم مناسب حيث تسطر اولاً اسباب الواقع  
ثم اسباب الشرع او بالعكس .

(٢) اعني ذلك الجزء او القسم من الحكم الذي يقرر فيه ما الذي  
يجب ان يعطيه او يفعل او يزويه المحكوم عليه وهذا القسم يجب ان يتقدمه  
القسم الاخباري « pars narrativa » حيث يروي الحادث بعبارة مرجزة .

الحال (الحادث) استنتاجات الطرفين (١) « conclusiones »

٤ . يلي ذلك كله القسم التقريري من الحكم بعد تقديم الاسباب التي يستند اليها .

٥ . يختم بذكر اليوم والمكان اللذين سطرا فيه وبامضاء القاضي او جميع القضاة اذا كانوا كثيرين وبامضاء المسجل .

ق ١٨٧٥ . القواعد الموضوعة آنفاً (٢) لها محلها بوجه اخص في الحكم الفصل الواجب اخراجه . لكن ليعمل بها ايضاً في الحكم الاعدادي ما احتملت المادة المختلفة ذلك . (٣) .

ق ١٨٧٦ الحكم بعد ان يسطر عنى هذا الوجه فليعلن باسرع ما يمكن .

ق ١٨٧٧ اعلان الحكم يمكن ان يتم بثلاثة وجوه إما بدعوة الطرفين الى استماع قراءة الحكم يقوم بها علناً القاضي

---

(١) اي المطالب التي يعرضانها عرضاً نهائياً بعد اتمام الاثبات والدفاع من الجانبين .

(٢) القانون السابق . من هنا ينتج كون الحكم الاعدادي يجب ان يكون متضمناً الاسباب التي يستند اليها القسم التقريري .

(٣) لذلك لا محل للبندين الاول والثاني من القانون السابق . والافضل ان يرعى منطوق البند الثالث منه . ومن الضروري رعاية البند الخامس . من حيث التاريخ والامضاء .



جالساً في القضاء، واما باعلام الطرفين ككون الحكم موجوداً لدى كاتب الديوان وانه صار لها حق قراءته وطلب صورة عنه . وإما بإرسال صورة الحكم الى الطرفين بالبريد العام حيث يكون هذا الاستعمال مرعياً بمقتضى القانون ١٧١٩ .

## الفصل الرابع عشر

في أدوية الشرع على الحكم (١)

« De Juris romediis contra sententiam »

(١) متى رويت الدعاوى وفصلت بطريقة قضائية كان هناك ما يدعى « ادوية الشرع » اي تلك الوسائل التي يمنحها الشرع رداً للمضرة الحاصلة عن محضر المحاكمة ام عن الحكم ام بسبب عجز القاضي او شره او جهل المتخاصمين او غفلتهم . ان « ادوية الشرع » على الحكم او الوسائل القانونية باعتبار كونها دفاعاً ضرورياً هي بلا شك بوجه الاجمال من حق الطبيعة . اي ان يؤد الحكم القضائي بطريقة من الطرق إما قضائية واما غير قضائية . لكنها من الحق البشري من حيث تعيين صفتها القضائية او الغير القضائية .

بوجب الحق القانوني الحديث يوجد، ما خلا اصلاح الحكم المادي، وسيلتان قانونيتان : ١ الاستئناف، يرفعه الفريقان او احدهما . ٢ الشكوى من بطلان الحكم، وهما عاديان . ويوجد وسيلتان هما فوق العادة . ١ اعتراض شخص ثالث، يروي اما اعادة النظر في الدعوى واما الاستئناف : ٢ اعادة الامور الى حالتها الاولى اي اعادة النظر في الدعوى « restitutio in integrum » .

ق ١٨٧٨ ١ . اذا كان صدد الكلام في خطأ مادي ، وقع إما  
في نقل القسم التقريري من الحكم وإما في رواية الحوادث  
او مطالب الطرفين او في وضع الحساب ، (١) امكن (٢)  
القاضي نفسه (٣) ان يصلح الخطأ .

٢ . ليقم القاضي بهذا الاصلاح بقرار يخرج (٤)  
بناء على طلب احد الطرفين (٥) الا اذا عارض الطرف  
الأخر .

٣ . اذا عارض الطرف الآخر فتفصل المسألة العارضة  
بقرار (٦) بمقتضى منطوق القانون ١٨٤٠ بند ٣ وليثبت  
القرار في ذيل الحكم المصلح .

---

(١) ان امثال هذا الخطأ ممكنة ويجب اصلاحها اذا وقعت .

(٢) اذا كان الكلام في دعاوي الخير العام فيجب عليه ذلك .

(٣) الذي اخرج الحكم النهائي .

(٤) يجب ان يحوي القرار الطلب المشير الى الخطأ .

(٥) في الدعاوي الخاصة اما في الدعاوي العامة فن باب الوظيفة .

(٦) بقرار جديد فيه يبين القاضي المصلح بمباراة . وجزء الاسباب التي

استند اليها من حيث الحق ومن حيث الواقع .



# الرأس الاول

في الاستئناف

ق ١٨٧٩ الطرف الذي يرى الحكم مجحفاً به وكذلك المدعي العام وحامي الوثائق في الدعاوى التي شهداها لهم حق استئناف الحكم اي لهم حق استنجد القاضي الاعلى على القاضي الادنى الذي اخرج الحكم مع بقاء منطوق القانون ١٨٨٠ سالماً.

ق ١٨٨٠ لا محل للاستئناف :

١ من حكم الخبر الاعظم بنفسه او ديوان التوقيع الرسولي .

٢ من حكم القاضي الذي فوض اليه الكرسي المقدس ان يرى الدعوى مع الشرط « لا عبرة للاستئناف » (١)

٣ من الحكم المبلى بعلة البطلان (٢) (الفاسد الباطل)

٤ من الحكم الذي اصبح مبرماً (٣)

(1) « appellatione remota. »

(2) « vitio nullitatis infecta »

(3) « quae in rem judicatam transit »

٥ الحكم الفصل المبني على اليمين الحاسمة القضية  
٦ من قرار القاضي او من الحكم الاعدادي الذي  
لا يكون له قوة الحكم الفصل الا اذا كان مقروناً  
بالاستئناف من الحكم الفصل .

٧ من الحكم في الدعوى التي يقضي القانون بتحديد  
المسألة فيها باقضى سرعة .

٨ من الحكم على المتمرّد الذي لم يبرئ نفسه من  
التمرد .

٩ من الحكم الصادر على من اقر بالكتابة صريحاً  
بكونه تخلى عن الاستئناف .

ق ١٨٨١ الاستئناف يجب ان يقدم امام القاضي الذي اخرج  
الحكم في خلال عشرة ايام ، بداءتها تبليغ اعلان الحكم .

ق ١٨٨٢ ١ . الاستئناف يمكن ان يتم باللسان امام القاضي  
وهو جالس بمجلس القضاة ، اذا قرىء الحكم علناً ويجب  
ان يدونه المسجل في الحال بالكتابة .  
٢ . والأفوجب اتمامه بالكتابة مع بقاء الموطن  
الذي مدار الكلام عليه في القانون ١٧٠٧ سالماً .

ق ١٨٨٣ الاستئناف يجب ان يواصل امام القاضي المرفوع  
اليه في خلال شهر منذ تقديمه الا اذا منح القاضي (الذي

اخرج الحكم (١) الطرف (المستأنف) زماناً أطول لمواصلته .

ق ١٨٨٤ . ١ . لاجل مواصلة الاستئناف ينبغي ويكفي ان يستجد الطرف (المستأنف) القاضي الاعلى التماساً لتعديل الحكم المناهض مع اضافته الى ذلك نسخة من هذا الحكم (ونسخة) من عرض الاستئناف الذي يكون قدمه الى القاضي الأدنى .

٢ . فاذا لم يستطع الطرف ان ينال من الديوان الأدنى «a quo» نسخة من الحكم المناهض في خلال الزمان المفيد ففي اثناء ذلك لا ينقضي شيء من المهلة القانونية ويجب ابلاغ المانع الى قاضي الاستئناف الذي عليه ان يجبر القاضي «a quo» الذي اخرج الحكم بان جازم على ان يقوم بوظيفته باسرع ما يمكن .

ق ١٨٨٥ . ١ . اذا وقع الامر الذي دار الكلام عليه في القانون ١٧٣٣ في خلال المهلة المفيدة للاستئناف وجبان يبلغ الحكم اصحاب الشأن ويعتبر انهم منحوا المهلة المحدودة في القانون ، تحسب منذ يوم التبليغ .

٢ . اذا حصل ذلك بعد تقديم الاستئناف فليبلغ الاستئناف المقدم اولئك الذين بدأ الزمان المفيد «tempus utile»

الممنوح لمواصلة الاستئناف ينقضى مرة ثانية  
« denuo » من ديوم التبليغ رعاية لمصلحتهم .

ق ١٨٨٦ إذا مرت عبثاً المهلة المحدودة للاستئناف او امام  
القاضي الادنى او امام القاضي الاعلى فيعتبر الاستئناف  
مهجوراً ( deserta censetur )

ق ١٨٨٧ ١ . الاستئناف الذي قام به المدعي ينتفع به المدعى  
عليه ايضاً والعكس بالعكس .

٢ . اذا قدمه احد الطرفين من حيث بعض بنود  
الحكم فالطرف الخصم يستطيع ولو انقضت المهلة  
المحدودة للاستئناف ان يستأنف من حيث سائر البنود  
استئنافاً عارضاً (١) ويستطيع ان يفعل ذلك تحت شرط  
العدول عنه ايضاً اذا عدل الطرف الاول عن استئنافه .

٣ . اذا حوى الحكم بنوداً عديدة والمستأنف  
ناهض بعضها فقط فلتعتبر سائر البنود منتفية (٢) واذا لم  
يعين بند خاص فيفترض الاستئناف شاملاً لجميع البنود .  
ق ١٨٨٨ اذا ناهض الحكم احد من فئة المدعى عليهم او  
المدعين فتحسب المناهضة قد قام بها الجميع كلما كان  
الشيء المطلوب واحداً لا يتجزأ (٣) او واجبا محتوماً به

(١) « incidenter »

(٢) « exclusiva »

(٣) « individua »

عليهم جميعاً (١). أما النفقات القضائية فيجب ان يحملها فقط من استئناف اذا ايد قاضي الاستئناف الحكم الاول.

ق ١٨٨٩ .١ الاستئناف «من حيث تعليق الحكم (٢)» يوقف انفاذ الحكم المستأنف ولذلك فالمبدأ «لا يحدث شيء ما دامت القضية قائمة» يستمر في قوته . اما الاستئناف «من حيث <sup>ل</sup>رفع الحكم (٣) الى القاضي الاعلى فقط» فهو لا يوقف انفاذ الحكم وان كانت القضية لم ترل قائمة حول اساس المادة .

٢ . كل استئناف هو معلق للحكم الا اذا اقر القانون صريحاً غير ذلك مع بقاء منطوق القانون ١٩١٧ بند ٢ سالماً .

ق ١٨٩٠ بعد تقديم الاستئناف يجب على الديوان الادنى ان يرسل الى القاضي الاعلى نسخة صحيحة من اعمال الدعوى او اعمال الدعوى الاصلية نفسها بمقتضى القانون ١٦٤٤ .

ق ١٨٩١ .١ في درجة الاستئناف لا يمكن قبول سبب

(٤) (solidalis)

(٥) (in suspensivo)

(٦) (in devolutivo)

جديد للطلب ( للقضية ) وان مشفوعة به اسبابه الاولى  
على وجه مفيد وبناء على ذلك فلا يدور دفع الدعوى الا  
على وجوب تأييد الحكم الاول او اصلاحه إما كله وإما بعضه  
٢ . لكن اذا قدمت مستندات جديدة واثباتات  
جديدة فيمكن ان ترى الدعوى مع رعاية القواعد الموردة  
في القانون ١٧٨٦ و ١٨٦١

## الرأس الثاني

في الشكوى من كونه الحكم باطلا

- ق ١٨٩٢ الحكم يكون حاوياً خطأً يجعله باطلاً بطلاناً لا دوا،  
له متى ١ اخرج قاض غير صالح للقضاء على سبيل  
الاطلاق او اخرج في ديوان قضاة عدد غير شرعي من  
القضاة على غير منطوق القانون ١٥٧٦ بند ١ .  
٢ اخرج ما بين طرفين ليس لاحدهما في الاقل حق  
الوقوف امام القضاء .  
٣ عمل احد باسم غيره من دون وكالة شرعية .

ق ١٨٩٣ الشكوى من بطلان الحكم المنصوص عليها في  
القانون ١٨٩٢ يمكن تقسيمها على سبيل الاعتراض دائماً



أبدأ ، وأما على سبيل الدعوى أمام القاضي الذي أخرج  
الحكم ففي خلال ثلاثين سنة منذ يوم إعلان الحكم .

ق ١٨٩٤ الحكم يكون حاوياً خلافاً يجعله باطلاً بطلاناً يمكن  
مداواته متى لم توجد الدعوة الى القضاء المشروعة .

٢ خلا (الحكم) من الدواعي او الاسباب التي قضت  
به مع بقاء منطوق القانون ١٦٠٥ سالماً .

٣ خلا من الامضاءات المحتوم بها بالشرع .

٤ لم يتضمن بيان السنة والشهر واليوم والمكان  
التي أخرج فيها .

ق ١٨٩٥ الشكوى من كون الحكم باطلاً في المواطن  
المتذكورة في القانون ١٨٩٤ يمكن تقديمها إما مع  
الاستئناف بوقت واحد في خلال عشرة ايام وإما وحدها  
بما هي شكوى فقط ، في خلال ثلاثة اشهر من يوم إعلان  
الحكم أمام القاضي الذي أخرج الحكم .

ق ١٨٩٦ اذا خشي الطرف (المحكوم عليه) من ان القاضي  
الذي أخرج الحكم المشكي من كونه باطلاً غير سالمة  
نفسه من الهوى ولذلك هو يراه بصواب مشبوهاً ،  
فيستطيع ان يوجب ان يقام مكانه قاض آخر  
لكن، في درجة المحاكمة نفسها بمقتضى القانون ١٦١٥ .

ق ١٨٩٧ . ١ . شكوى البطلان يستطيع تقديمها الطرفان اللذان يريان انه مجحف بهما والمدعي العام وحامي الوثاق ايضاً كلما شهدا المحاكمة .

٢ . بل القاضي نفسه يستطيع من باب الوظيفة ان ينقض ويصلح الحكم الباطل الذي اخرجه في خلال الاجل المضروب آنفاً للقضاء .

## الراس الثالث

في اعراض شخص مالك ( اعراض الغير )

ق ١٨٩٨ اذا كان منطوق الحكم الفصل (١) مضرراً بحقوق اشخاص اخرين (٢) فهو لا لهم دواء خارق العادة (٣)

(١) لا الحكم الاعدادي او حكم القرينة لانه ليس من العادة ان يضر الحكم الاعدادي بحقوق الغير ومها يكن من ذلك فان هناك دواء او وسيلة قانونية لرد ما قد يكون من الضرر بقوة القانون ١٨٥٢ وما يليه .  
(٢) الذين لم يبقوا في القضاء باعتبار كونهم مدعين او مدعى عليهم لا بذاتهم ولا بواسطة وكلائهم او الاوصياء القائمين على رقابتهم وهذا من الشروط الجوهرية .

(٣) وهو لا يزيل او ينفى الدواء المألوف . اي ان من يأتي ان « يعترض » أو كان ممنوعاً عن اتيان ذلك يستطيع ان يقدم في الدرجة الاولى قضية مألفة من « حيث الضرر الحاصل » التماساً لتعويض الضرر الناجم عن الحكم

يدعى «اعتراض ثالث» بقوته يستطيع من يخشون هضم حقوقهم بالحكم ان يناهضوا الحكم نفسه قبل انفاذه وان يمارضوه (١) .

ق ١٨٩٩ . ١ . الاعتراض يمكن ان يتم كما يشاء المعارض اما بالتماسه اعادة النظر في الحكم (٢) من التقاضي الذي اخرجته وإما باستئنافه الى الديوان الاعلى (٣) .

٢ . في كلا الحالتين يجب على المعارض ان يثبت كون حقه مهضوماً هضماً واقعاً او كونه يخشى هضمه خشية معقولة .

٣ . لكن يجب ان ينشاء الاجحاف عن الحكم نفسه او ان يكون هو سبب الاجحاف او يكون معداً لان يلحق بالمعارض اذا أنفذ ضرراً جسيماً .

٤ . اذا لم يثبت احد الأمرين فليقر القاضي انفاذ الحكم دون ان يبالي بما كان من اعتراض الغير .

ق ١٩٠٠ بعد قبول الالتماس (٤) اذا شاء المعارض ان يدعي

(١) فيطلبون ان يوقف تنفيذ الحكم وان يصرح بطلان الحكم او يقوم ويصلح .

(٢) كي يصرح القاضي بكون الحكم باطلاً او يصلحه .

(٣) هو استئناف بالمعنى الحضري .

(٤) لان المعارض اثبت ما نص عليه القانون ١٨٩٩ بند ٢ و ٣ .

الاستئناف لزمه العمل بالقواعد الموضوعة للاستئناف (١)  
وإذا «داعى» امام القاضي الذي اخرج الحكم فيجب  
ان ترعى القواعد المقررة لاجل الدعاوي العارضة (٢)

ق ١٩٠١ اذا غلب المعترض في الدعوى وجب على القاضي ان  
يغير الحكم الصادر من قبل بحسب طلب المعترض (٣)

## الفصل الخامس عشر

في الشيء المبرم وفي اعادة النظر في الحكم

ق ١٩٠٢ يحصل الشيء المبرم :

١ بحكم مزدوج متكافئ .

٢ بحكم لم يستؤنف في الوقت المفيد او بحكم

استؤنف امام القاضي الاذنى ولم يواصل امام القاضي

الاعلى .

(١) في القوانين ١٨٧٩ - ١٨٩١ .

(٢) ق ١٨٣٨ - ١٨٤١ بناء عليه يمكن ان يبيح بطريقة غير قضائية في  
امر اعادة النظر في الدعوى وفي امر التصريح ببطلان الحكم او تعديله عند  
اعتراض شخص ثالث وان تفصل المسألة بقرار يخرج القاضى بحسب القانون

١٨٤٠ بند ٣ .

(٣) اي بحسب ما قد يكون طلبه اي إما التصريح ببطلان الحكم

وإما تعديله فقط .

٣ بحكم فصل واحد لا محل لاستئنافه بمقتضى  
القانون ١٨٨٠

ق ١٩٠٣ لن تصير دعاوي الأحوال الشخصية شيئاً مبرماً  
البتة . لكن عن حكم مزدوج متكافئ . في هذه الدعاوى  
ينتج انه لا يجب أن يقبل عرض جديد اذا لم تقدم براهين  
او مستندات جديدة وخطيرة .

ق ١٩٠٤ ١ . الشيء المبرم يعتبر بقوة افتراض الشرع والحق  
صحيحاً وعادلاً ولا يمكن ان يناهض مباشرة

٢ . يصنع شريعة ما بين الطرفين ويولي اعتراضاً  
لاجل منع تقديم الدعوى نفسها مرة أخرى .

٤ ق ١٩٠٥ ١ . لمضادة الحكم الذي لم يبق لمضادته الدوا  
العادي الاستئناف أو شكوى البطلان يعطى دوا غير  
عادي هو عادة النظر في الدعوى ما بين حدود القانونين  
١٦٨٧ و ١٦٨٨ بشرط ان يكون ظلم الشيء المبرم  
الواضح ثابتاً ثبوتاً جلياً .

٢ . لكن لا يعتبر كون الظلم ثابتاً ثبوتاً جلياً الا :

١ اذا كان الحكم مستنداً على مستندات وجدت  
بعد ذلك كاذبة .

- ٢ إذا اكتشف بعد ذلك مستندات تثبت اثباتاً  
لامرّد له حوادث جديدة وتقتضي حكماً مبيّناً .
- ٣ إذا كان الحكم قد اخرج بمكر احد الطرفين  
لاجل مضرة الآخر .
- ٤ إذا اهل منطوق الشريعة إهمالاً واضحاً .

ق ١٩٠٦ . ١ . يصلح لمنح اعادة النظر في الدعوى القاضي  
الذي اخرج الحكم الا اذا طلبت هذه الاعادة من باب  
اهمال القاضي منطوق الشريعة . ففي هذا الموطن يمنحها  
( الاعادة ) ديوان الاستئناف .

ق ١٩٠٧ . ١ . ان طلب اعادة النظر في الدعوى يوقف تنفيذ  
الحكم الذي ( التنفيذ ) لم يباشر بعد .

٢ . لكن اذا كان ثم شبهة لدلالة قريبة من الصواب  
بان الطلب لم يتم الا لعرقلة الانفاذ استطاع القاضي ان  
يقضي بانفاذ الحكم مع تعيين تأمين موافق لطالب الاعادة  
يضمن التعويض منه اذا حصلت الاعادة .



## الفصل السادس عشر في النفقات القضائية وفي الدفاع الجاه (١)

### الرأس الاول

#### في النفقات القضائية (٢)

(١) ان القضاء في الكنيسة مباشر ويبدل من غير بدل ولا عوض . ومعنى ذلك ان القضاة او رجال الديوان لا يأخذون ما هو ضروري لصلاح معاشهم وبقاء حالهم من المتداعين بل يكون لهم ذلك من ابواب اخرى مثلاً من الرزق المجري على الوظيفة التي لهم والتي توليهم حق القضاء . بيد انه في مباشرة القضاء لا بد من نفقات عديدة مثلاً ما يلزم من الدراهم في السفر ومن القوت للشهود والخبراء والمتداعين انفسهم ولتنقل الاوراق وارسال رقاع الدعوة وسائر القرارات القضائية . . .

ومن جملة النفقات اجرة الوكلاء والمحامين ولكن لما كانت الكنيسة المقدسة اماً حنوناً اقرت انه يجب بذل الحماية والدفاع في دعاوي الفقراء مجاناً .

(٢) قلنا في شرح القانون ١٦٢٤ ما معنى النفقات القضائية لكن لا بد من التنبيه الى انه في القانون المشار اليه وفي هذا الفصل الحاضر يحصر الكلام في النفقات والرسوم القضائية دون سواها . اما ما يلزم من النفقات او الرسوم لافعال اخرى غير الافعال القضائية مثلاً التفسيح من الزواج . . . فالكلام فيه في غير الموضوعين المحدث عنها .

ق ١٩٠٨ في الدعاوي الحقوقية (١) يستطيع اكراه  
الطرفين (٢) على اداء قدر من الدراهم بحجة نفقات  
قضائية الا اذا اعفوا من هذا العبء بمقتضى القوانين  
١٩١٤ - ١٩١٦ .

ق ١٩٠٩ ١ . للمجمع الاقليمي أو لمجلس الاساقفة ان يقر  
لائحة النفقات وقاعدتها حيث يجد ما يجب على الطرفين  
من النفقات القضائية . ما ينبغي ان يؤديه الطرفان بدلا  
لعمل الوكلاء والمحامين . ما قياس الاجرة عن الترجمة  
والانتساخ والفحص عنها والمصادقة على صحتها وكذلك  
عن نقل البيانات عن السجلات .

٢ . بيدانه يستطيع القاضي بما ترى حكمته ان  
يحث بان تودع في خزانة الديوان الدراهم المقتضاة في  
سبيل النفقات القضائية وتعويض الشهود واجرة الخبراء  
على من طلب من الطرفين (٣) أو على المدعي اذا عمل

---

(١) في الدعاوي الجزائية لا يطلب شي . ففيها المدعي العام هو المدعي  
او الشاكي فهو لا يكلف شيئاً كما هو واضح . والمدعى عليه لا يلبق ان  
يكلف شيئاً .

(٢) حتى في دعاوي الخير العام كالدعاوي الزوجية .

(٣) الذي يلتبس اجرا . فله فيرى القاضي في حكمته ان تودع الدراهم  
او يؤدي الضمان من قبل قياماً بما يكون من النفقة اللازمة في سبيله . لذلك في  
بداءة القضية على المدعي ان يقوم بذلك لانه هو الطالب . اما في سياق الدعوى



القاضي من باب الوظيفة (١) أو في الاقل بان يؤدي  
تأمين موافق يضمن دفع الدراهم فيما بعد .

ق ١٩١٠ . ١ . القاعدة (٢) انه يجب على المغلوب ان يعرض  
الغالب من النفقات القضائية في الدعوى الاصلية وفي  
الدعوى العارضة ايضاً .

٢ . اذا خصم المدعي او المدعى عليه على غير  
صواب (٣) وجب ان يقضى عليه بتعويضه الاضرار  
ايضاً (٤)

ق ١٩١١ اذا غلب المدعي أو المدعى عليه في بعض بنود القضية لا  
في كلها او اذا كانت القضية التي رؤيت قائمة ما بين ذوي

---

اذا رأى القاضي ايداع قدر من الدراهم او اداء ضمان لاجل نفقة الشهود الذين  
قدمهم المدعى عليه فعلى المدعى عليه دفع الدراهم المطاوعة .

(١) اذا رأى القاضي لاجل اتمام الاثبات الذي أتى به المدعي او المدعى  
عليه ان يطلب شاهداً في دعوى من دعاوي الخير العام بموجب القانون ١٧٥٩  
بند ٣ . او في غير مسألة فعلى المدعي في هذه الاحوال ان يؤدي الدراهم او الضمان .  
(٢) وضعت هذه اللفظة بسبب الاستثناء المثبت في البند الثاني من هذا  
القانون وفي القانونين التاليين .

(٣) اذا لم يكن له سبب عادل او محتمل للخصام والمقاضاة . قال  
العلامة لاغما معناه : « يكون هناك سبب محتمل للمقاضاة اذا كان الحق  
مبهماً ايهاً صحياناً . ولا يمكن ايضاحه الا بخصوصية ( اي دعوى ) . . . .  
(٤) اي ما خلا التعويض من النفقات .

القرابة الدموية أو الاهلية أو متعلقة بمسألة معقدة عويصة  
أو كان هناك سبب آخر عادل وخطير اياً كان فيستطيع  
القاضي بما ترى حكمته ان يوازن النفقات بين المتخاصمين  
من حيث كلها أو بعضها ويجب ان يبين ذلك في نفس نص  
الحكم .

ق ١٩١٢ اذ كان في الدعوى كثير من وجب عليهم الحكم  
بالنفقات فليحكم القاضي به عليهم جميعاً من باب التكافل (١)  
« in solidum » اذا كان الكلام في واجب موكل به  
التكافل « de obligatione solidali » والا فعلى كل بما  
يصيبه من ذلك .

ق ١٩١٣ ١ . لا يستأنف الحكم من حيث النفقات استثناءً  
قائماً بنفسه (٢) لكن الطرف الذي يرى كونه متضرراً  
يستطيع ان يقدم اعتراضاً (٣) في خلال عشرة ايام امام  
القاضي بنفسه وهو يقدر ان ينظر في الامر مرة اخرى  
وان يصلح ويخفف ما كان حدده .

٢ . استئناف الحكم من حيث الدعوى الاصلية

- 
- (١) كالواجب الذي على الدائن الاصيل وعلى الدائن الكافل او الذي  
على الامر بالجريمة وعلى منفذها . . . . .
- (٢) اي استئناف منفصل عن استئناف الحكم في الدعوى الاصلية .
- (٣) بصواب يدعى اعتراضاً لا استئنافاً لانه يقدم امام القاضي نفسه .
- لا « شكوى من بطلان الحكم » لانه يرد عدل تجديد النفقات لا صحته .

يعني استئناف الحكم من حيث النفقات ايضاً .

## الرأس الثاني

في الدفاع الجأه او في خفض النفقات القضائية

ق ١٩١٤ الفقرات (١) اذا كانوا عاجزين على الاطلاق عن حمل النفقات القضائية كان لهم حق الدفاع المجان واذا كان عاجزهم غير مطلق فخفض النفقات .

ق ١٩١٥ ١ . من اراد ان ينال اعفاء من النفقات القضائية او تخفيفها وجب عليه ان ياتس ذلك من القاضي مقدماً اليه عرضاً (٢) (بالكتابة) مع السندات (٣) (الحجج الخطية) التي تبين (٤) ما حالة الطالب وما مقدرته المالية

(١) لا يبين دستور الحق القانوني الحديث من يجب ان يحسبوا فقراء . فللقاضي ان يري ويحكم في كل حالة من الحالات وموطن مسن المواطن من يجب ان يمنح الدفاع مجاناً ومن تخفف عنه النفقات كثيراً ام قليلاً .

(٢) يجب ان يضم الى اعمال الدعوى .

(٣) شهادات يوقعا من يستطيعون بسبب وظائفهم كالتجوري والحاكم او غيرها ان يعرضوا معرضة صحيحة حالة الماتس ومقدرته المالية وان يشهدوا في ذلك عن علم رهن لا عن ظن وحس .

(٤) يجب ان تموي البيئات وتثبت كل ما يعمل القاضي يقف على حالة الماتس ومقدرته المالية بحيث يستطيع ان يعرف بقوة ذلك هل الطالب هو من

وفوق ذلك فيجب عليه ان يثبت (١) انه يدافع عن  
دعوى غير تافهة ولا واهية .

٢ . لا يقبل القاضي الالتماس ولا يرده الا بعد ان  
يسعى في الحصول وقت الحاجة (٢) على معلومات سرية  
ايضاً بها يستطيع ان يفقه حالة الملتمس المادية وبعد ان  
يسمع قول المدعي العام بل يستطيع ايضاً ان يلغي ما  
كان من استجابته اياه (٣) اذا ثبت له في سياق الدعوى  
ان لا وجود للفقر المزعوم .

ق ١٩١٦ ١ . ليختار القاضي في كل دعوى للقيام بالدفاع المجان  
احد المحامين المقبولين في محكمته وهذا لا يستطيع ان  
يضرب عن اتمام هذه المهمة الا لعلّة عادلة يصدق عليها

---

فئة الفقراء الذين يستحقون ان يبذل لهم الدفاع مجاناً او من الفئة الذين يجب ان  
تحقق النفقات عليهم .

(١) بمعلومات كافية .

(٢) كثيراً ما يقتضى ذلك لانه قد اثبتت التجربة ان المتداعين يهون  
عليهم ان يبرزوا شهادة مؤذنة بقرهم وخاصة اذا بان لهم ان القاضي لا  
يكون شديداً في الالتماس البيّنات المؤيدة للشهادة او انه لا يفتى في طلب معلومات  
اخرى تثبت حقيقة البيّنات وصحتها .

(٣) هذا ضروري اصلاً لما قد يكون من الظلم في استجابة الالتماس  
وحدراً من تقديم الالتماس غير عادل .

القاضي والا يمكن القاضي ان يعاقبه عقاباً موافقاً حتى  
يمنعه عن مهنته .

٢ . اذا لم يكن ثم محامون فليسأل القاضي الرئيس  
المكاني المألوف ان يعين وقت الحاجة شخصاً آخر من  
الاكفاء للدفاع عن الفقير .

## الفصل السابع عشر

### في انفاذ الحكم

ق ١٩١٧ . ١ . الحكم (١) الذي اصبح مبرماً « Res Judicata »  
يستطاع (٢) ان يقضى بانفاذه .

٢ . بيد ان القاضي يمكنه ان يامر بانفاذ الحكم الذي  
لم يصبح مبرماً بعد انفاذاً الى حين (موقتاً) : ١ . اذا  
كان صدد الكلام في الحاجات الضرورية لصلاح المعيشة

---

(١) اياً كان الحكم . لكن من الواجب ان يعمل هنا ايضاً بالاستثناء  
الذي وضعه الشارع في القانون ١٦٩٩ بند ٣ . ولذلك فعلى القاضي ان يوقف  
انفاذ الحكم « اذا كان ثم خطر . . . » (عليك بالقانون ١٦٩٩ بند ٣ المذكور)  
(٢) ان الحكم اصبح قابلاً للانفاذ اي ان المحكوم اه له حق التماس  
انفاذ الحكم . لكن بمقتضى القانون ١٩١٨ التالي .

٢ إذا كان ثم ضرورة اخرى شديدة واقعة بحيث اذا منح الانفاذ الوقت اتخذت بواسطة الضمانات والتعهدات أو الرهون الطرق الكافية لتعويض الطرف الآخر فيما اذا وجب نقض الانفاذ (والرجوع عنه) .

ق ١٩١٨ لا يمكن ان يكون محل للانفاذ قبل حصول قرار القاضي (١) الحاتم بالانفاذ اعني القرار الذي يقضي فيه بوجود انفاذ الحكم بنفسه وهذا القرار فليضمن منطوق الحكم نفسه (٢) او فليسطر منفرداً بحسب اختلاف طبيعة الدعاوى .

ق ١٩١٩ اذا اقتضى انفاذ الحكم اقامة الحساب اولاً كان (٣) هناك دعوى عارضة (٤) ينبغي ان يفصلها مع رعايته <sup>رعاية ما يجب</sup> شرعاً القاضي الذي اخرج الحكم الوجوب انفاذه .

ق ١٩٢٠ ١ . الحكم يجب ان ينفذه من كان رئيساً مالوفاً (٥)

---

(١) الذي اخرج الحكم لا الذي هو مزعم ان ينفذه .  
(٢) اذا كان انفاذ الحكم امراً سهلاً بيناً فليدرج في نفس نص الحكم واذا كان معقداً مبهماً فليسطر في وثيقة قائمة بذاتها مبيناً فيه كل ما يجب عمله في الانفاذ .

(٣) لان فصلها واجب (ق ١٨٣٧) قبل فصل الدعاوى الاصلية وانفاذها .

(٤) اي الاصول الموضوعية لفصل الدعاوى العارضة ق ١٨٣٧ - ١٨٤١

(٥) الاستقف او نائب الابرشية العام في ابان فراغ الاستقفية ولو لم يرياهما

الدعوى او النائب العام المؤلف الذي له السلطة التنفيذية وان خلا من السلطة القضائية . هو لا . وحدهم دون سواهم فلا رئيس الديوان ولا احد قضاة

للمكان الذي اخرج فيه حكم الدرجة الاولى (١) إما بذاته وإما بواسطة غيره .

٢ . فإذا أتي هذا (الرئيس المكاني) أو اهل كان لقاضي الاستئناف ان ينفذ بناء على الحاح الطرف الذي يوجهه الانفاذ أو من باب الوظيفة ايضاً .

٣ . ما بين الرهبان الانفاذ مختص بالرئيس الذي اخرج الحكم الفصل أو قوض القضاء الى قاض سواه .

ق ١٩٢١ . ١ . المنفذ (٢) يجب عليه ان ينفذ الحكم بحسب معنى الالفاظ المألوف الا اذا اجيز له في منطوق الحكم نفسه (٣) شي يأتيه كما يرى .

---

الديوان المؤلف من قضاة كثيرين ولا القاصد الرسولي ولا قاصد آخر لهم حق الانفاذ لانه بقوة الحق القانوني الجديد انفاذ الحكم محتفظ به « لاسقف المكان الذي فيه اخرج حكم الدرجة الاولى » .

(١) في محكمة البداءة او الصادر في مسألة مهيئة لأول مرة . من جانب ديوان رئيس الاساقفة باعتبار كونه اسقف ابرشية او من جانب القاصد الرسولي (٢) ولو كان الاسقف نفسه وكان الحكم حكمه او حكم رئيس ديوانه .

(٣) يجب ان تكون الإجازة صريحة ( والاجتماع سابقاً اذا كان الاسقف هو الذي اخرج الحكم ) وذلك في نص الحكم او قرار الانفاذ .

٢ . يسوغ له (١) ان ينظر في الاعتراضات على طريقة الانفاذ وعلى قوته (٢) لا في اساس الدعوى (٣) اما اذا ثبت له من وجه آخر كون الحكم ظالماً ظالماً واضحاً (٤) فليمتنع عن الانفاذ وليرجع الطرف الى من فوض الانفاذ (٥) .

(١) اياً كان المنفذ لان الشارع لم يفرق بين منفذ ومنفذ آخر .  
 (٢) مثلاً من حيث طريقة الانفاذ اذا اعترض المحكوم عليه بكون ما يراد ان يؤخذ منه ليس من الاشياء التي لا يحتاج اليها . . . (١٩٢٣) من حيث قوة الانفاذ : بكون الشيء الذي يطلب المنفذ ان يرهن يفوق قيمة الدين الذي قضى عليه بتأديته .

(٣) لا يسوغ للمنفذ وان كان اسقف المكان ان ينظر في الاعتراضات ( ما خلا مرطني ظلم الحكم او بطلانه البينين ) التي يرمي بها الى اثبات ظلم الحكم او بطلانه او التي تستند الى افتراض بطلان الحكم او ظلمه . لكن اذا كان اسقف المكان هو الذي اخرج الحكم فعليه من باب وظيفته ايضاً ( ق ١٨٩٧ ) ان ينظر في بطلانه وان لم يكن البطلان بيناً واذا نظر في ذلك كأنه ينظر في قضية مرفوعة اليه « per modum actionis » لا عن طريق الاعتراض ، فالاجل المضروب لرؤية هذه القضية قد قرره القانونان ١٨٩٣ و ١٨٩٥ ولكن عليه ذلك دائماً ابداً اذا كان بطلان الحكم مما لا دواء له « insanabilis » .

وقدم بطريق الاعتراض « per modum exceptionis » ( ق ١٨٩٣ )  
 (٤) بحجة اولى اذا كان الحكم باطلاً بطلاناً ظاهراً بيناً لداء لا دواء .

له ( ١٨٩٢ )

(٥) اي الذي اخرج الحكم واذا عارض قرار الانفاذ الذي يجب ان يرسل الى

اسقف المكان او سواه .



ق ١٩٢٢ . ١ . اما القضايا السينية « reales » فاذا حكم فيها بشي للمدعي فيجب تسليم هذا الشيء الى المدعي ساعة يصبح الحكم مبرماً .

٢ . اما في القضايا الشخصية فاذا حكم فيها على المدعى عليه باداء شيء من الاشياء المنقولة أو بدفع دراهم أو باعطاء شيء آخر أو بعملة فلتمنح اربعة اشهر لاتمام الواجب المفروض .

٣ . يستطيع القاضي ان يقصر أو <sup>يطيل</sup> يطيل الاجل المحتوم به بحيث لا يكون اقل من شهرين ولا اكثر من ستة اشهر .

ق ١٩٢٣ . ١ . في اتمام الانفاذ ليحرص المنفذ على ان يكون ضرر المحكوم عليه اقل ما يمكن ولهذا السبب يشرع في الانفاذ باخذه منه الاشياء التي يكون اقل حاجة اليها اما الاشياء اللازمة لمعاشه (١) أو مهنته (٢) فلا تمس في حال واذا كان المحكوم عليه اكليريكياً فلا يُجرم ما هو

(١) بناء عليه اذا حكم على المدعى بتأدية قدر من الدراهم وكان هذا المدعى لا يستطيع ان يقوم بمعاشه الا بواسطة ريع ذلك القدر فمحذور على المنفذ بقوة هذا القانون ان ينفذ الحكم .  
(٢) اذا كان المحكوم عليه يكسب معاشه بواسطة مهنته فلا يجب ان تؤخذ منه الادوات اللازمة لتلك المهنة .

ضروري لمعاشه وكرامته (١) بمقتضى منطوق القانون ١٢٢ .

٢ . لا يتخط (٢) القاضي (٣) الى انفاذ حرمان الوظيفة (المجرى عليها الرزق) « beneficium » على الاكليريكي الذي رفع امره الى الكرسي المقدس . لكن اذا كان صدد الكلام في شأن الوظيفة المعلق عليها خدمة النفوس فليتسدر الرئيس المألوف (٤) الامور بتعيين نائب يتولاها بالوكالة .

ق ١٩٢٤ ليستعمل (٥) المنفذ (٦) التنبيه والوصية «praecepta»

- (١) هذا انعام للحالة الاكليريكية قديم جده هذا القانون . وبقوته لا يجب ان تمس الاشياء الضرورية لمعاش الاكليريكيين فقط بسبب الضرورية لكرامة حالتهم ايضاً .
- (٢) اي لا يخرج قرار الانفاذ واذا كان قد اخرج فليطلبه او يوقفه ويباغ ايقافه الى اسقف المكان او الى المنفذ اذا كان المنفذ غير الاسقف .
- (٣) ولا المنفذ ولو كان المنفذ اسقف المكان لانه من صلاحية القاضي ان ينظر بصورة قضائية في امر الاستغاثة المرفوعة الى الكرسي الرسولي وليس ذلك من صلاحية الاسقف بما هو اسقف .
- (٤) ان امثال هذه التدابير من شأن الاسقف لا من شأن القاضي .
- (٥) بما هو منفذ وان تكن السلطة التأديبية ليست له من جهة ثانية . والنائب انعام في الارشية يستطيع ذلك بقوة هذا القانون باعتبار كونه منقذاً وان لم يكن ذلك خاصاً به بما هو نائب عام .
- (٦) ايأ كان ويجب ان يكون المنفذ اكليريكياً لانه يستعمل سلطة تأديبية ليس للعلمانيين استعمالها .

اولاً (١) مع المتحرد ولا يصلن الى العقوبات الروحية  
والى التأديبات (٢) الا من باب الضرورة وتدريباً (٣)

## الفرع الثاني

في القواعد الخاصة الواجبة رعايتها في بعض المحاكمات .

### الفصل الثامن عشر

في الطرابي التي تجنب بها المعاكسة في الدعاوى الخرفية (٤)

(١) بموجب القانونين ٢٣٠٧ و ٢٣١٠ .

(٢) التي يجب ان ينذر بها القانون ٢٣١٠ .

(٣) اولاً حرمان ما هو شبيه بالاسرار (ق ٢٢٩١، ٦) ثم حرمان الجعل

« pensio » الى حين (ق ٢٢٩١، ٧) ثم الربط الى حين (٢٢٩٨، ٢)

ثم الربط والتأديب مع تقديم التنبهات (ق ٢٢٣٣) ثم الحرم .

(٤) قد يقع الخصام على أمور تتعلق بالحق العام أو على أمور تتعلق بالحق الخاص . ففي الاولى يفصل الخصام بالسلام ام بالمعاهدات . ام الثانية التي تدعى قضايا فتفصل إما بالقضاء . وإما بالتراضي . ففي الفصول السابقة وقع الكلام في الطرق والوجوه التي تفصل بها القضايا أو الدعاوى بالسلطة العامة أو بطريقة القضاء . والان في هذا الفصل يوقع الكلام في القواعد التي يجب اتباعها توصلاً الى فصل الخصومات بالسلطة الخاصة اي بطريق التراضي والصلح ما بين الفريقين الذين يريدان ان يتقيا القضاء وطرائقه وصيغه .

# الرأس الاول

في التراضي

( De transactione )

ق ١٩٢٥ . ١ . لما كان اقصى ما يتمنى ان تتقى القضايا بين  
المؤمنين مكان على القاضي اذا رفعت اليه منازعة (١)  
حقوقية (٢) تتعلق بخير الافراد منهم (٣) للحكم فيها  
بشكل قضائي ان يجرى على فصل القضية بطريقتي التراضي  
اذا كان هناك رجاء في الوفاق .

(١) نزاعة : هذه اللفظة تعني اسراً مشكوكاً فيه لانه لا منازعة في امور  
او حقوق لا ريب فيها . لذلك يجب ان يكون التراضي على الدوام في امور  
مشكوك فيها . فاذا متى جرى التراضي بسبب جهل احد الفريقين او بسبب  
خداع الآخر على شيء ثابت فيكون غير صحيح بقوة الحق الطبيعي بسبب عدم  
وجود الرضى .

(٢) لان التراضي لا يكون في دعوى جزائية .

(٣) لذلك لا يقبل التراضي في دعاوي الحق العام ولو كان كنسياً صرفاً  
كما في دعاوي القاصرين ومن كان مستملاً بحقوق القاصرين مثل الكنائس  
والاشخاص الكنسيين المعنويين . لان الحق العام لا يخضع لعقود الافراد . وعلى  
ذلك فاذا عقد الاحبار وروساء الاشخاص المعنويين او مديروهم تراضياً دون ان  
يرعوا صيغ الحق اي الصيغ الموضوعة في الشرع والمحتوم بها فيه بمقتضى منطوق  
القوانين ١٤٣٠ - ١٥٣٢ فاعمل بالشرائط الموضوعة في عقد التراضي الذي عقده  
على هذا الوجه واجب عليهم انفسهم لا على اولئك الاشخاص الذين هم روساء  
لهم ام اولياء وقيومون عليهم .

٢ . يستطيع القاضي ان يقوم بهذا الواجب إما قبل ان يدعى الطرفان الى القضاء واما بعيد وقوفها امام القضاء واما في الوقت الذي يرى (القاضي) ان ذلك يتم فيه على وجه انفع وافضل اياً كان ذلك الوقت .

٣ . لكن يجدر بمقام من يلي الحكم ألا يقوم هو نفسه بوجه الاجمال في الاقل بمباشرة هذا العمل بل ان يفوض ذلك الى بعض الكهنة لاسيما من كان منهم من القضاة المجمعيين .

ق ١٩٢٦ في التراضي لشرع القواعد التي اقرتها الشرائع المدنية المحلية (١) حيث يعقد التراضي إلا اذا كانت (الشرائع المدنية المحلية) مخالفة للحق الالهي أو الكنسي ومع بقاء احكام القوانين التالية سالماً . (٢)

ق ١٩٢٧ ١ . التراضي لا يمكن ان يتم على وجه صحيح لافي الدعوى الجزائية (٣) ولا في الدعوى الحقوقية

- 
- (١) بمقتضى ما حتم به في القانون ١٥٢٩ من حيث المقود بالعموم وبالمخصوص  
(٢) هذا الشرط يبين ان القانون ١٩٢٧ التالي لا يجوزي جميع المواطنين التي يجرم فيها التراضي بقوة الحق الالهي او الكنسي .  
(٣) لان جميع الدعاوي الجزائية تتعلق بالحق العام بموجب الشرع الكنسي

حيث مدار الكلام على نقض الزواج (١) أو على مادة الوظائف (٢) (المجرى عليها الرزق) متى كان الخلاف على الوظيفة نفسها والحق فيها (٣) إلا إذا كان هناك رضى السلطة الشرعية، ولا في الأشياء الروحية (٤) كلما كان هناك أداء شيء زمني (٥).

٢ . لكن إذا كانت المسألة متعلقة بالاموال الكنسية الزمنية (٦) وبتلك الأشياء التي رغم التصاقها بالروحية يمكن اعتبارها منفصلة عن الروحية (٧) كان اجراء التراضي مستطاعاً . لكن مع رعاية الصيغ التي

---

(١) لان الزواج سواء كان مكتملاً او غير مكمل هو ثابت لا تنفك صلته بموجب الحق الالهي . لكن من حيث المجر يمكن التراضي على شرط ان يرعى القانون ١١٢٨ وما يليه من القوانين .

(٢) « De materia beneficiaria »

(٣) « Beneficium » لان الوظيفة هي مهنة عمومية لا يمكن من حيث اكتسابها او تزعمها ان يكون التراضي بارادة الافراد .

(٤) الروحية الذاتية .

(٥) لانه يكون هناك سيمونية .

(٦) اي التي ليست اموالاً مجردة على وظيفة من الوظائف او هي تجهيز لوظيفة (١٤٠٩، ١٤١٠) ولا مقدسة .

(٧) مثلاً مسائل ثمار الوظيفة وانفاذ العقد المؤبد باليسين .

أقرها الشرع لأجل بيع الأشياء الكنسية إذا اقتضت  
المادة ذلك (١).

ق ١٩٢٨ . ١ . معلول ( Effectus ) التراضي الذي وصل الى  
الغرض المنشود على افضل وجه « يدعى تسوية »  
« Compositio » أو صلحاً « Concordia » .

٢ . النفقات التي اقتضاها التراضي فليدفع كل من  
الطرفين نصفها إلا اذا تقرر غير ذلك صريحاً .

## الرأس الثاني

في التعكيم (٢)

(De compromisso in arbitros)

ق ١٩٢٩ اجتناباً للخصومات القضائية يستطيع ايضاً الطرفان

- (١) اعني اذا كان الكلام دائراً على اموال ثابتة او منتقلة ثبته .
- (٢) ما بين المحاكمة التي هي وسيلة لفصل الخصومات بالسلطة العامة وبين التراضي وهو وسيلة لفصلها بسطان الافراد وبارادة المتخاصين وحدها دون سواها، يوجد ضرب آخر لفصل الدعاوى والمسائل وهو ما يسمى تحكياً وبه تفصل الخصومات بارادة المتخاصين بحيث تكون هذه الارادة مناصرة بارادة آخرين يدعون « محكمين » اليهم يكل المتخاصون فصل المسألة الواقع الخلاف عليها بحيث يجب على المتخاصين قبول ما اقره وقضى به المحكمون .

ان يعقدا عهداً (١) به يوكل بامر الخلاف الى حكم فرد او  
 (حكم) كثيرين يفصلون المسألة بمقتضى منطوق  
 الشرع (٢) او يرونها ويتساهلون فيها من باب السداد التعود  
 والانصاف (٣) « De bono et aequo » فاولئك « illi »  
 يطلق عليهم اسم محكمين « arbitri » وهؤلاء « isti » اسم  
 مميزين « arbitratores »

ق ١٩٣٠ الامور المنصوص عليها في القانونين ١٩٢٦ و ١٩٢٧  
 يجب تطبيقها على « التحكيم » ايضاً .  
 ق ١٩٣١ يمنع عن مباشرة مهمة الحكم (٤) على وجه صحيح

- (١) فاذا التحكيم او التمييز يقتضي عقداً او عهداً مزدوجاً . الواحد  
 ما بين الفريقين والاخر ما بينهما وبين المحكمين او المميزين .  
 (٢) بمقتضى العدل ومع رعاية اصول المحاكمات في الحقين القانوني والمدني  
 بحسب منطوق القانون ١٩٣٠ ومع بقاء حق الاستئناف كاملاً اذا كان له محل  
 في الدعوى او في الحادث ولم تنه عنه الشريعة المدنية في مادة داخلية في  
 نطاقها .  
 (٣) بحسب رأي رجل من رجال الصلاح اي بمقتضى الانصاف وحكمة  
 رجل من رجال الصدق والمعرفة ومن دون استئناف الا اذا قضت بغير ذلك  
 الشريعة المدنية في مادة ليست خارجة عن حدودها وسلطانها .  
 (٤) الذي يفصل المسألة على قاعدة الشرع لا الذي يفصل المسألة من باب  
 السداد والانصاف . لان الفاظ الشريعة وخصوصاً الناهية يجب ان تؤخذ  
 بمعناها الحرفية .



العلمانيون (١) في دعاوي الكنسية والمحرومون  
والمشنعون بعد حكم « تصريح او قضاء » (٢) اما  
الرهبان فلا يباشروا مهمة الحكم من دون اذن الرئيس .  
ق ١٩٣٢ - اذا لم يشاء الطرفان ان يقبلا التراضي ولا التحكيم  
أو التمييز فيجب فصل الخلاف بالمحاكمة الرسمية بمقتضى  
قواعد الفرع الاول « ad normam sectionis primae »

## الفصل التاسع عشر

### في المعاملة الجزائية

ق ١٩٣٣ ٠١ الجرائم (٣) التي تقع تحت المحاكمة الجزائية هي  
الجرائم العنانية (٤).

(١) لان المحكمين يباشرون ولاية لاحق للعلمانيين بباشرتها .

(٢) « Sententiam declaratoriam Vel Condemnatoriam »

قد تقدم شرح ذلك . عليك به .

(٣) الافعال الخارجة لا يمكن ان تكون موضوعاً للمحاكمة الجزائية اذا لم تكن  
جرائم حقة ولا يكفي ان تكون خطايا وان جسيمة . اما ما هي الجريمة بموجب  
العرف الكنسي والقوانين المقدسة فقد حدها القانون ٢١٩٥ بند ١ .

(٤) لا الجرائم التي تكون خفية من حيث المادة أو من حيث الصورة .  
عليك بالقانون ٢١٩٧ حيث يبين متى تكون الجريمة عنانية ومتى تكون خفية  
وهذا القانون قد أوجد فرقاً في مسا كان يدعى جريمة عنانية أو خفية بين الحق  
القديم والحق الحديث .

٢ . تستثنى الجرائم الواجب الاقتصاص منها  
بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين ٢١٦٨-٢١٩٤ (١)

٣ . القاعدة (٢) ألا ينظر الرؤساء المؤلفون في  
الجرائم المناط امر النظر فيها بمحكمة مختلطة (٣) متى  
كان المجرم علمانياً (٤) وكان الحاكم المدني باقتصاصه من  
المجرم قد اثار للخير العام اثراً كافياً . (٥) .

٤ . التوبة والدواء الجزائي (٦) والحرم والربط

---

(١) أي ان الجرائم المنصوص عليها في القوانين المشار اليها لا تقع تحت  
المحاكمة الجزائية لأن تلك الجرائم اذا عوقبت بالطريقة الموضوعه في القوانين  
هذه كان ذلك افضل للخير العام ولاصلاح المجرمين .

(٢) لانه يُحتمى بوجه الاجال ان يمتن العلمانيون امر الكنيسة اذا دعهم  
الى القضاء بعد ان عاقبهم الحاكم المدني .

(٣) « mixti fori »

(٤) فاذا كان اكليريكياً كان للاسقف ان يدعوه الى القضاء وان يحاكمه  
بسبب العصمة الشخصية التي لفته رجال الدين والتي لا يمكنهم التفرغ عنها .

(٥) اذا لم يكن ذلك كان للاسقف ان يدعوا المجرم الى القضاء . مثلاً  
اذا اقتص القاضي المدني ممن ارتكب القتل في الكنيسة ولم يعبأ بظرف المكان  
المقدس فالاسقف يستطيع ان يدعوا القاتل هذا الى القضاء ويحاكمه ولو كان قد  
حوكم من قبل امام المحكمة المدنية .

(٦) يمكن ان يوقعا من ذون محاكمة لانها ليسا من العقوبات الشديدة  
الشاقة . والفرض منها اتقا . المحاكمة لهما من عظم الشأن ولما يكتنفها من  
الصعاب والمشاكل .

والمنع (١) يستطاع فرضها عن طريق الوصية (٢) ايضاً  
خارجاً عن المحاكمة على شرط ان تكون الجريمة ثابتة .

## الرأس الاول

في الفضية الجزائية وفي السكامة

ق ١٩٣٤ القضية أو الشكوى الجزائية (٣) محتفظ بها للمدعي

(١) هذه الثلاثة ايضاً يستطاع ايقاعها من غير محكمة لانها للمداواة  
والشفاء ولانها يهون انفاذها . هذا اذا كانت قد اوقعت او أُنذِر بها بواسطة  
وصية خاصة لكن اذا كانت « نافذة لمجرد الفعل من جانب الناموس » فلا  
يستطاع اجراؤها الا بواسطة المحاكمة يخرج فيها حكم يُدعى حكم تصريح  
« declaratoria »

واذا كانت مما يجب ايقاعها من جانب الناموس او من جانب الانسان بواسطة  
وصية « عامة » فلا يمكن فرضها الا بالمحاكمة يخرج فيها حكم تبرئة او مؤذِل .

(٢) « per modum praecepti » : ان ما يتعلق بالتقويات والتأديبات  
الخامس من مجلة الشرع الكندي الحديث .

(٣) أي حق بيان الجريمة والتماس عقابها امام القضاء . وهذا الحق يتناول  
حقوقاً وواجبات كثيرة : ١- تقديم العريضة الى القاضي بموجب القانون ١٩٥٤  
٢- تقديم الالباتات امام القاضي بما ثبت من اعمال الفحص او من الاشاعات  
والدلالات والاحبار المأخوذة بطريق خاصة . . . ٣- تقديم الاعتراض على  
شخص المجرم واثباتاته بل على الدينار واعضائه اذا قضى العدلية . ٤- تقديم  
الدفاع عن مطالبه بعد طاعة دفاع المجرم والمدعي عنه . ٥- مناهضة الحكم  
اذا كان بطلانه او ظلمه بيناً ظاهراً .

العام وحده (١) دون سواه من غير استثناء احده اياً  
كان (٢) .

ق ١٩٣٥ . ١ . بيد انه يستطيع كل من المؤمنين (٣) في كل  
وقت ان يشكو جريمة الغير التماساً للترضية (٤) أو  
التعويض من الضرر (٥) لنفسه أو حرصاً على العدل  
ايضاً إصلاحاً لمعثرة (٦) أو شرراً (٧) .

(١) للمدعي العام بقوة هذا القانون الحق بتقديم هذه القضية بل عليه  
ايضاً واجب اقامتها بتمتضي قوانين هذا الفصل . واذا اغفل هذا الواجب  
فلاستقف ان يقوم مقامه في ذلك لان الشكوى من الجرائم تتعلق بالخير العام  
الذي لا يعنى الاستقف من العناية به .

(٢) الشاكي والمخبر لا حق لها ايضاً باقامة الدعوى الجزائية . فهي من  
صلاحية المدعي العام وحده دون سواه اياً كان .

(٣) اياً كان ولولم يكن الشاكي اهلاً لذلك لسبب آخر لان الرئيس لا  
يتقدم الى النظر في القضية والشكوى لموضع وقوفه بقول الشاكي بل لاعتبار  
قوة ادلته وبراهينه .

(٤) مثلاً اذا كان هناك افتراء او شتيمة .

(٥) الضرر الذي حصل له من جراء الجريمة .

(٦) المعثرة هي الشر الروحي وقوامها التحريك بقوة المثل الى الخطيئة

مع ما ينجم عن ذلك من المضرة بالنظر الى خلاص النفس الابدي .

(٧) سواء كان الضرر روحياً ام زمنياً . لكن اذا كان الضرر زمنياً

فالكلام لا يتناول الا الضرر العام او الضرر الذي يتعلق بالحق العام مثل الضرر  
الذي يلحق بالقاصرين او بامثالهم الذين لا يقوون على الذود عن حقوقهم

بوجه كاف .

٢٠ بل هناك واجب الشكاية كلما قضت به على احد اما الشريعة (١) واما وصية خاصة مشروعة (٢) او الشريعة الطبيعية نفسها بسبب ما يهدد الايمان او الديانة من الخطر (٣) او غير ذلك من الشرور العمومية التي يخشى وقوعها عاجلاً .

ق ١٩٣٦ الشكاية يجب ان تقدم بالكتابة موقعة بامضاء الشاكي او باللسان الى الرئيس المكاني او الى مسجل الدائرة الاسقفية او الى النواب الاسقفيين او كهننة الرعايا (٤) وعلى هؤلاء جميعهم اذا قدمت باللسان ان يدونها بالكتابة ويرفعوها الى الرئيس المؤلف .

(١) الشريعة الكنسية مثلاً تلك التي تقضي على المؤمنين جميعهم بان يرسوا الى الاسقف او الى الكرسي الرسولي الكتب او التأليف التي يرونها مضرّة ضرراً وبيلاً .

(٢) كالوصية التي يضعها المطران في بداية زيارة الابرشية .

(٣) اذا عرف احد انه يوجد رجل ينشر مبادئ البدعة والضلال سراً .

(٤) اذا كان صدد الكلام في الشكاية التي تدعى قانونية اي تلك التي ترمي الى ابعاد الشر او اصطناع الخير وتبذل قياماً بالواجب المحتوم به في القوانين المقدسة ، لكن اذا كان الكلام دائراً على الشكاية المنصوص عليها في القانون ١٩٣٥ بند ١ فالشكاية يجب ان تقدم الى الرئيس المؤلف او الى المدعي العام لتلايعرفها احد غيرها .

ق ١٩٣٧ من شكا جريمة وجب عليه ان يقدم الى المدعي العام نجدة لاجل اثبات الجريمة نفسها ( المشكوة )

ق ١٩٣٨ ١ . في دعوى الشتائم او الافتراء يلزم لاجل اقامة القضية الجزائية ان يسبق ذلك اخبار الفريق المتضرر او شكواه (١)

٢ . لكن اذا كان صدد الكلام في شتيمة او افتراء جسيمين موقعين باكليريكي او راهب وخاصة اذا كانا من ذوي المقام او كان الاكليريكي او الراهب هو الذي اوقعهما بغيره فيمكن ان تقام القضية الجزائية من باب الوظيفة ايضاً . (٢)

---

(١) القاعدة ان يكون ذلك شرطاً ضرورياً لان المهان له حق تركها كان من اهانتته الا اذا كانت الاهانة او الشتيمة مضرة من وجه آخر بالخير العام .  
(٢) لان الشتيمة والافتراء الجسيمين اذا وقعوا برجال الدين او الرهبان او اذا اوقعهما هولاء واولئك بغيرهم هما مما يضمن من كرامة الكنيسة . لذلك رغم اغتغار المهانين او المقترى عليهم ما كان لاحقاً بهم ، يستطيع ان تقام القضية الجزائية من باب الوظيفة ايضاً .

# الرأس الثاني

في التعيين

( De inquisitione )

ق ١٩٣٩ ١ . اذا لم تكن الجريمة مشهورة (١) وثابتة ثبوتاً تاماً (٢) لكنها قد عرفت او عن طريق الاشاعة (٣) والصوت العام (٤) او بالاخبار او بشكوى الضرر او

(١) من حيث الحق اي بعد حكم القاضي صاحب الصلاحية وقد اصبحت مبرماً او بعد اقرار المجرم الذي فاه به امام القضاء . او من حيث الواقع ، اذا كان ذلك معروفاً معرفة علنية ولا يمكن ان يعذر مرتكب الجريمة عذراً مشروعاً البتة .

(٢) الجريمة تكون ثابتة ثبوتاً تاماً متى كان اثباتها حاصلًا قاطئاً ، لا متى كان هناك رجاء في الحصول عليه وفي اقامته ، وكانت ادلة الاثبات من ذاتها ان تثبت احتمالاً ادبياً لا يمكن مناهضة مناهضة قضائية وهي صالحة لان تولد اليقين الادبي من حيث الجريمة باعتبار كونها جريمة وباعتبار وقوعها وحصولها .

(٣) هي ترادد كلام كثيرين دون ان يعرف مصدر هذه الاشاعة اي صاحبها الاول . وتكون اشاعة اذا ردها كثيرون لا يقل عددهم عن ربع عدد سكان المحلة التي نشأت فيها هذه الاشاعة .

(٤) الرأي بين الناس هو اشاعة عمومية او اذاعة عامة ناجمة عن الاشتباه فقط عرف منشئها او لم يعرف . وقلنا عن الاشتباه لان الذين يقولون ذلك لا يجب ان يكون عندهم يقين ادبي فيما يقولونه لانهم اذا كان لهم ذلك كانوا شهوداً . بل يكفي ان يكونوا من اهل القطنة والصدق لا اشراءً كاذبين .

بالتحقيق العام (١) الذي اجراه الرئيس المألوف او بوسيلة  
اخرى اياً كانت فيجب قبل ان يسلمى احد الى  
القضاء (٢) للاجابة من حيث الجريمة ان يسبق تحقيق  
خاص ليثبت ما اذا كان ثم اساس تستند اليه التهمة وما  
هو هذا الاساس .

٢ . هذه القاعدة ينبغي ان تُرعى سواء كان صدد  
السلام في عقاب الانتقام (٣) او التأديب الواجب  
ايقاعها (٤) او في الحكم المصرح بالعقاب او التأديب  
الناسب فيها احد الناس الواجب إخراجه (٥)

ق ١٩٤٠ هذا التحقيق (٦) يستطيع الرئيس المكاني ان يقوم

---

(١) كأن يكون ذلك في معرض الزيارة الرعائية فيعرف الاسقف ما بين  
رعيته من سوء الاداب وليتصل الى ان يقف على حزمته من الجرائم .

(٢) هذا التحقيق يجب ان يجري دون ان يعلم به من يجري عليه .

(٣) ( poena vindicativa )

(٤) ( irroganda )

(٥) ( ferenda ) فيجب ان يعلم ان التحقيق الخاص ( inquisitio  
specialis ) ينبغي ان يكون تحقيقاً غير قضائي اذا وقع التأديب او صرح  
بوقوعه بصورة غير قضائية .

(٦) اي التحقيق الخاص القضائي الذي يجب ان يسبق المحاكمة الجزائية  
لما التحقن الغير القضائي فيستطيع الاسقف ان يجريه هو بنفسه او بواسطة غيره  
كما يظهر ذلك من القانون ٢٣٠٦ وما يليه .



هو نفسه به . وإنما القاعدة العامة انه يجب ان يفوض الى احد القضاة المجتمعيين الا اذا رأى الرئيس المشار اليه لسبب خاص ان يفوضه الى شخص آخر .

ق ١٩٤١ . ١ . ليندب المحقق لا الى عامة الدعاوى بل الى دعوى واحدة في كل مرة .

٢ . تلزم المحقق الواجبات التي تلزم القضاة المؤلفين ويجب عليه خاصة ان يحلف اليمين من حيث حفظ السر ومن حيث القيام بمهنته من وجه الامانة وان يمتنع عن قبول الهدايا بمقتضى نصوص القوانين ١٦٢١-١٦٢٤

٣ . لا يستطيع (١) الشخص الواحد ان يكون قاضياً ومحققاً في دعوى واحدة .

ق ١٩٤٢ . ١ . الى سداد رأي الرئيس المؤلف مرجع التقرير

(١) ينهى عن ان يكون المحقق والقاضي شخصاً واحداً . واذا كان ذلك كان هناك مخالفة للقانون ولكن لا تكون الاعمال باطلة لان النهي المشار اليه ليس مقروناً بشرط البطلان بموجب القانون ١٦٨٠ . لانه يفترض كون المحقق اصبح مشبهاً لانه قد يقضي بموجب ما ثبت له في التحقيق . بيد ان الاسقف لعلو منزلته يفترض كونه اسماً من ان يوصم بهذه الشبهة ولذلك لا ينهى عن ان يكون هو محققاً وقاضياً في الدعوى الواحدة (ق ١٩٤٠) .

ما اذا كانت البراهين التي تحت اليد (١) كافية لا يجاب  
التحقيق .

٢ . لا يجب ان تعتبر في شي . الانباء الصادرة عن  
عدو مشهور (٢) او عن رجل سافل وقبيح (٣) ولا ما  
كان منها غفلاً خالياً من قرائن الاحوال (٤) وسائر  
العناصر (٥) التي قد تجعل الشكوى قريبة من الصحة  
والصواب (٦)

(١) لا ينبغي ان يوجب التحقيق الخاص اذا كانت البراهين مأمولاً  
الحصول عليها فقط بل يجب ان تكون حاضرة مهينة .

(٢) يكون العدو مشهوراً بينةً عدائته اذا وقع هو بالمجرم او المدعى  
عليه او وقع به المجرم وان مكرهه ضرراً جسيماً .

(٣) معنوياً بسبب زلاته او رذائله . لا مادياً الا اذا كانت الحالة المادية  
المهينة السافلة مشفوعة بالمهانة والسفالة من حيث نظام الآداب والاخلاق .

(٤) ببيان المكان وظروف الجريمة والبيئات اذا كانت موجودة والمكان  
الذي توجد فيه وبيان مسكن الشهود وصفاتهم . كما قيل في القانون ١٩٣٦

(٥) الموافقة بهاترى حكمة القاضي .

(٦) الشكاييا الاغفال لا تجعل الشكوى قريبة من الصحة والصواب الا  
اذا كانت مقرونة ببعض امور مثلاً اذا كان النبا مشفوعاً باشاعة كبيرة بحيث  
يصبح النبا قريباً من التصديق .

ق ١٩٤٣ التحقيق يجب ان يكون على الدوام سرياً (١) وان يجري باعظم احتراس (٢) مخافة ان تنتشر اشاعة الجريمة او ان يثلم ما يكون لاحد اياً كان من الاسم الطيب .

ق ١٩٤٤ ١ . يستطيع (٣) المحقق ادراكاً لغايته (٤) ان يدعو اليه بعضاً (٥) ممن يرى كونهم عارفين بالامر (٦) ويستنطقهم (٧) تحت اليمين (٨) انهم يقولون الحق

(١) حرصاً على حق الغير باسمه الطيب وطلباً لما يقتضى ان يكون في المحقق من الحكمة والرشاد واتقاء لمعثرة الناس .

(٢) التماساً للفرضين النييلين المصرح بهما اعلاه .

(٣) يجب عليه ذلك ايضاً اذا لم يكن لديه اثباتات اخرى .

(٤) غايته ان يحصل على براهين ثابتة او قريية من العقل وكافية لاقامة الشكوى .

(٥) خاصة من الرجال لكن وقت الضرورة يستطيع ان يسأل النساء ايضاً . لكن لا يجب ان يكون عددهم كثيراً لان كثرة الشهود تؤول الى سرعة انتشار الجريمة .

(٦) بسبب الاقامة في محل واحد او المهنة وطريقة العيشة الواحدة . . . والدعوة يجب ان تكون بقرار يخرجه .

(٧) عن الشيء نفسه اي فعل الجريمة وفاعلها وعن الامور التي لها صلة لازمة بها وخاصة عن شركاء الجريمة . . .

(٨) يقتضى القانون ١٧٦٢ بند ١ .

ويحفظون السر .

٢ . في استنطاقهم ليرع المحقق ما امكن وما  
وسعت طبيعة التحقيق القواعد الموضوعية في القوانين

١٧٧٠-١٧٨١

ق ١٩٤٥ المحقق قبل ان يقفل التحقيق يستطيع ان يطلب

مشورة (١) المدعي العام كلما صعب عليه امر من  
الامور (٢) وان يقفه على الاعمال (اوراق التحقيق)

ق ١٩٤٦ ١ . بعد تمام التحقيق ليرفع (٣) المحقق الى  
الرئيس المؤلف جميع الاشياء مشفوعة برأيه (٤)

٢ . الرئيس المؤلف او رئيس ديوانه بتفويض

---

(١) بصواب تطلب هنا نجدة المدعي العام ومهمته ان يحرص على صيانة

العدل .

(٢) لا ان يصعب عليه اصطناع محضر التحقيق بل ان يكون هناك  
امر خاص يصعب على المحقق اجراؤه . القاعدة (ق ١٩٤١ بند ٣) ان يكون  
في المحاكمة الجزائية ثلاثة اشخاص : المحقق والمدعي العام والقاضي .

(٣) ليرفع تقريره مكتوباً موقفاً بامضائه وامضاء المسجل .

(٤) ويشفع تقريره المكتوب بحكمه من حيث حقيقة الحوادث الذي يروى  
او المشكى منه ومن حيث وقوع المسؤولية المادية على الشخص الذي ينسب  
اليه الحادث ومن حيث مسؤوليته الادبية اي كونه قد اثم في ذلك .

خاص (١) من قبله ليأمر بقراره يخرج به:

١ إذا ظهر كون النبا (٢) خالياً من اساس متين بان يُصرح بذلك في اعمال التحقيق وبان تودع الاعمال نفسها سجلات البطانة الاسقفية «Curiae» السرية (٣)

٢ إذا كان هناك دلالات على الجريمة وانما هي غير كافية (٤) لاقامة القضية الجزائية بان تصان الاعمال في السجلات المذكورة وبان ترصد في خلال ذلك آداب المتهم الذي يجب ان يُسأل عن الامر في وقت موافق بحكم الرئيس المؤلف وحكمته وان ينذر بمقتضى منطوق القانون ٢٣٠٧ اذا اقتضت الحال ذلك .

٣ إذا كان هناك براهين تحت اليد ثابتة او في

---

(١) لان المحاكمة الجزائية لم يُشرع فيها بعد فلا يكفي اذا ما رئيس الديوان من التفويض العام .

(٢) كيف كان ظهور النبا إما بواسطة الاشاعة وإما بالتحقيق العام او بواسطة اخرى .

(٣) لانه قد يحتاج اليها لظهور شكايات جديدة على المتهم في مستقبل الزمن فتعارض الشكايات الاولى بالشكايات الجديدة .

(٤) الاسقف يحكم في كفاية الدلالات او عدم كفايتها بعد ان ينظر بما كان من رأي المحقق وبعد سماع قول المدعي العام اذا رأى (الاسقف) ذلك .

الاقول قريبة من العقل ( Probabilia ) وكافية (١)  
لاقامة القضية الجزائية بان يدعى (٢) المجرم (٣) (المتهم)  
الى الحضور (٤) وبان يتخطى الى ما بعد ذلك (٥)  
بمقتضى نصوص القوانين التالية .

(١) يكفي ان تكون البراهين قريبة الى العقل والصواب او « محتملة »  
كما يقال . ولا حاجة الى ان تكون ثابتة اكيدة كالبراهين المطالبة لاجراء  
الحكم لانه ، لئن يشكى الرجل ولو علناً ، اقل خطراً وشأناً من ان يقضى عليه  
ويؤذل . واليقين المطالب في الحكم هو اليقين الادبي الغير الكامل . اما في  
امر الشكاسة فيكون ان يكون هناك رأي محتمل احتمالاً متيناً في ان المتهم  
مذنب .

(٢) بقرار من قبل الاسقف او بامره .

(٣) المتهم يمكن ان يدعى بعد ذلك مجزماً لان عليه من الجرم شبهة  
معقولة .

(٤) امام الاسقف او رئيس الديوان بامر الاسقف الحاصل .

(٥) اي الى ما يعقب التحقيق وهو اما تأنيب المجرم تامة او اقامة  
المحاكمة الجزائية .



# الراسن الثالث

فهي نوبب المجرم

ق ١٩٤٧ اذا سُؤل المجرم (١) فاعترف بجرمته فليستعمل  
الرئيس المألوف بدلاً من المحاكمة الجزائية التونيب  
القضائي اذا كان ثم له موضع .

ق ١٩٤٨ التونيب القضائي لا يمكن ان يكون له موضع :

أ في الجرائم اللاصق بها عقاب الحرم  
« quæ penam secum ferunt excommunicationis »

المحتفظ به للكرسي الرسولي باخص وجهه « specialissimo

modo » او بوجه خاص « speciali » او حرمان الوظيفة

« beneficii »، والشناعة « infamiae »، والحط « depositionis »

او النزع (٢) « degradationis »

---

(١) ان استنطاق المجرم واقارده بجرمته شرط ضروري لا بد منه لان  
يكون محل لتونيب القضائي .

(٢) ان هذه الجرائم التي اشير اليها هنا قد بسط فيها الشارعُ المقال في  
الكتاب الخامس « في الجرائم والعقوبات » من مجلة الحق القانوني الحديث .  
ولما كانت من الجرائم الفظيمة الجسيمة لم ير الشارع نفسه ان تقويم المجرم بها  
يتعلق بها « كافٍ لاصلاح المعثرة واعادة العدل الي نصابه » .

٢ متى كان صدد الكلام في حكم يجب اخراجه  
تصريحاً بعقاب انتقام (١) أو تأديب تشب فيه احد  
الناس (٢) .

٣ عندما يرى الرئيس المؤلف التوبيخ غير كاف  
لاصلاح المعثرة واعادة العدل .

ق ١٩٤٩ . ١ . يمكن ان يكون موضع للتوبيخ مرةً أولى  
وثانيةً لا ثالثة مع مجرم واحد .

٢ . بناءً على ذلك فاذا ارتكب المجرم بعد التوبيخ  
الثاني الجريمة نفسها فيجب اقامة المحاكمة الجزائية أو  
مواصلتها بعد مباشرتها بمقتضى منطوق القانون ١٩٥٤  
وما يليه .

ق ١٩٥٠ . يستطيع الرئيس المؤلف ان يستعمل التوبيخ في  
ضمن حدود القانونين ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ليس قبل مباشرة

---

(١) (poenae vindicativae)

(٢) في هذه الاحوال او المواطن اذا كانت الجريمة قد ارتكبت فيكون  
العقاب او التأديب قد وقع فيه المجرم . لذلك ينبغي ان تقام المحاكمة ليعان  
برأسه ما اذا كانت الجريمة قد ارتكبت ام لا . وكلمة « حكم » تقترض  
ذلك لانه لا يكون « حكم » الا بعد المحاكمة .



المحاكمة الرسمية (١) فقط بل بعد مباشرتها ايضاً قبل  
الختام في الدعوى . وعندئذ توقف المحاكمة الا اذا وجب  
مع ذلك لزوم السير فيها لأن التونيب لم يأت بمجدوى .

ق ١٩٥١ . ١ . يمكن استعمال التونيب ايضاً اذا كانت  
شكوى الضرر الناشئ عن الجريمة قد قدمت .

٢ . في هذا الموطن يستطيع الرئيس المألوف برضى  
الطرفين ان ينظر في المسألة من حيث الضرر ويفصلها من  
باب التؤدة والانصاف (٢) .

٣ . لكن اذا رأى المسألة من حيث الضرر صعباً  
فصلها من باب التؤدة والانصاف ساغ له ، وقد ترك للمحاكم  
حل هذه المسألة ، ان يقوم باصلاح المعثرة وتقويم الجاني  
بواسطة التونيب .

---

(١) لا يشترع في المحاكمة شروعاً صريحاً (اي بصورة رسمية) الا بدفع  
الدعوى عندما يدعى المدعى عليه ويحجب امام القاضي على طلب المدعي او  
الشاكى منكرأ طلبه او شكواه ، وطنا النفس على الخصام او المقاضاة . قلنا امام  
القاضي لان دفع الدعوى هي فعل من الافعال القضائية يحصر المعنى .

(٢) « de bono et aequo » لا باعتبار كونه قاضياً ولا باعتبار كونه  
حكماً لانه لا يفصل المسألة بتقضى قواعد الحق والشرع الصريحة بل على سبيل  
التساهل ومن باب التراضي « transigendo » .

ق ١٩٥٢ . ١ . التوبيخ القضائي (١) يجب ان يحوي في الغالب ما خلا النصائح المفيدة . (٢) ادوية موافقة (٣) او فرض توبة او اعمال تقوية بحيث يمكن بذلك اصلاح العدل المهضوم او المعثرة إصلاحاً علنياً .

٢ . الادوية النافعة والتوبة والاعمال التقوية الواجب فرضها على المجرم يجب ان تكون العطف واخف مما يمكن ويجب فرضه عليه من امثال ذلك في المحاكمة الجزائية بحكم القضاء . (٤) .

ق ١٩٥٣ . يعتبر التوبيخ مبدولاً عبثاً اذا لم يقبل المجرم الادوية والتوبة والاعمال التقوية المفروضة عليه او اذا لم يعمل بها بعد قبوله اياها .

---

(١) اي تبصيح الجريمة يقوم به الاستغف بطريقة قضائية اي امام المسجل .  
(٢) التعريض على اتقاء اشياء لها شكل الاثم والنهي عن افعال ينشأ عنها العثار او تشويش النظام العام . . . كل ذلك بمقتضى نص القانون ٢٣٠٦ وما يليه . وقيل « في الغالب » لانه كثيراً ما يكفي تبصيح الجريمة او التوبيخ نفسه اي عندما يبدي المجرم من علامات التوبة والندم ما يذيع امره فيكون لاصلاح المعثرة .

(٣) كإبطال المجرم اقواله وذيله افعاله او بيان الاقوال والافعال بياناً موافقاً وإذاعة ذلك في الصحف او على راديو اشهاداً وللإعلان .

(٤) « per sententiam condemnatoriam » . « بعد تقديم شرح ذلك ،

## الرأس الرابع

في أثناء محضر المحاكمة الجزائية وفي استطلاع المجرم

ق ١٩٥٤ إذا كان التوبيخ القضائي غير كاف لإصلاح  
المعثرة وإعادة العدل أو كان غير مستطاع استعماله لانكار  
المجرم الجريمة أو كان قد استعمل عبثاً (٢) فليأمر  
الاسقف، أو بتفويضه الخاص رئيس ديوانه، بأن تسلم أعمال  
التحقيق إلى المدعي العام.

ق ١٩٥٥ ليسطر المدعي العام في الحال عرض الاتهام وليرفعه

(١) لا يمكن محاكمة احد بمحاكمة جزائية الا اذا شكاه المدعي العام  
من تلقاء ذاته وبقوة وظيئته بسبب جريمة مشهورة أو ثابتة ثبوتاً تاماً أو امر  
الاسقف باجراء تحقيق خاص عليه بسبب جريمة غير ثابتة ثبوتاً تاماً. وهنا نقول  
انه عندما يعلم المجرم أو المشتكو ان أعمال التحقيق قد اسلمت إلى يد المدعي  
العام يستطيع ان يختار له محامياً من المحامين المقبولين لدى الاسقف او يقدم اليه  
محامياً ليصدق على تعيينه ويصدر بالاسقف من باب الانصاف ان ينبه المجرم على  
اقامة محام عنه ليتسنى له ان يبحث وياه في طريقة تقديم الاعتراضات الموجهة  
(dilatatorias) اذا كان ثم شيء منها وطريقة الجواب على بنود المدعي العام  
واسئلته وطريقة طرح البنود والاسئلة على المدعي العام نفسه، واذا هو لم يتم  
له محامياً فليتدب له القاضي محامياً (ق ١٦٥٥) اما من حيث تقديم الاعتراضات  
الموجهة او القاطمة فعليك بالقانون ١٦٢٨ وما علق عليه.

الى القاضي (١) بمقتضى القواعد (٢) الموضوعة في الفرع  
الاول .

١٩٥٦ في الجرائم الكبرى (٣) اذا راي الرئيس المؤلف  
كون المتهم يريب المؤمنين بمباشرة الامور المقدسة (٤)  
او بعض الوظائف الروحية الكنسية او التقوية (٥) او  
باقباله علناً على تناول القربان المقدس فيستطيع بعد سمع  
قول المدعي العام (٦) ان يمنعه من الحطة المقدسة ومن  
استعمال الوظائف المشار اليها او من تناول القربان المقدس  
تناولاً علنياً بمقتضى نص القانون ٢٢٢٢ بند ٢ . (٧)

- 
- (١) رئيس الديوان الاسقفي او من كان له حق القضاء في دواوين الرهبينات  
او سواها .
- (٢) هذه الكلمات يشار الى الصيغة التي يسطر ويقدم بها عرض الاتهام .
- (٣) اذا كانت الجرائم معلقاً عليها عقوبات محددة قيس شأنها بقياس  
شأن الصعوبة المطلقة عليها ، واذا لم يكن معلقاً عليها شيء . من ذلك عظمت لعظم  
الشريعة المخروقة حرمتها وما يكون هناك ايضاً من عظم المسؤولية على  
المجرم ومن عظم الضرر الناجم عن الجريمة .
- (٤) ستملاوة القداس الالهي وسبع الاعتراف . . .
- (٥) وظيفة كاهن الرعية او مدير بعض الشركات الروحية التقوية مثلاً . . .
- (٦) ما خلا المشكور او المدعى عليه كما يشير الى ذلك القانون ١٩٥٨
- لانه يُحتمل ان يهضم حقه .
- (٧) لانه بموجب القانون ٢٢٢٢ بند ٢ ليس لهذه النواهي في هذه الحالة  
صيغة العقاب القانوني ويمكن فرضها او يجب فرضها « وان يكن قريبا فقط الى

ق ١٩٥٧ هكذا (١) اذا رأى القاضي كون المتهم يمكنه ان  
يوقع الخوف في الشهود أو يرشوهم أو يمنع مجرى العدل  
بطريقة اخرى فيستطيع بعد سماع قول المدعي العام (٢)  
ان يحتم عليه بقرار يخرج (٣) بان يهجر الى حين المدينة  
أو الخورنية حيث يقيم أو ان ينطلق الى مكان محدود  
ويستقر فيه تحت رقابة خاصة .

ق ١٩٥٨ القرارات المنصوص عليها في القانونين ١٩٥٦ و ١٩٥٧  
لايستطاع اخراجها الا بعد دعوة المدعي عليه وحضوره  
أو تمرد (٤) سواء كان ذلك بعد استنطاقه الأول امام  
القضاء او بعد ذلك في سياق المحاكمة (٥) وهي

العقل كون الجريمة ارتكبت او كون القضية الجزائية من حيث الجريمة الثابت  
ارتكابها قد مرت عليها الزمان . . . .

(١) اي بطريقة النهي دون ان يكون لهذا النهي صيغة العقاب القانوني .  
(٢) يجب ايضاً ان يستنطق المتهم نفسه الا اذا كان متسرداً . لانه يجنى  
ان يهضم حق المتهم من غير ضرورة .  
(٣) لا يحكم قضائي « *sententia judiciali* »

(٤) اذا تدبرنا ما ورد في هذا القانون. مع العبارة الواردة في القانون  
السابق وهي « بعد استماع قول المدعي العام » ثبت لنا انه يقتضي نظم بحضور  
تجب رعايته في اخراج القرارات المشار اليها .  
(٥) زمان المعاكمة هذه لا ينتهي الا بالحكم .

(هذه القرارات) ليس لها في الشرع دواء (١) .

ق ١٩٥٩ فيما سوى ذلك (٢) لترع القواعد الموردة في الفرع  
الاول من هذا الكتاب (٣) وفي ايقاع التأديبات  
والعقوبات ، المحتوم بها في الكتاب الخامس (٤) .

(١) هذه القرارات لا يمكن ان تستأنف ولا ان يشكى من كونها  
باطلة ولا ان يستنكف عليها في حال .  
(٢) اي في كل الاشياء التي لا يوجد لها قواعد خاصة تتعلق بها في  
هذا الفصل .

(٣) يجب ان يعمل بجميع القواعد الموضوعة هناك : صلاحية المحكمة .  
تأليف الديوان . نظامه . ترتيب روية الدعوى . الطرفان . وكلاهما ومحاموهما .  
الخطة القضائية الواجب سلوكها ، فن تقديم عريضة الطلب حتى انفاذ الحكم .

(٤) ليس على القاضي ان يعرف الاصول التي يجب ان يتم بمقتضاها محاضر  
الدعوى فقط بل العقوبات التي يستطيع ويجب عليه بقوة تلك المحاضر ان يطبقها  
ايضاً . قلنا : يطبقها ، لان يقررها او يضعها لانه ما خلا المواطن المذكورة  
في هذا الفصل وفي الفرع الاول من الكتاب الرابع « لا يستطيع من لهم سلطة  
قضائية فقط سوى ان يطبقوا العقوبات المحتوم بها في الشرع بمقتضى قاعدة الشرع »  
ق ١٢٢٠ بند ١ . وقاعدة الشرع المشار اليه هنا منصوص عنها وموردة في  
القانون ٢٢٢٣ .



## الفصل العشرون

### في الدعاوى الزواجية (١)

(١) هي ما يتعلق بالزواج . منها دعاوى زواجية يخصص المعنى ومنها ما تدعى زواجية من باب التوسيع وهي الدعاوى من حيث مفاعيل الزواج المدنية البعثة (ق ١٩٦١) .

١ - الدعاوى من حيث وجود الخطبة وصحتها وهي تتناول وجود موانع عقد الخطبة وقوة هذه الموانع والحقوق الناجمة عن الخطبة مثلاً القضية بسبب الضرر وهي التي اشار اليها القانون ١٠١٧ في البند ٣ .

٢ - الدعاوى من حيث وجود الزواج وصحته . وبالتالي من حيث وجود موانعه وقوتها ومن حيث المفاعيل والواجبات والحقوق التي تصدر من باب الضرورة عن الوثاق الزوجي . مثلاً حق الحياة الزوجية وشركتها أي انفصال الزوجين او ارجاعها الى حالة الاتصال ومن حيث شرعية البنين . . . . .

٣ - الدعاوى من حيث نقض الخطبة ونقض الزواج سواء كان مقررأ (أي غير مكمل) أو مكملأ في الحادث الوحيد المسمى بالانعام البولسي أي انعام الرسول القديس بولس :

٤ - الدعاوى من حيث الجرائم المتعلقة بالزواج كالزنا والاسقاط والمعاملة الشديدة والعنف والضرب وماشاكلها .

٥ - الدعاوى من حيث مفاعيل الزواج المدنية البعثة كالارث واعادة المهر الذي اعطي في زواج لم يكن صحيحاً .

فالدعاوى التي اشرفنا اليها هنا تحت الاعداد ١ و ٢ و ٣ هي وحدها زواجية يخصص المعنى . اما الدعاوى تحت العدد ٤ و ٥ فليست زواجية بالمعنى الحضري .

# الرأس الاول

في الحكمه ذات الصلاه

ق ١٩٦٠ الدعوى الزوجية (١) ما بين المعمدين (٢) يراها القاضي الكنسي وحده دون سواه (٣) بقوة حقه

(١) الدعوى التي هي زوجية بخصر المعنى، اما سائر الدعوى التي تتعلق بالزواج أي من حيث جرائم الزوجين والخصومات من حيث معاملات الزواج المدنية الصرفة فتراها ايضاً السلطة المدنية بقوة حقتها الذاتي .

(٢) فاذا كان الزوجان غير مسيحين فالقاضي الصالح لروية دعوى الزواج هو القاضي المدني لا الكنسي لكن اذا كان هناك تاويل للحق الالهي فسلطان الكنيسة في هذه الحالة يتناول الغير المومنين ايضاً . واذا كان احد الزوجين معهداً والآخر غير معهد فأى من القاضيين هو الصالح لروية الدعوى ؟ هل القاضي المدني ام الكنسي ؟ الجواب بحسب الرأي الاظهر ان القاضي الكنسي هو الصالح لروية الدعوى في هذا الموطن اياً كان المدعي او المدعى عليه لان الزواج بما هو من الاشياء المقدسة هو من صلاحية الكنيسة بسبب الطراف المسيحي (الكردينال غسبارني في الزواج مجلد ٢ ١١٦٤) .

(٣) ليس اسلطة من السلطات، اياً كانت، هذا الحق بحيث لا يصلح القاضي الغير الكنسي لروية الدعوى على سبيل الاطلاق . وهذا من حيث هو هو . لانه اذا الكنيسة احتملت ان يرى هذه الدعوى القاضي المدني وعوضت هي ما نقصه من الولاية فلا تفتى السلطة المدنية في هذا الموطن من القضاء أو روية الدعوى . لأن الكنيسة لها ان تحمل ذلك . وفي الاوقات الحاضرة ترى



الذاتي (١)

ق ١٩٦١ الدعاوى من حيث معلولات الزواج المدنية  
الصرفية (٢) اذا رؤيت اصلاً (٣) فهي من صلاحية  
الحكومة المدنية بمقتضى منطوق القانون ١٠١٦. لكن  
اذا نظر فيها عرضاً وتبعاً (٤) فيستطيع (٥) القاضي  
الكناسي ايضاً ان يراها ويحكم فيها بسلطانه الذاتي .

ق ١٩٦٢ الدعاوى الزوجية المتعاقبة بين ووقع الكلام في

المعالم المدنية دعاوي الزواج من حيث الهجر والكنيسة قد صرحت تصريحاً  
من حيث بعض الممالك والدول انه يمكن احتمال ذلك على شرط ان يرعى ما  
تجب رعايته وهي تعوض عن نقصان الولاية . (غسباري الموضوع نفسه  
ثمه ١١٦٥) .

(١) لأن هذا الحق قد منحها اياه مؤسسها الالهي مباشرة عندما منحها ان  
يكون لها وحدها دون سواها مباشرة السلطة في الاشياء الروحية والمقدسة .

(٢) كسائل الارث ومعاش الاولاد واعادة المهر . . .

(٣) اذا قدمت هي اولاً ومباشرة الى القضاء بحسب الشرح المعلق على  
القانون ١٨٣٧ .

(٤) بالمعنى المشروح على تطبيق القانون هذا اي القانون ١٨٣٧ .

(٥) فلا يحرم بوجه الاجمال ان ترفع هذه الدعاوى الى القضاة الدينيين وهم  
صالحون لرويتها ايضاً بما هي دعاوى زمنية وهي الدعاوي التي تسدعي ذات  
محكمة مختلطة وقتنا بوجه الاجمال لانه اذا كانت قد تقدمت من قبل الى القاضي  
الكناسي فَيُنهي المدعي عن ان ينقلها الى المحكمة المدنية بعد ذلك (ق ١٥٥٤)

امرهم في القانون ١٥٥٧ بند ١ ونومرو ١ يراها ذلك المجمع المقدس او تلك المحكمة او تلك اللجنة الخاصة التي يفوض اليها الخبر الاعظم ذلك في كل مرة (١) ودعاوي التفسيح من الزواج المقرر والغير المكمل فلينظر فيما المجمع المقدس المختص «بنظام الاسرار» (٢) اما الدعاوى التي يرجع فيها الى الانعام البولسي فيفصلها مجمع السنوفيس المقدس .

ق ١٩٦٣ ١ . لذلك ما من قاضٍ أدنى اياً كان يستطيع ان ان ينظم محضراً في دعاوي التفسيح من حيث الزواج

---

(١) وكانت العادة في الكنيسة ان يرى الخبر الاعظم دعاوي الملوك الزوجية او من فوض هو اليهم ذلك وكانت هذه العادة كسريعة لكن لم تكن من قبل مقررة تقريراً صريحاً مكتوباً في القوانين المقدسة فقررها الان دستور الحق القانوني الحديث بالقانون ١٩٦٣ .

(٢) باسم الخبر الاعظم وبسلطانه يرى هذا المجمع المقدس ما اذا كان يازم اعطاء التفسيح أم لا ويقرر ما اذا كان طلب التفسيح يجب رفعه الى قداسة الخبر الاعظم أم لا . لأن له وحده دون سواه ان يحكم بذاته أم بواسطة غيره من حيث التفسيح من الزواج المقرر . والخبر الاعظم قد استعمل هذا السلطان في كل وقت وقداسته تفسح من هذا الزواج المقرر الغير المكتمل اذا ثبت ذلك ثبوتاً شرعياً جلياً وكان هناك اسباب خطيرة تقضي بذلك ولا عبرة بإرادة الطرف الآخر فقد يفسح من هذا الزواج اذا اجتمعت الشروط المشار اليها رغم ارادة الطرف الاخر .

المقرر «super rato» اذا لم يفوض اليه العسكري  
الرسولي ذلك .

٢ . اذا اتم مع ذلك القاضي صاحب الصلاحية  
بسلطانه الذاتي المحاكمة في امر الزواج الباطل من باب  
العجز ونشأ عنها لا اثبات العجز بل الزواج الغير  
المكتمل بعد فليترسل جميع الاعمال ( اعمال الدعوى )  
الى المجمع المقدس الذي قد يستطيع ان يستعملها لاجراء  
الحكم من حيث الزواج المقرر والغير المكمل .

ق ١٩٦٤ في الدعاوى الزوجية الاخرى (١) القاضي صاحب

(٢) اي ما خلا الفئات الثلاث التي ذكرها القانون ١٩٦٢ .

اما دعاوى الزواج من حيث مانع اختلاف الدين والمذهب فاقاعدة فيها  
الان بعد اذاعة دستور الحق القانوني الحديث هي هذه : مانع اختلاف الدين  
هو من الموانع البطلية للزواج والمجمع سانتوفيش المقدس وحده دون سواه ان  
يرى الدعاوى التي تتعلق بهذا المانع إلا اذا كان الكلام في الحوادث المذكورة  
في القانون ١٩٩٠ ففي هذه الحالة وحدها يستطيع الاساقفة ان يروا الدعوى .  
اما في سائر الامور المتعلقة بهذه الدعاوى فالمجمع المقدس المذكور وحده دون  
سواه يراها ويحكم فيها كما قدمنا . اما مانع المذهب او الديانة المختلطة «mixtae  
religionis» وهو ما يدعى الزواج المختلط فهو من الموانع المانعة لا البطلية  
ومن حيث امثال هذا الزواج المختلط قد تقع مشاكل او مسائل تفصل بطريقة  
غير قضائية لا دعوي او قضايا بالمعنى الحصري ، ولذلك لم يات القانون ١٩٦٢ على  
ذكرها .

الصلاحيية (١) هو قاضي المكان الذي تم عقد الزواج فيه (٢) او الذي يكون فيه للطرف المدعى عليه (المدعو الى القضاء) او للطرف الكاثوليكي ، اذا كان احدهما غير كاثوليكي ، مسكن او شبه مسكن .

ق ١٩٦٥ اذا شكى الزواج بسبب عدم وجود الرضى فليهن القاضي قبل كل شيء بان يحمل احد الطرفين الذي قيل ان رضاه لم يكن موجوداً على تجديد الرضى . واذا شكى بسبب مانع مبطل ، التفسيح منه ممكن ومألوف ، فليجهد (القاضي) في حمل الطرفين على تجديد الرضى (٣) في الصيغة الشرعية (القانونية) او على التماس التفسيح .

---

(١) القاضي الصالح للقضاء . في الدرجة الاولى اما قاضي الاستئناف فهو الذي يشير اليه القانون ١٩٨٦ .

(٢) بهذا الحتم تقرر صريحاً كون مكان عقد الزواج سنياً او حجة من الاسباب او الخبج التي تجعل الاستقف الذي عقد الزواج في ابرشيته صالحاً للنظر فيه اي في الدعاوى التي تتعلق به . وهذا يكون ولو لم يكن احد المتعاقدين موجوداً في ذلك المكان . يظهر ذلك جلياً من العادة التي ألفها الكرسي الرسولي وهي انه يرسل جميع العروض التي ترفع اليه طلباً للتفسيح من الزواج او التصريح ببطلانه الى مطران الابريشية التي عقد فيها الزواج حتى يثنى او التصريح بهذا (مطران مكان عقد الزواج) المحضر اللازم والمقتضى بهذا الشأن ويدرس القضية ويراها (غاسباري)

(٣) بمقتضى القانون ١١٣٣ وما يليه .

## الرأس الثاني

في تأليف الدكتور (١)

ق ١٩٦٦ مع بقاء منطوق القانون ١٥٧٦ بند ١ عدد ١  
سالمًا (٢) ليس القاضي المحقق (٣) في البحث في امر  
التفسيح من الزواج المقرر والغير المكمل سوى واحد  
اوحد « unicus » .

ق ١٩٦٧ اذا كان البحث في بطلان الزواج او في اثبات عدم  
اكتماله واسباب التفسيح من الزواج الغير المكمل  
فيجب ان يدعى « citari debet » حامى وثاق الزواج  
بحسب منطوق القانون ١٥٨٦ .

---

(١) من هم الاشخاص الذين يوتفون او يعاونون الديوان في الدعاوى  
الزواجية الجواب : هم الذين يجب ان يكونوا فيه بتمضى القوانين ١٥٧٢ -  
١٥٩٣ .

(٢) ان مجمع « نظام الاسرار » المقدس لا يستطيع ان يحكم بوجوب  
عرض طلب التفسيح على قداسة البابا او بعدم عرضه عليه الا باصوات ثلاثة  
قضاة في القليل .

(٣) بذلك يحتم بان يفوض التحقيق او درس الدعوى لدى المجمع المقدس  
او لدى ديوان أدنى يندبه الى ذلك الكرسي الرسولي الى محقق واحد لا غير  
يدعى القاضي المحقق . « judex instructor »

١ ان يشهد استنطاق الطرفين والشهود والخبراء وان يقدم الى القاضي اسئلة مقفلة ومختوماً عليها ينبغي ان يفتحها القاضي في حال الاستنطاق وان يعرضها على الطرفين او على الشهود وان يوحى الى القاضي اسئلة جديدة ناشئة عن الفحص .

٢ ان يتدبر البنود التي قدمها الطرفان وان يناقضا ما قضت الحاجة بذلك وان يستثبت في امر المستندات التي ابرزها الطرفان .

٣ ان يكتب (١) ويورد (٢) « allegare » ما عنده من الاعتبارات في بطلان الزواج ومن الاثباتات في صحة الزواج او في عدم اكتماله وان يستتج جميع الامور التي قد يراها مفيدة لحماية الزواج .

---

(١) حتى يتسنى للقاضي في الدرجة الاولى وفيما يليها من درجات المحاكمة ان يتدبرها وينم النظر فيها .

(٢) يبسط في البحث الشفاهي في الدعوى ما قد يكون اوفر شأناً وخطراً . لكن ليست حرية حامى الوثائق في تقديم الاسئلة المقفلة وفي ما ينبغي ان يضاف اليها من الاسئلة الجديدة مطلقة للاحد لها فللقاضي وعليه ان يقيد تلك الحرية اذا كانت منافية للشريعة الالهية او الكنسية .

ق ١٩٦٦ ليكن لحامي الوثائق الحق :

١ في ان يعيد النظر على الدوام وفي كل دور من ادوار الدعوى في اعمال المحضر ولو لم تكن قد اعلنت بعد وان يطلب لاقام ما يكتبه مهلاً جديدة للقاضي ان يمدّها بما يرى في حكمته .

٢ ان يطلع على جميع الاثبات والأمر الموردة بحيث يستطيع ان يستعمل ماله من حق المخالفة ( المناقضة ) .

٣ ان يطلب ان يُقدم شهودٌ جدد او ان يُسأل نفس الشهود مرةً أخرى ولو ختمت المحاكمة او أُعلن الختام فيها وان يبين اعتبارات جديدة (١) .

٤ ان يوجب ان تُصطنع اعمال اخرى (٢) يوعز هو بها الا اذا خالف الديوان باجماع الرأي .

---

(١) من حيث اقرارات الشهود وطريقة الاستنطاق والفحص بل من حيث اشخاص الشهود ولا عبرة بالقانون ١٧٨٣ بند ١ لان الحق الذي يوليه القانون ١٩٦٦ لحامي الزواج مبين بكلام عام شامل ولان الخير العام يطلب ذلك .

(٢) مثلاً كشف جديد على الجرم : شهادات اطباء عديدين . تحقيق جديد كامل او في بعض اجزاء التحقيق السابق بواسطة قاضٍ محقق او فرقة كفاة وجسادة .

## الرأس الثالث

في من شكوى الزواج وطلب التفسيح من الزواج المقرر (١)

ق ١٩٧٠ ديوان القضاة (٢) « tribunal collegiale » لا يمكنه ان يرى او يفصل دعوى زواجية اياً كانت اذا لم تسبق ذلك شكوى قانونية (٣) او طلب يتم بمقتضى

(١) من دعاوى الزواج ما يتعلق بالافراد كدعوى الهجر ودعوى التفسيح من الزواج المقرر ومنها ما يتعلق بالخير العام وهي تكاد تكون جميع باقي الدعاوى الزواجية لذلك وجب ان يكون لكل فئة اصول خاصة يرجع اليها عند البحث في هذه الشؤون . فشكوى الزواج قواها ان تقام الدعوى امام القاضي الصالح للنظر فيها ١ ليسع الزواج المزمع ان يعقد ٢ او يصرح بكون الزواج المعقود لغواً باطلاً ٣ او ان يفصل الحياة الزوجية (الهجر) من حيث المضجع والساكنة ٤ او ان تعاد الحياة الزوجية المنفصلة انفصلاً عنيفاً الى حالة اتصالها الاولى . اما طلب التفسيح من الزواج المقرر فيقوم بتقديم الدعوى امام مجمع « نظام الاسرار » المقدس كي ينتقض الزواج المعقود عقداً صحيحاً والقيد المكمل

(٢) هو الذي يكون مركباً من اعضاء كثيرة لهم سلطان واحد متكافئ في روية الدعوى والحكم بها ويكون الحكم صادراً عنهم جميعاً . ولهذا الديوان وحده دون سواه ان ينظر ويحكم في دعاوى الزواج من حيث وثاقه وصحته .

(٣) يقدمها من له صلاحية في تقديمها بموجب القوانين الثلاثة التالية .



الشرع (١).

ق ١٩٧١ ١ . يصلح للشكوى (شكوى الزواج) :  
( habiles sunt )

١ الزوجان في جميع دعاوي الانفصال (٢)  
والبطالان (٣) الا اذا كانا هما (٤) علة المانع (٥).

(١) اذا كان صدد الكلام في نقض وثاق الزواج فموجب القانون ١٩٦٢  
والقانون ١٩٦١ وما يليه يتضح جلياً ان الشاكي يجب ان يكون شخصاً  
فرداً غير شخص القاضي سواء كان صدد الكلام في ديوان القضاة أو في  
الديوان الذي يحكم فيه قاض واحد او احد .

(٢) ١ اذا طلب الانفصال اي الهجر من حيث المضجع والمائدة والسكنى  
لا سبب عادلة بينها القانونان ١١٢٩ و ١١٣٠ . ٢ اذا شكى الهجر الظالم لانه  
تم على خلاف منطوق الشريعة وطلب ان تعاد الحياة الزوجية المشتركة الى حالتها  
الأولى .

(٣) اذا كان الزواج باطلاً أو ظن كونه باطلاً بوجه من الوجوه الشرعية  
ايا كان الوجه الذي يطالب ان يصرح ببطالان الزواج بقوته .

(٤) اعني الزوج الذي يقيم الدعوى ويطالب بنقض الزواج .

(٥) لايعني هذا اللفظ « المانع » مانعاً من موانع الزواج المعروفة بل فعلاً  
أو شيئاً من الافعال أو الاشياء يمنع ١ الحياة الزوجية المشتركة ٢ أو صحة  
عقد الزواج . وورد في القانون المشروح « علة المانع » فيجدر بنا ان نبين ان  
هذه العلة يجب ان تكون من العال الحرة « causa libera » لانه لا يفقد احد  
حق الشكوى من بطلان الزواج الا اقتصاصاً منه والقصاص لا يفرض إلا على  
المخادع أو الاثيم .

٢ المدعي العام في الموانع (١) التي هي علنية (٢)  
من طبيعتها.

٢ . اما غيرهم اياً كانوا وان من ذوي القرابة  
الدموية فليس لهم حق شكوى الزواج لكن حق اخبار  
الرئيس المؤلف او المدعي العام ببطان الزواج فقط (٣)

ق ١٩٧٢ الزواج الذي لم يُشك، وكلا الزوجين حي 'برزق'

(١) موانع الزواج بحسب القوانين ١٠٦٧ - ١٠٨٠ وفوق ذلك عدم  
وجود الشروط المحتم بها في الناموسين الطبيعي (ق ١٠٨١) (والكنسي ١٠٩٤)

(٢) اي الموانع التي هي ظاهرة بينة من ذات جوهرها باعتبار جوهر  
الحادث الواقع الذي يستند اليه مانع الرناق واختلاف الدين . . . . . واذا كان  
المانع خفياً من حيث جوهره او من ذات طبيعته مثلاً كوانع القسر والاكرام  
والعجز لكنه اصبح علنياً بسبب ظرف عرض بحيث يمكن اثباته في المحكمة  
الخارجية وصار والحالة هذه متعلقاً بالخير العام لانه بدأ ان يذاع مع حصول معثرة  
واقعة او ستقع فانه يمكن ان يسمى مانعاً علنياً . . . . . والمدعي العام ان يشكو  
اسره كما في الموانع العلنية من ذات جوهرها .

(٣) حق الاخبار هذا يصير واجباً خطيراً اذا قضى بتلك الخير العام  
ويكون واجباً والحالة هذه من باب العدل . واذا اقتضى ذلك الخير الخاص  
فيكون واجباً من باب المحبة المسيحية، ولكل من المسيحيين ايا كان وعليه متى  
امكنه الاثبات، ان يخبر ببطان الزواج الاسقف او المدعي العام، والمدعي العام  
وعليه ان يقبل الاخبار ببطان الزواج واجراء ما يجب عمله في هذا الباب .

يُفترض بعد موت (١) أحدهما أو كليهما كونه صحيحاً بحيث لا يقبل على هذا الافتراض اثبات الا اذا نشأت عرضاً (٢) (incidenter) المسألة .

ق ١٩٧٣ الزوجان و أحدهما لها حق طلب التفسيح من الزواج المقرر والغير المكمل (٣) .

## الرأس الرابع

في الأدبائات (٤)

(١) لان الموت قد ازال ما كان ثم من خطر الخطيئة بسبب بطلان الزواج .  
(٢) اي اذا عرضت دعوى اصلية لا تتعلق بصحة الزواج على الديوان مثلاً جريمة الزنا او معلولات الزواج (مفاعيله) المدنية كالولاية او المدنية كحق الارث ... ففي هذا الموطن يمكن البحث في صحة الزواج تبعاً وعرضاً .  
(٣) لانه يفيد الزوجين و أحدهما ان ينقض زواجهما المقرر ولا يضر احداً ولا يقدرح باختيار العام نفسه ألا ينقض .

(٤) وسائل الاثبات في دعاوي الزواج وفي غيرها من الدعاوي واحدة ، وانما ليس لها جميعاً قوة واحدة . فيوجد بين كلتا الفئتين بعض فروق . ١ في غير دعاوي الزواج لا يفيد الطرفين او أحدهما اقرارهما او اقراره . اما في دعاوي الزواج فالاقرار يفيد صاحبه ولا سيما اذا ايدت هذا الاقرار شهادة اليد السابعة « testimonium septimae manus » . ٢ في غير دعاوي الزواج لا يقبل الشهود اذا كانوا من ذوي قرى المتقاضين (ق ١٧٧ بند ٣ عدد ٣) . اما في دعاوي الزواج فيقبل هو لا . الشهود . ٣ في الاولى يجب ان

# الفصل الاول

## في الشهود

ق ١٩٧٤ ذوو القرابة الدموية والاهلية الذين وقع الكلام في أمرهم في القانون ١٧٥٧ بند ٣ يعتبرون شهوداً صالحين للشهادة (١) في دعاوي اقرارهم .

ق ١٩٧٥ ١ . في دعاوي العجز (٢) او عدم اكتمال الزواج (٣) اذا لم يثبت العجز او عدم اكتمال الزواج من وجه آخر ثبوتاً لا شبهة به (٤) فيجب على كلا

---

ان يشهد هو . لاء الشهود عن طريق معرفتهم الذاتية . وفي الثانية ( دعاوي الزواج ) يقبل بسل يطلب الشهود الذين يقررون « كون هذا اعتقادهم » « teste de credulitate » وليس شهود « اليد السابعة » الا من هذا الصنف .

(١) يصلحون للشهادة بحيث لا تكون شهادتهم مجردة في الاثبات فقط بل برهاناً وحجة للحقيقة ومدعاة الى اخراج الحكم بموجب القانون ١٧٩١ .

(٢) سواء كان مطلقاً ام مقيداً على شرط ان يكون دائماً .

(٣) اياً كان سبب عدم اكتمال الزواج الذي يقدمه صاحب الدعوى .

(٤) هذه العبارة « اذا لم يثبت . . . ثبوتاً لا شبهة به » تبين جلياً ان الاثبات بواسطة « اليد السابعة » اي بواسطة الشهود، ليس الا مكملات الاثبات المشروع المطلوب، يقوم مقامه اذا لم يستطع هو لسبب من الاسباب .

الزوجين (١) ان يقدموا شهوداً (٢) يسمون اليد السابعة (٣) من ذوي قرباهما الدموية او الاهلية (٤) او في الاقل من جيرانهم من اولي الاسم الطيب او من العارفين بالامر عن طريق آخر (٥) بحيث يمكنهم ان يخلفوا ان الزوجين هما من اهل الاستقامة وانهما خاصة صادقان في المسألة الواقع عليها الخصام (٦) والى هؤلاء (الشهود) يستطيع القاضي من باب الوظيفة (٧) ان يضيف شهوداً اخرين بمقتضى منطوق القانون ١٧٥٩ بند ٣ .

(١) هذا فرض واجب عليها بحيث اذا لم يتم به احدهما اضاع حقه في ان يولق بما يقول عن نفسه .

(٢) رجالاً ام نساء ليس بهم ما يمنعهم من الشهادة بمقتضى القانون ١٧٥٧ بند ٢ وبند ٣ .

(٣) لهم هذا الاسم لانه كان من العادة قديماً ان يكونوا سبعة . اما الان فقد يكونوا اكثر او اقل .

(٤) لانهم اخبر من سواهم او لانهم وحدهم دون سواهم يعرفون الامر .

(٥) الذين هم واقفون على افعال الزوج الذي اختارهم شهوداً له او قد تموا ليشهدوا في سبيله وعلى اوصافه وعيوبه . . .

(٦) ما يجب على هؤلاء الشهود ان يشهدوا به هي استقامة الزوجين وصدقهما في الدعوى التي هي مدار بحث الديوان .

(٧) من تلقاء نفسه او بناء على اقتراح حاملي الرثاق .

٢ . شهادة اليد السابعة (١) هي برهان وثوق (٢)  
« credibilitatis » بأقرارات الزوجين يزيد بها قوة (٣) .  
لكن ليس لها قوة الإثبات الكامل اذا لم تؤيد بنجيدات  
او براهين اخرى (٤) .

---

(١) اي سبعة شهود وقد دعي هولاء الشهود « اليد السابعة » لان اليد  
قد كانت في كل وقت « رمز الثقة » « symbolum fidei » لان اليد  
تمتد الى الانجيل المقدس عند تأدية اليمين (لاغا الحق الكنسي مجلد ٤ صفحة ٤٨٨)  
وبوجب الحق الحاضر قد يكون هولاء الشهود اكثر او اقل من سبعة .  
(٢) لانهم يشهدون بكون اقرار الزوجين يوثق به لانها صادقان في ما  
يقرانه من حيث عدم اكتمال الزواج ولان الاحداث البيئية المتعلقة بها والمعروفة  
عندهم مطابقة لاقرارهما .  
(٣) ان لاقرار الزوجين بعض القوة من ذاته ولو كان مرافقاً لها خلافاً  
للقاعدة العمومية في القانون ١٧٥٠ .

(٤) هذا يبين ان اقرار الزوج الموافق له وان كان موثقاً « باليد السابعة »  
ليس له قوة الإثبات الكامل اذا لم يسند بنجيدات او براهين اخرى . مثلاً ان  
تقرير اهل الخبرة والفرن ليس مخالفاً كل المظالفة . او ان الخصم ليس صدقه فوق  
كل شبهة او انه وجد في اقراره غير ثابت وان شهادته غير متكافئة . او ان  
شهوده ليسوا جديريين بالثقة التي شهود خصمه هم جديرون بها .



## الفصل الثاني

### في معانته الجسم

ق ١٩٧٦ في دعاوي العجز أو عدم اكتمال الزواج لا بد من  
معاينة جسم كل من الزوجين أو احدهما يقوم بها الخبراء  
الا اذا بدا جلياً من قرائن الحال ان لا حاجة اليها (١)  
ق ١٩٧٧ في انتهاك الخبراء ما خلا القواعد الموردة في القوانين  
١٧٩٢ - ١٨٠٥ لترع احكام القوانين التالية :

ق ١٩٧٨ لا يقبل (٢) الذين عاينوا (٣) بوجه خاص

(١) المعاينة هي ضرورة لا بد منها يجب القيام بها وهي القاعدة العامة  
التي ينبغي ان ترمى ويسئل بها . لكن اذا بان بوجه جلي من قرائن الحال ان  
المعاينة هي نقل لا حاجة اليها فتغفل . فاذا ثبت ثبوتاً اكيداً كون الرجل عاجزاً  
فلا حاجة الى معاينة جسم المرأة وهذا معنى القانون الحاضر . واذا كانت المرأة  
متروجة من قبل ومات زوجها الاول وارادت ان تثبت ان زواجها الثاني لم  
يكمل فمن البلديهي انه لا حاجة في هذا الموطن الى معاينة بدنها وهي نقل  
لا معنى لها .

(٢) لان من عاينوا بدن الزوج أو الزوجين على هذه الصورة يفترض أنه  
لا يكون حكمهم في امر الخبرة الامطابقاً لحكمهم في شأن المعاينة الخاصة التي  
قاموا بها من قبل . فبما لما قد يكون من الشبهة والتشيع في مسألة خطيرة كهذه  
المسألة قد وضع هذا القانون .  
(٣) مراراً أو مرة واحدة فقط .

« privatum » الزوجين بمنزلة خبراء في الحادث (٣) أو  
الفعل « factum » الذي يستند اليه طلب التصريح  
ببطلان الزواج أو عدم اكتماله وانما يجوز ان يُتخذوا  
شهوداً .

ق ١٩٧٩ . ١ . لاجل معاينة الرجل يجب ان ينذب من باب  
الوظيفة طبيبان خيران .

٢ . لاجل معاينة المرأة لتعين من باب الوظيفة  
قابلتان تحملان شهادة شرعية بالخبرة الا اذا آثرت ان  
ان يعاينها طبيبان يعيّنان هما ايضاً من باب الوظيفة او  
رأى الرئيس المألوف ذلك ضرورياً .

٣ . يجب ان تتم معاينة جسم المرأة مع رعاية قواعد  
الاحتشام المسيحي رعاية كاملة وان تشهدا ابدلاً بعقبة  
فاضلة تعين من باب الوظيفة .

ق ١٩٨٠ . ١ . يجب ان يقوم بمعاينة المرأة القوابل او الخبراء  
كلٌ منهم منفرداً .

٢ . يجب على كلٍ من القوابل او الخبراء ان يضع  
تقريراً قائماً بذاته يقدم في خلال الاجل الذي ضربه القاضي .  
٣ . يستطيع القاضي ان يجعل التقارير التي وضعتها



القوابل بين يدي طبيب من الاطباء الخبراء للنظر فيها  
اذا رأى (القاضي) ذلك موافقاً .

ق ١٩٨١ بعد اتمام التقرير يستنطق القاضي الخبراء والقوابل  
والعقيلة كلا منهم منفرداً بموجب البنود التي نظمها من  
قبل حامي الوثائق وليجيبوا هم عليها بعد اداء اليمين .

ق ١٩٨٢ ايضاً في دعاوي عدم وجود الرضى بسبب الجنون  
يُطلب (١) رأي الخبراء (٢) الذين عليهم عند الحاجة (٣)  
ان يعاينوا ، بموجب اصول الفن ، السقيم ويبحثوا في افعاله  
التي اوقعت شبهة الجنون وفوق ذلك فيجب ان  
يُستنطق الخبراء (٤) الذين عاينوا السقيم من قبل بمنزلة  
شهود .

(١) ليس ذلك ضرورياً في كل حادث .

(٢) الذين يعينهم القاضي من باب الوظيفة بعد استماعه الى حامي الوثائق  
(١٧٩٣ بند ٢) .

(٣) هذه العبارة « عند الحاجة » أي اذا اقتضى الأمر ذلك متسعة النطاق  
لان ضروب الجنون كثيرة وكثيراً ما يكون الفحص والبحث متعديراً أو  
لا فائدة منه . لذلك فالتشديد في الواجب الذي يحتم به لفظ « ليطالب » لا  
يوازي التشديد الذي يتم به في حوادث العجز أو عدم اكتمال الزواج .

(٤) في سائر الدعاوى « يجوز ان يستنطقوا » (ق ١٩٧٨) اما هنا فذلك  
من باب الواجب لان اقرار الاطباء بما هم شهود له قيمة كبيرة .

# الرأس الخامس

في اعداده المحضر وفي التام في الدهوي وفي الحكم

ق ١٩٨٣ . ١ . بعد اعلان المحضر يجوز ايضاً للطرفين (١) ان يقدموا شهوداً جديداً على بنود مختلفة (٢) لكن بمقتضى منطوق القانون ١٧٨١ (٣)

٢ . لكن اذا وجب ان يستنطق مرة اخرى الشهود الذين استنطقوا من قبل على نفس البنود التي عرضت سابقاً فليرع القانون ١٧٨١ ويبقى سالماً حق حامي الوثائق في ما يري تقديمه من الاعتراضات الموافقة (٤)

ق ١٩٨٤ . ١ . لحامي الوثائق الحق في ان يكون هو آخر من يسمع له في ما كان من الاقوال والمطالب والاجوبة

- 
- (١) بموجب القانون ١٨٥٩ .
  - (٢) اذا كان الكلام في وثائق الزواج فيازم سبب خطير فقط لان دعاوي الزواج من حيث الوثائق لا يمر عليها زمان .
  - (٣) جديدة اعني ان هذه البنود تكون غير البنود التي استنطق بموجبها من قبل بعض الشهود والتي تعود الفريقان ان يعرضاها ويستطيعان بحسب الحق القانوني الحديث ان يعرضاها بقرة القانون ١٧٨١ الذي يودن بذلك .
  - (٤) على ضرورة الاستماع الى الشهود او على موافقة ذلك او على ما شهدوا به او على اشخاصهم اذا كان طراً شي . جديد بهذا الشأن .

سواء كانت مسطرةً بالكتابة او مقدمة بالدفاع الشفاهي.

٢ . لا يصلن اذاً الديوان الى الحكم الفصل قبل ان يصرح جامي الوثاق ، بعد ان يُسأل ، بانه ليس له بعد ما يقدمه او يبحث فيه .

٣ . فاذا لم يقدم جامي الوثاق شيئاً قبل انقضاء يوم المحاكمة الذي ضرب القاضي اجله فيفترض كونه ليس له ما يقدمه بعد .

ق ١٩٨٥ في الدعاوى التي تتعلق بالتفسيح من الزواج المقرر والنير المكمل لا يصلن القاضي المحقق لا الى اعلان المحضر ولا الى الحكم في أمر عدم اكمال الزواج واسباب التفسيح منه ، لكن ليرسل جميع الاعمال مشفوعةً برأي الاسقف (١) وحامي الوثاق مكتوباً الى الكرسي الرسولي .

(١) لا رأي النائب العام ولا رأي رئيس الديوان وان كان احدهما قام بمهمة القاضي المحقق في الدعوى لأن القانون لا يقول رأيه اي رأي القاضي المحقق ، بل رأي الاسقف مكتوباً سواء كان الاسقف نفسه محققاً في الدعوى ام لا .

# الراس الاستئناف

في الاستئناف

ق ١٩٨٦ يجب على حامى الوثاق ان يستأنف الى الديوان الاعلى (١) في خلال الزمان المشروع (٢) الحكم الاول المصرح بطلان الزواج. واذا اهمل الواجب عليه فليكره (٣) على ذلك بسلطان القاضي (٤)

ق ١٩٨٧ بعد الحكم الثاني الذي يؤيد بطلان الزواج اذا لم ير حامى الوثاق (٥) في درجة الاستئناف، الاستئناف واجباً (٦) بمقتضى وجدانه فللزوجة، بعد انقضاء الايام العشرة منذ ابلاغ الحكم، الحق في ان يعقدوا زواجاً جديداً.

- 
- (١) بموجب القانون ١٥٩٤ . مع بقا. القانون ١٥٩٩ بند ١ سائلاً .
  - (٢) في خلال عشرة ايام بمقتضى القانون ١٨٨١ .
  - (٣) بواسطة التأديبات الكنسية .
  - (٤) يعطى القاضي في هذا الوطن سلطاناً تأديبياً .
  - (٥) حامى الوثاق الذي ينصبه الرئيس المؤلف في الديوان الاعلى الذي رفعت اليه الدعوى استئنافاً .
  - (٦) اذا هو يستطيع ان يستأنف بل عليه ذلك اذا رآه واجباً ضرورياً لكن لا يستطيع احد اكرامه على ذلك .

ق ١٩٨٨ بعد ان يتقرر بطلان الزواج يجب على رئيس  
المكان المألوف ان يعنى بان يذكر ذلك في سجلات المهاد  
والزواج حيث يوجد تسطير الاحتفال بعقد الزواج .

ق ١٩٨٩ لما كانت الاحكام في الدعاوى الزوجية لا تصبح  
مبرمة البتة (١) امكن دائماً ابدأ ان تنقض (٢) الدعاوى  
نفسها اذا كان ثم براهين جديدة جاهزة (٣) مع بقاء  
منطوق القانون ١٩٠٣ سالماً (٤) .

---

(١) لانها تتعلق بالاحوال الشخصية التي اذا وقع فيها خطأ في القضاة  
نفسه فيجب اصلاحه لأن ذلك متعلق بالخير العام .

(٢) بعد محاكمة جديدة

(٣) لا البراهين القديمة بحجة كونها لم تقدم أو لم يبحث فيها كما ينبغي .

(٤) اي بعد حكم مزدوج متسكافي . لا تقبل الدعوى للنظر فيها مرة

اخرى الا اذا قدمت براهين أو بينات خطية جديدة خطيرة . وهذا يثبت

قولنا في الحاشية الثالثة انه ينبغي ان تقام محاكمة رسمية جديدة .

# الراس السابع

في المواظبة المستثناة منها النواهد الواردة هي الاله

ق ١٩٩٠ متى ثبت بينة (١) راهنة (٢) وصحيحة (٣) هي  
فوق كل معارضة او اعتراض (٤) وجود مانع من موانع  
اختلاف الدين والدرجة (المقدسة) ونذر العفة الدائم  
والوثاق والقرباة الدموية والاهلية او الروحية (٥) وظهر  
في آن واحد يقين متكافئ (٦) انه لم يمنع التفسيح

- (١) مكتوبة أي خطية لا واسطة اخرى من وسائل الالبات المشروعة بل يجب ان تكون حجة خطية لتكون اثباتاً مكتوباً .
- (٢) أي لا يرتاب البتة ارتياباً معقولاً في وجودها وصدقها ومعناها .
- (٣) سواء كانت اصلية لاشك في سلامتها من التحريف والتزوير ، أو مقولة ثابتاً نقلها بامانة حرفاً حرفاً بشهادة شخص عمومي وامضائه .
- (٤) أي اذا تدبر جوهر هذه البينة وكيف انها موقعة التوقيع الواجب ومحتوم عليها كما ينبغي ولها ايضاً من سائر علامات الصدق والحقيقة ما يجهلها فوق كل مظنة واعتراض برأي المطران وحامي الوثاق .
- (٥) قد حصر الشارع الحوادث المستثناة من القاعدة العامة في الموانع التي يمكن اثباتها بواسطة بينات خطية تكون بوجه الاجمال بعيدة عن كل مظنة ومناهضة .
- (٦) مستمد او مكتسب بواسطة بينة خطية راهنة وصحيحة تكون فوق كل معارضة او اعتراض .

من هذه الموانع ففي هذه المواطن يستطيع الرئيس  
المألوف (١) مع اضرابه عن الصيغ التي أتى على ذكرها  
حتى الآن (٢) ان يصرح بعد دعوة الطرفين ببطلان  
الزواج (٣) على شرط ان يكون لحامي الوثائق تدخّل  
في المسألة (٤)

ق ١٩٩١ هذا التصريح (ببطلان الزواج) اذا رأى حامي  
الوثائق قريباً من الصواب كون الموانع المذكورة في  
القانون ١٩٩٠ مشكوكاً في وجودها، او من باب الاحتمال

(١) بذاته او بواسطة رئيس الديوان ولا يفهم « بالرئيس المألوف » نائب  
البرشية العام لان صدد الكلام هنا في مادة قضائية .

(٢) وهي القواعد الخاصة التي ينبغي ان يعمل بها في دعاوي الزواج من  
حيث الوثائق . اعني تأليف ديوان قضاء (١٥٧٦ بند ١، ٢) شكوى  
قانونية (١٩٧٠) من جانب المدعي العام او الزوجين (١٩٧١) ٣ الاثباتات  
بواسطة اقرار الطرفين او بشهادات الشهود او بوسائل اخرى للاثبات ما خلا البيعة  
الخطية . ٤ اعلان المحضر والاستنطاق الضروري بواسطة حامي الوثائق (ق ١٩٨٦)

لكن لا يجب الاضراب عن جميع هذه الصيغ لان الشارع يوجب بقاء الصيغ  
التالية : ١ وجود القاضي (الرئيس المألوف) ٢ واستنطاق الفريقين . ٣ وجود  
حامي الوثائق . ٤ الحكم (ق ١٩٩٢) ٥ الاستنطاق (ق ١٩٩١) ومن هذا

يظهر جلياً ان المعاكمة في المواطن المستثناة بقوة القانون ١٩٩٠ هي قضائية .  
(٣) بجمكم يجب ان يموي الاسباب من حيث الواقع ومن حيث الحق  
يجب القانون ١٨٧٣ بند ١ ٣ . ليكون لحامي الوثائق سبيل الى الاستنطاق .

(٤) اي يجب ان يكون لحامي الوثائق يد ورأي في ذلك .

كون التفسير منها قد حصل (١) ويجب عليه ان يستأنفه الى قاضي (٢) الدرجة الثانية مرسلًا اليه الاعمال ومنبهاً اياه بالكتابة الى كون ذلك من المواطن المستثناة (٣).

ق ١٩٩٢ قاضي الدرجة الاخرى ليقرر دون ان يكون تدخل في ذلك إلا لحامي الوثائق بمقتضى نفس الطريقة المنصوص عليها في القانون ١٩٩٠ (٤) ما اذا كان واجباً تأييد الحكم الاول او ما اذا كان الاجدر ان ترى الدعوى بموجب

(١) لا يستطيع الاستقف ان يضرب صفحاً عن الصيغ الموضوعة للبحث في دعاوي الزواج الا اذا كان واثقاً كل الوثوق بوجود المانع وعدم التفسير منه . لكن حامي الوثائق يجب عليه ان يستأنف الحكم في الدعوى في هذا الموطن المستثنى عندما يرى ، بعد اعمال الروية ، كون المانع غير ثابت وجوده ويشك في ايلاء التفسير منه . اما الفريقان فيستطيعان الاستئناف . لانه للفريق الذي يرى الحكم مخصصاً به ان يستأنفه وللفريق الاخر من الحقوق ما للأول .

(٢) الى الديوان والى رئيسه بوجه الاجمال .

(٣) ليعلم منذ البداية انه لا حاجة الى الصيغ المألوفة وانه يستطيع ان يضرب عن طلب أو قبول اثباتات اخرى ما خلا البيئة المكتوبة وحدها دون سواها .

(٤) اي يجب الاضراب عن الصيغ المألوفة لكن على قاضي الاستئناف ان يدعو الفريقين الى الديوان وان يستمد رأي حامي الوثائق وان يفصل الدعوى بحكم « لا بقرار » . واما ما جاء هنا في القانون ١٩٩٢ « دون ان يكون تدخل في ذلك إلا لحامي الوثائق » و« ليقرر » فلا ينبغي به « دعوة » الفريقين « والحكم » لكن المعنى انه يجب اغفال الصيغ كما في القانون ١٩٩٠ .



نظام الشرع المألوف وفي هذا الموطن يسلمها (القاضي)  
الى ديوان (١) الدرجة الاولى (٢).

## الفصل الحادي والعشرون

في الدعاوى على الرسامة المقدسة

ق ١٩٩٣ ١. في الدعاوى التي تنهض (٣) فيها الواجبات (٤)  
الناشئة عن الرسامة المقدسة او صحة الرسامة المقدسة  
نفسها، يجب ان يرسل العرض « libellus » الى مجمع «نظام  
الاسرار» المقدس، او اذا نوهضت بسبب خلل جوهري  
في الطقس المقدس (٥) فالى مجمع سانتوفيش المقدس (٦)

(١) المؤلف من ثلاثة قضاة بموجب القانون ١٥٢٦ بند ١٤١٠ .  
(٢) واذا كان صدد الكلام في مانع اختلاف الدين فرئيس الديوان او  
المطران عليه ان يرد الدعوى الى مجمع السنوفيش المقدس الذي له وحدد ان يرى  
امثال هذه الدعاوى .

(٣) بقوة القضية التي يقدمها صاحب الشأن او بقرة هذا القانون نفسه .

(٤) مثلاً العزوبة وتلاوة الفرض الالهي ولبس الثوب الاتاريكي . . .

(٥) اذا كان الخلل متعلقاً بآداء الدرجة المقدسة او بصورتها .

(٦) اذا كان الخلل من هذا الصنف فيجب ان ترفع القضية الى مجمع

السنوفيش المقدس لان مادة الاسرار المقدسة وصورتها هما من نطاق الايمان لا  
من نطاق التهذيب .

والمجمع المقدس (١) يحدد ما اذا كان واجباً ان تُرى الدعوى بمقتضى النظام القضائي او بطريقة ادارية (٢).

٢ . اذا كان الامر الاول (٣) فالمجمع المقدس يسلم الدعوى (٤) الى ديوان (٥) الابرشية التي كانت ابرشية الاكليريكي وقت الرسامة المقدسة ، او الى ديوان الابرشية التي تمت فيها الرسامة اذا نوهضت الرسامة المقدسة بسبب خلل جوهري في الطقس المقدس ، اما في درجات الاستئناف فليعمل باحكام القوانين ١٥٩٤ - ١٦٠١ .

٣ . اذا كان الامر الثاني (٦) فالمجمع المقدس نفسه

- 
- (١) الذي ارسل اليه الطاب او كان واجباً ان يرسل اليه .
  - (٢) هذا يبين جلياً ان الدعوى المتعلقة بالرسامة المقدسة يستطيع ان ترى إما امام القضا . واما بصورة غير قضائية .
  - (٣) اي رأى المجمع المقدس كون الدعوى واجباً ان ينظر فيها بصورة قضائية .
  - (٤) لإجل تقديمها قضيائياً ولاجل روثيتها والحكم بها بمقتضى نظام القضاء .
  - (٥) الديوان الذي يرى الدعوى المتعلقة بالرسامة المقدسة يجب ان يكون مؤلفاً من ثلاثة قضاة بموجب القانون ١٥٧٦ بند ١ عدد ١ .
  - (٦) اي اذا اراد المجمع المقدس كون القضية واجباً فصلها بطريقة ادارية .

يفصل المسألة بعد اتمام محضر التحقيق (١) من قبل ديوان  
البطانة « Curiae » (الاسقفية) ذات الصلاحية (٢).

ق ١٩٩٤ . ١ يقوى على ان يشكو صحة الرسامة المقدسة ،  
على حد واحد ، الاكليريكى والرئيس المألوف الحاض  
له الاكليريكى (٣) او المرسوم في ابرشيته .

٢ . الاكليريكى الذي يرى انه لا تلزمه بقوة  
الرسامة المقدسة الواجبات اللاصقة بالدرجة ، يستطيع  
وحده ان يطلب التصريح ببطلان اعبائها « mullitatis  
onorum »

ق ١٩٩٥ . جميع الامور التي اوردت في الفرع الاول من  
هذا الجزء ، وفي الفصل الخاص في المحضر في الدعاوى  
الزواجية ، يجب ان ترعى ايضا مع وضع الاشياء كل في  
موضعه (٤) .

(١) هذا المحضر الذي يمكننا ان ندعوه « محضر استعلام » « processus  
informativus » يتناول عرض المسألة وحصرها ضمن حدودها الواجبة والنظر  
في الاحداث التي تتعلق بها والبحث في وسائل الاثبات وضروب الاعتراض . اما  
حل المسألة او تحديدها وفصلها فلا يباط الا بالمجمع المقدس نفسه .

(٢) يعني الصلاحية التي ينص عليها البند الثاني من هذا القانون .

(٣) بحجة المسكن أو الوظيفة

(٤) من حيث الشهود - مثلا - يجب ان ترعى القواعد العامة المرصودة  
في الفرع الاول ق ١٧٥٧ لا القواعد الخاصة المتعلقة بالدعاوى الزواجية .

ق ١٩٩٦ حامى وثاق الدرجة المقدسة ليتمتع بنفس الحقوق،  
وتأزمه نفس الواجبات التي لحامى وثاق الزواج وعليه.

ق ١٩٩٧ انه ولو لم تُقم القضية على كون الرسامة المقدسة  
نفسها باطلّة بل على الواجبات الناشئة عن الرسامة المقدسة  
فقط، وجب مع ذلك ان يمنع الاكليريكي من استعمال  
الدرجات من وجه الاحتراس (١) « ad cautelam » .

ق ١٩٩٨ ١ . يُقتضى ان يكون هناك حكان متماثلان كي يصبح  
الاكليريكي طليقاً من الواجبات التي تصدر عن وثاق  
الرسامة .

٢ . فيما يتعلق بالاستئناف تُرعى في هذه الدعاوى  
احكام القوانين ١٩٨٦ - ١٩٨٩ المختصة بالدعاوى  
الزواجية .

---

(١) مخافة ان يمارس سلطان الدرجة المقدسة وهو خالٍ من هذا السلطان .

## تنبیه

قد اغفلنا ترجمة الجزء الثاني من الكتاب الرابع « في دعاوي  
تطويب عبدة الله... » وشرحه، لانه لا محل لذلك في مؤلفنا ولا  
حاجة اليه هنا. وهو يحوي صيغ المحاكمة التي تتعلق بهذه الامور  
السامية والتي لا يقوم بها الا الديوان الروماني الاعلى.



## الجزء الثالث

في طريقه أثناء المعضر في نصريف بعض الشؤون  
وتطبيق بعض العقوبات التأديبية (١)

ق ٢١٤٢ في محاضر المحاكمة ، التي يوقع الكلام في امرها ادناه ،  
ليتخذ على الدوام مسجل يدون بالكتابة الاعمال التي  
يجب ان يمضيها الجميع وان تصان في السجل (٢) .

ق ٢١٤٣ كلما قضي بالتنبيهات وجب ان تتم باللسان امام  
كَنْشَلِيَّارِ البطانة (٣) (الاسقفية) « Curiao » ، أو موظف  
آخر من موظفيها أو امام شاهدين وإما بواسطة رسالة

---

(١) يدور الكلام في هذا الجزء ١ على بعض امور تتعلق بادارة  
الابريشية او بالدين ٢ على بعض عقوبات يوجبها او يطبقها الاسقف بواسطة  
محاكمة خاصة يمكن ان تدعى موجزة « processus summaris » وقد  
بين الشارع وجوه هذه المحاكمة في القوانين التالية .

(٢) قد اوجبت هذه التحوطات حتي يتمكن الاسقف ان يدافع عن  
نفسه امام الكرسي الرسولي اذا رفع صاحب الشأن الى معاليه استنائه على ما  
اجراه عليه الاسقف ويبين صواب الحكم الذي اخرجته او القرار الذي اقره .

(٣) اذا شهد الكَنْشَلِيَّارِ ما كان من اجراء التنبيه فلا يكون بعد حاجة  
الى حضور المسجل ، والمستند الذي يوقعه الكَنْشَلِيَّارِ بامضائه هو حجة صحيحة

بمقتضى منطوق القانون ١٧١٩ .

٢ . ليُصنَّ في السجلّ المستندُ الصحيح المثبت ما كان من اتمام التنبيه ومنطوقه .

٣ . من مَنع ان يصل اليه التنبيه فليحسب منبهاً . (١)

ق ٢١٤٤ . ١ . الفحاص والمستشارون والمسجل يجب عليهم بعد ان يؤدوا اليمين منذ بداية المحاكمة ان يحفظوا السر (٢) في جميع ما عرفوه بحكم وظيفتهم (٣) (ratione muneris) وخاصة فيما يتعلق بالمستندات المحجوبة (oculta) والمباحثات التي جرت إبان المشورة وبعدد الأصوات واسبابها .

٢ . اذا لم يطيعوا هذا الحتم البتة فليس يجب ان يقالوا من الوظيفة فقط بل يمكن ان يعاقبهم الرئيس المألوف، بعد مراعاة ما يجب مراعاته، بقصاص موافق ايضاً . وفوق ذلك فعليهم ان يعوضوا الاضرار اذا حصل شيء منها من جراء ذلك .

---

(١) لتلاستفيد الاثيم من اثمه والتمرد من تمرده .  
(٢) حتى تستمر المحاكمة مع ما كان فيها سراً محجوزاً .  
(٣) من افشى الاسرار في ذلك امكن الاسقف ان يعاقبه بمقتضى القانون نفسه بند ٢ .

ق ٢١٤٥ ١ . هذه المحاكمات يجب السير فيها عن طريق  
الايجاز (١) بيد انه لا يمنع من ان تسمع اقوال شاهدين  
او ثلاثة شهود (٢) دعوا من باب الوظيفة او احضروهم  
احد الطرفين الا اذا رأى الرئيس المؤلف بعد اصغائه الى  
اراء المستشارين الرعائيين او الفحاص ان الطرفين قد  
احضروهم سعياً وراء التأجيل .

٢ . الشهود والخبراء اذا لم يؤدوا اليمين فلا يُقبلوا .

ق ٢١٤٦ ١ . للقرار الفصل دواء شرعي وحيد هو الاستغاثة  
بالكرسي الرسولي (٣)

٢ . ففي هذا الموطن يجب ان ترسل الى الكرسي

---

(١) لا حاجة الى صيغ المحاكمات المألوفة التي وقعنا الكلام فيها باسهاب في  
الجزء الاول من كتابنا هذا .

(٢) اذا رأى الاسقف حاجة الى ذلك للوقوف على كنه الحقيقة . واما  
القول «شاهدان» أو ثلاثة شهود فلا يمنع من ان تسمع اقوال شهود اكثر عدداً اذا  
وجب ذلك جلاء للحقيقة .

(٣) لما كانت صيغ المحاكمة المألوفة لا ترعى في امثال هذه المحاكمات التي  
صدد الكلام فيها هنا فلم يكن ممكناً ان يكون استئناف بالمعنى الحضري  
لاحكام أو قرارات الرئيس المؤلف فلا يوجد إلا الدواء الشرعي الذي يعطى  
على كل قرار يخرج به الرئيس اي الاستغاثة الى الرئيس الاعلى .



المقدس جميع اعمال المحاكمة (١) (المحضر)

٣ . ما دامت الاستغاثة معلقة لا يستطيع الرئيس  
المألوف ان يولي من وجه الثبات والصحة  
( stabiliter et valide ) شخصاً آخر الرعية او  
الوظيفة التي حرما الاكلييريكي (٢) .

## الفصل السابع والعشرون

في طريقة انشاء المحضر  
بما يعلق بافانته كونه الرعايا الاثنيين  
( inamovibilium )

ق ٢١٤٧ . ١ . كاهن الرعية الثابت ( في الوظيفة ) يمكن ان  
يفصل عن رعيته لسبب يجعل خدمته « ministerium »  
ضارة او في الاقل غير نافعة دون ان يكون ثم ذنب

(١) اي جميع المستندات المتعلقة بالشأن المبحوث فيه من مستند التنبهات  
الى القرار الفصل مع كل ماله صلة بذلك .

(٢) متى صدر القرار الفصل وجب على الاكلييريكي الصادر القرار عليه ان  
يتخلى في الحال عن الوظيفة بيد ان الرئيس لا يستطيع ان يولي الوظيفة شخصاً  
اخر بطريقة ثابتة واذا عمل فيكون عمله باطلاً بقوة البند ٣ من هذا  
القانون ٢١٤٦ .

جسيم ارتكبه هو (١).

٢ . هذه الاسباب هي التالية خاصة : (٢)

١ الجهل او ضعف العقل او الجسم الدائم الذي يجعل  
كاهن الرعية غير كفء للقيام بوظيفته كما ينبغي وهو لا  
يستطيع بموجب رأي الرئيس المؤلف ان يحرص على خير  
النفوس بواسطة نائب له يعاونه بمقتضى القانون ٤٧٥ .

٢ بغض الشعب وان ظالماً وغير عام بشرط ان  
يكون بحيث يمنع خدمة كاهن الرعية من ان تكون  
نافعة وبحيث لا يرجى ان يزول سريعاً .

٣ فقدان الاسم الطيب لدى ذوي الاستقامة  
والرزانة سواء كان ذلك ناشئاً عن طيش كاهن الرعية في  
سيرته او عن ذنب له قديم اكتشف آخرأ وهو ( الذنب  
القديم ) معنى من القصاص لمرور الزمان او كان مسبباً  
عن خدمة كاهن الرعية واقاربه الذين يعيش واياهم الا

---

(١) الغرض السامي النبيل من وضع هذا القانون هو الحرص على خلاص  
النفوس الابدي الذي هو المرشد الاعظم للكنيسة المقدسة في جميع اعمالها  
واجراءاتها . وخدمة كاهن الرعية قد اوجدت لا في سبيل خير خادمها بل في  
سبيل خير النفوس الموكول امرها الى عتابته .

(٢) الاسباب الخطيرة قد عددها القانون لكنها ليست اسباباً محدودة

لا يوجد اسباب سواها . « non taxative »

إذا كان انصرافهم كافياً لصيانة طيب الاسم لكاهن الرعية.

٤ الذنب الخفي، المظنون به ظناً قريباً الى الصواب المنسوب الى كاهن الرعية يرى الرئيس المؤلف بحكمته انه سيصدر عنه (الذنب) في المستقبل معثرة جسيمة للمؤمنين.

٥ سوء الادارة في الاموال الزمنية مع ضرر جسيم للكنيسة او للوظيفة « beneficii » كلما كان الدواء لهذا الداء متعذراً إما بترع الادارة من يد كاهن الرعية وان كان كاهن الرعية من جهة ثانية قائماً بخدمته الروحية بوجه مفيد.

ق ٢١٤٨ ١ . كلما رأى الرئيس المؤلف في حكمته ان كاهن الرعية قد لزمه سبب من الاسباب الموردة في القانون ٢١٤٧ فبعد الاستماع الى فاحصين والبحث معهما في حقيقة السبب وجسامته ليدع الرئيس نفسه بالكتابة ام باللسان كاهن الرعية الى ترك الرعية يقوم به في خلال مدة معينة الا اذا كان صدد الكلام في كاهن رعية مختل الشعور (١).

(١) لا حاجة الى الدعوة الى ترك الرعية اذا كان كاهنها مبسلياً بدهاء الجنون.

٢ . الدعوة يجب كي تكون الاعمال صحيحة ان  
تحتوي السبب الذي احرك الرئيس الى ذلك ( الى فصل  
كاهن الرعية ) والبراهين التي يستند (السبب) اليها (١)

ق ٢١٤٩ . ١ . اذا لم يترك كاهن الرعية (رعيته) في خلال

الايام المحدودة ولم يطلب تمديدھا ولم يرد الاسباب التي  
قضت باقالته فالرئيس المؤلف بعد ان يثبت له ان الدعوة  
وقد تمت بالوجه الواجب ، قد اصبحت معروفة لدى كاهن  
الرعية وانه لا يمنعه مانع مشروع عن الاجابة ليفصله في  
الحال عن الرعية دون ان يتقيد بمنطوق القانون ٢١٥٤ .

٢ . فاذا لم يثبت الامران المذكوران اعلاه فليدبر  
الرئيس المؤلف ما يراه موافقاً إما بان يكرر الدعوة الى  
الترك وإما بان يحدد الزمان المفيد لاجل الاجابة .

ق ٢١٥٠ . ١ . اذا ترك كاهن الرعية رعيته فليعان الرئيس  
المؤلف كون الرعية فارغة بسبب تركها .

٢ . بيد ان كاهن الرعية يستطيع ان يقدم بدلاً  
من السبب الذي اتخذه الرئيس المؤلف سبباً آخر اقل

---

(١) الدعوة الى ترك الرعية تكون باطلة لاقوة لها قانونية اذا لم يضمنها  
صاحبها ما كان من سبب فصله كاهن الرعية عن رعيته والادلة والبراهين  
التي يستند اليها السبب نفسه .

كرهاً لديه او اقل شأناً على شرط ان يكون صحيحاً  
وشريفاً كالاذعان لرغائب الرئيس المألوف مثلاً .

٣ . الترك يمكنه ليس ان يكون صرفاً مطلقاً فقط  
بل مقيداً ايضاً على شرط ان يكون التقييد مستطاعاً  
قبوله لدى الرئيس المألوف بوجه شرعي وعلى شرط ان  
يقبله ومع بقاء منطوق القانون ١٨٦ سالماً .

ق ٢١٥١ كاهن الرعية اذا ازاد ان يردّ السبب المورد في  
الدعوة فيستطيع ان يطلب مهلةً لتقديم الاثبات والرئيس  
المألوف يستطيع ان يمنحها بما يراه في حكمته على شرط  
الآتكون ( المهلة ) آتلةً الى ضرر النفوس .

ق ٢١٥٢ ١ . الاسباب التي قدمها كاهن الرعية مضادةً  
للدعوة ليتدبرها الرئيس المألوف حتى يكون عمله صحيحاً  
بعد استماعه للفحاص الذين وقع الكلام في امرهم في  
القانون ٢١٤٨ . وليصدق عليها او ينيذها .

٢ . وحكمه سواء كان ايجابياً ام سلبياً فليبلغ  
بقرار الى كاهن الرعية .

ق ٢١٥٣ ١ . على قرار الإقالة يستطيع كاهن الرعية في  
خلال عشرة ايام ان يقدم استغاثته لدى الرئيس المألوف  
نفسه الذي يجب عليه لتلا يكون عملة غير صحيح ان يستمع

قول مستشارين من كهنة الرعايا وان يبحث في الاثباتات الجديدة التي على كاهن الرعية المذكور ان يقدمها في خلال عشرة ايام تمر على ما كان من تقديم استغاثته وفي الاسباب التي تقدمت من قبل ايضاً وان يصدق عليها او ينبذها.

٢ . يستطيع كاهن الرعية ان يقدم بمقتضى القانون ٢١٤١ - ١ . اولئك الشهود الذين يثبت انه لم يستطيع تقديمهم المرة الاولى .

٣ . اما ما يقضي به فليبلغ بقرار الى كاهن الرعية .

ق ٢١٥٤ ١ . ليدع' الرئيس المؤلف الفحاص والمستشارين من كهنة الرعايا الذين اشتر كوا بتقرير الاقالة الى مجلس مشورة يعقدونه وليعن ما استطاع بار. كاهن الرعية المقال إما ينقله الى رعية اخرى وإما يندبه الى وظيفة او خدمة أخرى اذا كان كفوءاً لها وإما بتعيين معاشه ( pensio ) له اذا امكن ذلك وسمحت به الاحوال .

٢ . يجب ان يؤثر في ايلاء الوظائف من ترك الرعية على من اقبل منها وان كانت الجدارة فيها متماثلة

« ceteris paribus » .

ق ٢١٥٥ مسألة ايلا. كاهن الرعية المُقال ( عن وظيفته )  
وظيفةً جديدةً يستطيع الرئيس المؤلف ان يصرّفها إما  
بقرار الاقالة نفسه وإما بعد ذلك لكن باسرع ما يمكن  
من الزمان .

ق ٢١٥٦ ١ . الكاهن المُقال عن الرعية يجب عليه باقصى ما  
يستطاع من السرعة ان يترك المقرّ الرعائي حراً طليقاً  
وان يسلم ما يختص بالرعية الى كاهن الرعية الجديد او  
الى القيمّ المنسوب في تلك الاثناء الى ذلك من قبل  
الرئيس المؤلف .

٢ . لكن اذا كان مريضاً لا يستطيع ان ينتقل من  
المقرّ الرعائي الى موضع آخر من غير مشقة فليتركه  
الرئيس المؤلف مقياً به يستعمله هو ككله ايضاً ما دامت  
الضرورة نفسها .

---

## الفصل الثامن والعشرون

في طريقة اثناء العضر

وفي افالة كرنه الرعايا الغير الثابنين

« amovibilium »

ق ٢١٥٧ . ١ . كاهن الرعية الغير الثابت ايضاً يمكن ان يُقال لسبب عادل وجسيم بمقتضى منطوق القانون ٢١٤٧ .

٢ . فيما يتعلق بكهنة الرعايا الرهبان يُرعى ما أُحتم به في القانون ٤٥٤ بند ٣ .

ق ٢١٥٨ اذا رأى الرئيس المألوف انه يوجد سبب من تلك الاسباب فلينبه كاهن الرعية تنديهاً ابوياً وليحرضه على التخلي عن الرعية مبيناً السبب الذي يجعل خدمته الرعائية ضارة بالمؤمنين او في الاقل عادمة المنفعة .

ق ٢١٥٩ مع بقاء منطوق القانون ٢١٤٩ سالماً اذا ابى كاهن الرعية ( ترك الرعية ) فليقدم بالكتابة الاسباب التي يجب على الرئيس المألوف ان يتدبرها بروية بمعاونة فاحصين مجتمعين حتى يكون عمله صحيحاً .

ق ٢١٦٠ اذا، بعد الاستماع الى الفحاص، لم ير الرئيس المألوف



الاسباب المقدمة مشروعاً فليكرر تنبيهاته الابوية على  
كاهن الرعية منذراً بالاقالة اذا لم يترك الرعية من تلقاء  
نفسه في خلال مدّة من الزمان محدودة موافقة .

ق ٢١٦١ ١ . اذا انقضى الزمان المحدود الذي يستطيع الرئيس  
المألوف تمديده بما ترى حكمته فليخرج ( الرئيس المألوف )  
قرار الاقالة .

٢ . لكن يلزمه ان يعنى بأمر المتخلي او المقال (من  
الرعية ) بمقتضى منطوق القوانين ٢١٥٤ - ٢١٥٦ .

## الفصل التاسع والعشرون

في طريقة اثناء المحضر

بما يعلم بفعل كونه الرعايا

ق ٢١٦٢ اذا اقتضى خير النفوس ان يُنقل كاهن الرعية من  
رعيته التي يتولى امرها على وجه مفيد الى رعية اخرى  
فليعرض عليه النقل الرئيس المألوف وليقنعه بان يرضاه  
لاجل محبة الله والنفوس .

ق ٢١٦٣ ١ . الكاهن الثابت لا يستطيع الرئيس المألوف ان

ينقله مكرهاً اذا لم يجرز اجازة خاصة من جانب الكرسي  
الرسولي .

٢ . اما كاهن الرعية الغير الثابت فاذا كانت  
الرعية التي سينقل اليها ليست ذات درجة احط في شي  
كثير فيستطاع ان ينقل وان مكرهاً لكن مع رعاية  
القوانين التالية .

ق ٢١٦٤ اذا لم ينقد كاهن الرعية لمشورة الرئيس المؤلف  
ونصائحه فليبسط بالكتابة اسباب احتجائه .

ق ٢١٦٥ الرئيس المؤلف اذا رأى ، رغم اسباب الاحتجاج  
المقدمة ، عدم العدول عن قصده وجب عليه كي يكون  
عمله صحيحاً ان يستمع من حيث الامور ذاتها قول  
مستشارين من كهنة الرعايا وان يتدبر واياهما الاحوال  
الموجودة فيها كل من الرعيتين المنقول منها والمنقول  
اليها والاسباب التي تبين فائدة النقل او ضرورته .

ق ٢١٦٦ اذا رأى الرئيس المؤلف بعد استماع اقوال كهنة  
الرعايا واجباً اتمام النقل فليكرر الارشادات الابوية ليعمل  
كاهن الرعية بارادة رئيسه .

ق ٢١٦٧ . ١ بعد اجراء الارشادات اذا ظل كاهن الرعية

مصراً وظل الرئيس المؤلف يرى النقل واجباً اتمامه فليأمر  
كاهن الرعية بان يذهب في اثناء مدة معلومة الى رعيته  
الجديدة مبلغاً اياه بالكتابة ان الرعية الحاصل عليها في  
الحال اذا انقضى الزمان المحدود فانها تصبح لمجرد الفعل  
فارغة .

٢ . اذا انقضى الزمان المذكور من غير جدوى  
فليعلن كون الرعية فارغة .

## الفصل الثلاثون

في طريقة اثناء المعصر

ازاء الاكبريكين الذين لا يستقروا ( في مراكزهم )

ق ٢١٦٨ . ١ . كاهن الرعية والقانوني « canonicus » او غيرها  
من الاكليروس اذا اهلوا شريعة الاستقرار المقيدين بها  
بحكم وظيفتهم « ratione beneficii » فلينبههم الرئيس المؤلف  
وفي خلال ذلك اذا كان صدد الكلام في كاهن الرعية  
فليعلن بنفقاته لئلا يصاب خير النفوس بمضرة .

٢ . ليدكر في التنبيه الرئيس المؤلف العقوبات

التي ينشأ بها الاكليريكيون الغير المستقرين، ومنطوق  
القانون ١٨٨ عدد ٨. ويبلغ الاكليريكي ان يعود الى  
مقرّ وظيفته في خلال الزمان الموافق الذي على الرئيس  
المألوف تحديده .

ق ٢١٦٩ اذا لم يعد الاكليريكي الى مقرّ وظيفته في الاجل  
المضروب ولم يقدم اسباب غيبته فليعلن الرئيس المألوف  
مع رعاية منطوق القانون ٢١٤٩ كون الرعية او الوظيفة  
الاخري اصبحت فارغة .

ق ٢١٧٠ اذا عاد الاكليريكي الى مقرّ وظيفته فلا يجب على  
الرئيس المألوف فقط اذا كانت الغيبة غير مشروعة ان  
يجرمه ثمار الوظيفة اثناء غيبته بمقتضى القانون ٢٣٨١ بل  
يستطيع ايضاً اذا اقتضت الحال ذلك ان يعاقبه معاقبة  
موافقة على قدر الزلة .

ق ٢١٧١ اذا لم يعد الاكليريكي الى مقرّ وظيفته لكن قدم  
اسباب غيبته فالرئيس المألوف بعد ان يدعو بفاحصين  
ويجري التحري الموافق اذا قضت الحاجة به يجب عليه  
ان يري ما اذا كانت الاسباب مشروعة .

ق ٢١٧٢ اذا رأى الرئيس المألوف بعد استماعه الى الفاحصين  
كون الاسباب المقدمة ليست مشروعة فليضرب

للاكليريكي اجلاً جديداً يجب عليه في خلاله ان يعود  
وانما يبقى في كل حال محروماً ثمار وظيفته اثناء غيبته .

ق ٢١٧٣ اذا لم يعد كاهن الرعية الغير الثابت في خلال الزمان  
المحدود فيستطيع الرئيس المؤلف ان يشرع في الحال في  
حرمانه الرعية . واذا عاد فليأمره الرئيس المؤلف بوصية  
« praecepto » بالا يغيب بعد من دون اجازته الخطية تحت  
طائلة حرمانه الرعية لمجرد الفعل .

ق ٢١٧٤ ١ . اذا لم يعد الاكليريكي الذي له وظيفة ثابتة الى  
مقر وظيفته بل قدم تعليقات جديدة فليجعلها الرئيس  
المؤلف تحت البحث بمعاونة الفحاص انفسهم بمقتضى  
منطوق القانون ٢١٧١ .

٢ . اذا لم توجد هذه ايضاً ( التعليقات او الاسباب  
الجديدة ) مشروعة فليضرب صفحاً عما قد يكون من  
تقديم تعليقات اخرى اياً كانت وليأمر الرئيس المؤلف  
الاكليريكي بان يعود في خلال الزمان المحدود او الذي  
ينبغي تحديده مرة اخرى تحت طائلة حرمان الوظيفة  
لمجرد الفعل .

٣ . اذا لم يعد فليعلن الرئيس المؤلف كونه محروماً  
الوظيفة واذا عاد فليأمره الرئيس المؤلف بنفس الوصية

التي دار الكلام عليها في القانون ٢١٧٣ .  
٢١٧٥ ن في كل من الحالين لا يعلن الرئيس المؤلف كون  
الوظيفة فارغة الا اذا ثبت ، بعد تدبره بمعاونة الفحص  
اسباب الغيبة التي قد يكون الا كليريكي قدمها ، انه  
كان ممكناً الا كليريكي ان يطلب اجازة الرئيس  
المؤلف نفسه الخطية .

## الفصل الحادي والثلاثون

في طريقة اثناء المحضر

ازاء الاكليريكيين المترجمين

ق ٢١٧٦ لينه الرئيس المؤلف الاكليريكي الذي يقيم و ابرأة  
مشبوهة في بيت واحد أو يألفها بوجه من الوجوه ، خلافاً  
للمحتوم به في القانون ١٣٣ ، ان يصرفها أو ان يمتنع عن  
إفتها مع انذاره بالعقوبات المقررة في القانون ٢٣٥٩ على  
الاكليريكيين المترجمين .

ق ٢١٧٧ اذا لم يطع الاكليريكي الأمر ولم يجب فالرئيس  
المؤلف بعد ان ثبت له ان الاكليريكي قد امكنه ذلك :

١ ليربطه عن الالهييات :

٢ فوق ذلك ليحرم كاهن الرعية رعيته في الحال .

٣ والا كليريكي الذي له وظيفة أخرى لا صلة لها  
بخدمة النفوس فاذا لم يصلح نفسه بعد انقضاء شهرين  
منذ ربطه فايحرمه نصف ثمار الوظيفة ، وجميع ثمار الوظيفة  
بعد ثلاثة اشهر اخرى ، والوظيفة نفسها بعد ثلاثة اشهر  
جديدة .

ق ٢١٧٨ اذا لم يطع الاكليريكي بل قدم اسباب عنده  
فيجب على الرئيس المألوف ان يسمع قول فاحصين  
ورأيها فيها .

ق ٢١٧٩ اذا رأى الرئيس المألوف بعد الاستماع للفاحصين  
كون الاسباب المقدمة غير مشروعة فليبين ذلك باسرع  
ما يمكن للاكليريكي وليأمره أمراً ضريحاً بالاطاعة في خلال  
وقت قصير يحدده هو .

ق ٢١٨٠ كاهن الرعية الغير الثابت اذا لم يطع فيستطيع  
الرئيس المألوف ان يردعه في الحال بحسب القانون ٢١٧٧  
لكن اذا كان صدد الكلام في اكليريكي حصل على  
وظيفة ثابتة وهو لم يطع بل قدم اسباباً جديدة فليبحث  
فيها الرئيس المألوف بحسب القانون ٢١٨٧ .

ق ٢١٨١ اذا لم تُرَ هذه ايضاً ( الاسباب الجديدة ) مشروعة

فليحتم الرئيس المؤلف مرة أخرى على الاكليريكي بان يطبع  
الأمر في خلال مدة موافقة حتى اذا انقضت عبثاً فليعمل  
بحسب القانون ٢١٧٧ .

## الفصل الثاني والثلاثون

في طريقة انشاء المحضر  
ازاء كاهن الرعية المرسل وامبانه الرعائية

ق ١٢٨٢ كاهن الرعية الذي أهمل أو خرق إهمالاً أو خرقاً  
جسماً الواجبات الرعائية المنصوص عليها في القوانين ٤٦٧  
بند ١ و ٤٦٨ و ١٣٣٠ و ١٣٣٢ و ١٣٤٤ فلينبهه  
الرئيس المؤلف مذكراً اياه الالزام الشديد الموقر به ضميره  
والمقوبات الموضوعه في الشرع على هذه الجرائم جميعاً .

ق ٢١٨٣ اذا كاهن الرعية لم يتقوم فليؤنبه الاسقف وليعاقبه  
عقاباً موافقاً على قدر الذنب وقد حكم بعد استماعه  
للفاحصين من الفحاص واجازته لكاهن الرعية الدفاع  
عن نفسه بانه قد أثبت كون الواجبات الرعائية المشار  
اليها قد اغفلت او خرقت مراراً كثيرة. زماناً طويلاً في  
امور جسيمة وكون اغفالهن او خرقةن لا يعذره سبب  
عادل .



ق ٢١٨٤ إذا لم يجد نفعاً لا التأنيب ولا القصاص فالرئيس  
المألوف وقد اثبت بحسب القانون ٢١٨٣ ما كان من  
اغفال الواجبات الرعائية او خر قهن في امور جسيمة مع  
ما كان من الاستمرار على ذلك والاشتم فيه يستطيع ان يحرم  
في الحال كاهن الرعية الغير الثابت رعيته واما كاهن  
الرعية الثابت فليحرمه الرئيس المألوف ثماراً وظيفته كلها  
او بعضها على قدر الذنب وليوزعها هو على الفقراء .

ق ٢١٨٥ إذا استمر الغي واثبت امره كما اعلاه فليقل  
الرئيس المألوف كاهن الرعية الثابت ايضاً من رعيته .

## الفصل الثالث والثلاثون

في طرفه أثناء المعضر

في ابطاع الرباط عن طريق الوجهه

ق ٢١٨٦ ١ . يسوغ للرؤساء المألوفين ان يربطوا عن طريق  
الوجدان الاكليريكيين مرؤوسيهن عن وظائفهم بعضها  
او كلها ايضاً .

٢ . لا يسوغ ان يتخذ هذا الدواء الخارق العادة  
إذا امكن الرئيس المألوف من غير مشقة جسيمة ان  
يعمل تجاه مرؤوسه بمقتضى منطوق الشرع .

ق ٢١٨٧ - لاجل ايقاع هذا الربط لا يقتضى لا الصيغ القضائية  
ولا التنبيهات القانونية بل يكفي ان يعلن الرئيس  
المألوف بقرار فقط مع رعاية منطوق القوانين التالية انه  
يحتتم بالربط .

ق ٢١٨٨ ليصدر هذا القرار بالكتابة الا اذا اقتضت قرائن  
الحال غير ذلك مع تعيين اليوم والشهر والسنة وفيه  
١ ليين صريحاً كون الربط موقعاً عن طريق الوجدان  
اي لاسباب معروفة عند الرئيس المألوف نفسه .

٢ ليوضح زمان استمرار العقاب ولكن فليمتنع  
الرئيس المألوف عن ايقاعه دوماً الى ما شاء الله . بيد انه  
يمكن ايقاعه بمنزلة تاديب ايضاً بشرط ان يبين في هذه  
الحالة السبب الذي لاجله يوقع الربط .

٣ ليين صريحاً الافعال التي تحظر اذا لم يكن الربط  
عاماً بل محصوراً .

ق ٢١٨٩ ١ . اذا ربط الاكليريكي عن وظيفة وجب ان يحل  
محلها فيها اخر كالقيم في خدمة النفوس مثلاً . فمن حل محله  
لتؤخذ اجرته من ثمار الوظيفة وتعين بحسب رأي الرئيس  
المألوف وحكمته .

٢ . الاكليريكي المربوط اذا رأى نفسه مجحفاً به  
فيسكنه ان يطلب تخفيض المعاش من الرئيس الاعلى

الذي هو في النظام القضائي قاضي الاستئناف .

ق ٢١٩٠ الرئيس المؤلف الذي يوقع الربط عن طريق الوجدان يجب عليه ان يستمد من التفتيش الذي اجراه ادلة للاثبات تجعله متيقناً كون الاكليريكي قد ارتكب بلا ريب الجريمة وكون جريمته جسيمة بحيث ينبغي ان يردع بمثل هذه العقوبة .

ق ٢١٩١ ١ . الجريمة الخفية بحسب القانون ٢١٩٧ عدد ٤ هي

علة عادلة ومشروعة لايقاع الربط عن طريق الوجدان .

٢ . لاجل جريمة مشهودة لايمكن ان يوقع الربط

عن طريق الوجدان البتة .

٣ . من الضروري كي يمكن معاقبة الجريمة العلنية

عن طريق الوجدان ان توجد حالة من الحالات التالية :

١ اذا كان الشهود الذين كشفوا الجريمة للرئيس

المؤلف من اولي الاستقامة والرزانة لكنهم لا يمكن في

حال ان يحملوا على اداء الشهادة في ذلك في القضاء

( المحاكمة ) ولا يمكن ان تثبت الجريمة في محضر قضائي

باثباتات اخرى .

٢ اذا كان الاكليريكي نفسه يمنع بالتهديد أو

بيذل وسائل اخرى اقامة المحضر القضائي أو اكمله بعد

الشروع فيه .

٣ اذا قامت دون انشاء المحضر القضائي واخراج  
الحكم العوائق لعداء الشرائع المدنية او خشية وقوع  
معثرة كبيرة .

ق ٢١٩٢ يكون الربط عن طريق الوجدان صحيحاً اذا  
كانت من بين جرائم عديدة جريمة واحدة فقط خفية .

ق ٢١٩٣ يترك لحرية الرئيس المؤلف وحكمته ان يبين  
للاكليريكي او ان يكتمه السبب أو الجريمة بيدانه اذا  
رأى بيان الجريمة للاكليريكي وجب ان يتخذ من وسائل  
الاهتمام والحب ما يجعل العقوبة بما يبذله من التنبيهات  
الابوية آتلة الى التكفير عن الذنب بل الى اصلاح المجرم  
ايضاً والى قطع اسباب الخطيئة .

ق ٢١٩٤ اذا قدم الاكليريكي الاستغاثة على الربط الموقع به  
وجب على الرئيس المؤلف ان يرسل الى الكرسي  
الرسولي البراهين التي يثبت بها كون الاكليريكي  
ارتكب بلا ريب جريمة يمكن ان يقتص منها بهذه  
العقوبة .

## فهرست الكتاب

صفحة

مقدمة

الكتاب الرابع : في محاضر الدعاوى - الجزء الاول : في المحاكمات	٣
الفرع الاول : في المحاكمات بالاجمال - الفصل الاول : في صلاحية المحكمة	١٥
الفصل الثاني : في درجات المحاكم وانواعها المختلفة	٢٣
الرأس الاول : في ديوان الدرجة الاولى المؤلف	٢٦
الفصل الاول : في القاضي (١) « art . 1 »	٢٧
الفصل الثاني : في المستنطقين والمختصين	٣٥
الفصل الثالث : في المسجل والمدعي العام وحامي الوثائق	٣٧
الفصل الرابع : في المباشرين والمنفذين	٤٠
الرأس الثاني : في المحكمة المألوفة في الدرجة الثانية	٤١
الرأس الثالث : في محاكم الكرسي الرسولي	٤٣

(١) تنبيه : قد ترجمنا اللفظ اللاتيني « articulus » « بالفصل » سهواً لاننا خصصنا به اللفظ الآخر اللاتيني « Titulus » وللفرق بينهما اشرنا الى ذلك هنا .

	صفحة
الفصل الاول : في السكر اذوتا الرومانية	٤٣
الفصل الثاني : في التوقيع الرسولي	٤٧
الرأس الرابع : في الديوان المفوض	٥٠
الفصل الثالث : في النظام الواجبة رعايته في الحاكم	٥١
الرأس الاول : في وظيفة القضاة واءضاء المحكمة	
الرأس الثاني : في نظام المحاكمات	٥٩
الرأس الثالث : في حدود المهلة وفي الاجل	٦٢
الرأس الرابع : في مكان المحاكمة وزمانها	٦٣
الرأس الخامس : في الاشخاص الواجب قبولهم في البحث	٦٥
القضائي وفي طريقة اصطناع الاعمال وصيانتها	
الفصل الرابع : في الطرفين في الدعوى	٧٠
الرأس الاول: في المدعي والمدعى عليه المدعو الي القضاء	
الرأس الثاني : في وكلاء الدعاوى والمامين	٧٧
الفصل الخامس : في القضايا والاعتراضات	٨٦
الرأس الاول : في حجز الشيء وفي منع استعمال الحق	٩٠
الرأس الثاني : في القضايا الناشئة عن تبليغ عمل جديد	٩٣
وعن ضرر غير ناجز	
الرأس الثالث : في القضايا بسبب بطلان الافعال	٩٥
الرأس الرابع : في القضايا التاقضة وفي اعادة الاشياء الي	٩٨
حالتها الاولى	

	صفحة
الرأس الخامس في المطالب او القضايا المتبادلة	١٠١
الرأس السادس في قضايا او وسائل التصرف	١٠٣
الرأس السابع في زوال القضايا	١١١
الفصل السادس في تقديم الدعوى - الرأس الاول في العريضة التي تقدم فيها الدعوى	١١٦
الرأس الثاني في الدعوة الى القضاء وفي تبليغ الافعال القضائية	١٢٠
الفصل السابع في دفع الدعوى	١٢٦
الفصل الثامن في رؤية القضية	١٣١
الفصل التاسع في الاسئلة الواجب القاؤها على الطرفين في المحاكمة	١٣٥
الفصل العاشر في الاثبات	١٣٩
الرأس الاول في اقرار الطرفين	١٤١
الرأس الثاني في الشهود وشهاداتهم	١٤٢
الفصل الاول في الذين يمكنهم ان يكونوا شهوداً	١٤٣
الفصل الثاني من يمكنه تقديم الشهود؟ ما طريقة تقديمهم؟ ما عددهم؟ من يستطيع رفضهم؟	١٤٥
الفصل الثالث في يمين الشهود	١٤٨
الفصل الرابع في استنطاق الشهود	١٥٠
الفصل الخامس في اذاعة الشهادات وردهن	١٥٥

	صفحة
الفصل السادس في تعويض الشهود	١٥٨
الفصل السابع في الوثوق بالشهادات	١٥٩
الرأس الثالث في الخبر	١٦٢
الرأس الرابع في الحضور ( الى المكان ) والكشف القضائي	١٦٩
الرأس الخامس في الاثبات بالمستندات ( البينات الخطية )	١٧١
الفصل الاول في طبيعة المستندات وقوتها (في الاثبات)	١٧٢
الفصل الثاني في تقديم المستندات وفي حق التماس إبرازها	١٧٦
الرأس السادس في الافتراضات	١٧٩
الرأس السابع في يمين الطرفين	١٨٢
الفصل الحادي عشر في الدعاوى العارضة	١٨٩
الرأس الاول في التمرد	١٩٢
الرأس الثاني في دخول شخص ثالث في الدعوى	١٩٩
الرأس الثالث في المحاولات والقضية قائمة	٢٠١
الفصل الثاني عشر في اعلان المحضر وفي الختام في الدعوى وفي المذاكرة في الدعوى	٢٠٤
الفصل الثالث عشر في الحكم	٢١٠



٢١٨	الفصل الرابع عشر في ادوية الشرع على الحكم
٢٢٠	الراس الاول في الاستئناف
٢٢٥	الراس الثاني في الشكوى من كون الحكم باطلاً
٢٢٧	الراس الثالث في اعتراض شخص ثالث (اعتراض الغير)
٢٢٩	الفصل الخامس عشر في الشيء المبرم وفي اعادة النظر في الحكم
٢٣٢	الفصل السادس عشر في النفقات القضائية وفي الدفاع المجان - الراس الاول في النفقات القضائية
٢٣٦	الراس الثاني في الدفاع المجان او في خفض النفقات القضائية
٢٣٨	الفصل السابع عشر في انفاذ الحكم
٢٤٤	الفرع الثاني في القواعد الخاصة الواجبة رعايتها في بعض المحاكمات الفصل الثامن عشر في الطرائق التي تجتنب بها المحكمة في الدعاوى الحقوقية
٢٤٥	الراس الاول في التراضي
٢٤٨	الراس الثاني في التحكيم
٢٥٠	الفصل التاسع عشر في المحاكمة الجزائية
٢٥٢	الراس الاول في القضية الجزائية وفي الشكاية
٢٥٦	الراس الثاني في التحقيق

	صفحة
الرأس الثالث في توينب المجرم	٢٦٤
الرأس الرابع في انشاء محضر المحاكمة الجزائية وفي ستنطاق المجرم	٢٦٨
الفصل العشرون في الدعاوى الزوجية	٢٧٢
الرأس الاول في المحكمة ذات الصلاحية	٢٧٣
الرأس الثاني في تأليف الديوان	٢٧٨
الرأس الثالث في حق شكوى الزواج وطلب التفسيح من الزواج المقرر	٢٨١
الرأس الرابع في الاثباتات	٢٨٤
الفصل الاول في الشهود	٢٨٥
الفصل الثاني في معاينة الجسم	٢٨٨
الرأس الخامس في اعلان المحضر وفي الختام في الدعاوى وفي الحكم	٢٩١
الرأس السادس في الاستئناف	٢٩٣
الرأس السابع في المواطن المستثناة من القواعد الموردة حتى الان	٢٩٥
الفصل الحادي والعشرون في الدعاوى على الرسامة المقدسة	٢٩٨
الجزء الثالث في طريقة انشاء المحضر في تصريف بعض	٣٠٣

- الشؤون وتطبيق بعض العقوبات التأديبية
- ٣٠٦ الفصل السابع والعشرون في طريقة انشاء المحضر بما يتعلق باقالة كهنة الرعايا الثابتين
- ٣١٣ الفصل الثامن والعشرون في طريقة انشاء المحضر في اقالة كهنة الرعايا الغير الثابتين
- ٣١٤ الفصل التاسع والعشرون في طريقة انشاء المحضر بما يتعلق بنقل كهنة الرعايا
- ٣١٦ الفصل الثلاثون في طريقة انشاء المحضر ازاء الاكليريكين الذين لا يستقرون (في مرا كزهم)
- ٣١٩ الفصل الحادي والثلاثون في طريقة انشاء المحضر ازاء الاكليريكين المتسرين
- ٣٢١ الفصل الثاني والثلاثون في طريقة انشاء المحضر ازاء كاهن الرعية المهمل واجباته الرعائية
- ٣٢٢ الفصل الثالث والثلاثون في طريقة انشاء المحضر في ايقاع الرباط عن طريق الوجدان
- ٣٢٦ فهرست الكتاب



## اصلاح الخطاء

تنبيه : اصلحنا الخطاء الواقع في المتن او ترجمة القرانين فقط اما الخطاء الذي حصل في الشرح فعين القارىء الناقد ترى وجه اصلاحه .

صفحة	سطر	خطاء	صواب
١١	١	تجديد	تجديد
٢٧	١	الباب الاول	الفصل الاول
٣٧	٣		( قد أهمل سهواً التبويب وهو هذا : الفصل الثالث : في المسجل والمدعي العام وحامي الوثائق )
٥٥	١	فيلقم	فليقم
٦١	١٣	رفع	دفع
٦٢	٩	تجديده	تجديده
٦٢	١١	تجددا	تمذدا
١١٩	٢	المستفيث	المستفيث
١٦٤	٧	سواء	سواء
١٧١	٢	الاثباتات	الاثبات
١٧٣	٤	والوصيات	والوصايا
٢٠٥	٢	يعطي	يعطى
٢٠٥	٤	انقام	إتقام
٢٠٧	١٨	برقاع	رقاع
٢٠٨	١	وقع	ووقع

صواب	خطأ	سطر	صفحة
الدعاوى	الدعاوى	٧	٢٠٩
« incontradictorio »	« incontadictorio »	١٣	٢١٠
لاستئناف	للاستئناف	٨	٢٢٠

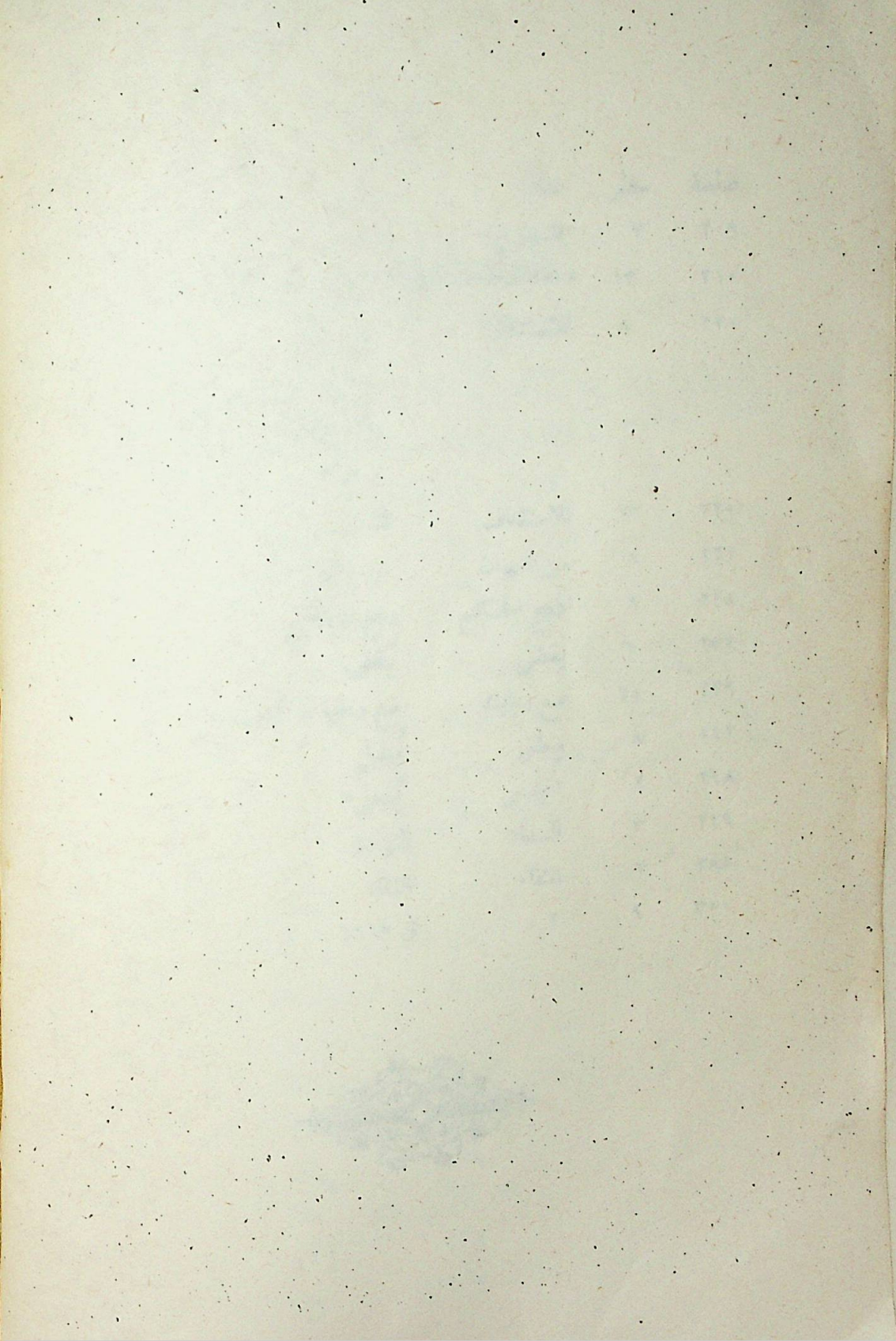
( تنبيه: وحرف «من» لا محل له في  
الاعداد التسعة التالية في الصفحة ٢٢٠

و ٢٢١ )

لاستئناف	للاستئناف	١٣	٢٢٠
من جانب الديوان	من الديوان	٨	٢٢٢
رفع الحكم	دفع الحكم	٦	٢٢٤
يقضى	يقضى	٦	٢٣٩
مع رعاية ما تجب رعايته	مع رعايته	١٠	٢٣٩
يطيل	يبطل	٨	٢٤٢
يدعى	« يدعى »	٤	٢٤٨
التوادة	السداد	٣	٢٤٩
انتقاء	انتقاء	٦	٢٨٨
ق ١٩٩٥	٠ ٢	٩	٣٠٠

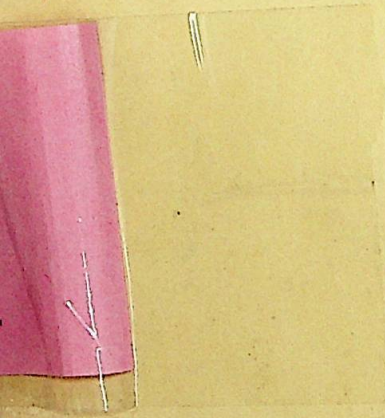












INSTITUTE OF LAW/LIBRARY



94240